[PEACEWORKS]

القطاع الديني في ليبيا وجهود بناء السلام

بلوشه لنا كاكر والزهراء لنقي

United States Institute of Peace

[PEACEWORKS]

حول التقرير

يركز هذا التقرير على القطاع الديني في ليبيا وتأثيره الحالي – بما في ذلك الإيجابي والسلبي – في بناء السلام والانتقال الديمقراطي. يعتمد التقرير على نتائج الاستبيانين اللذين أجراهما معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP) في ليبيا في 2014 و2016. كما يعتمد التقرير على المعرفة المحلية للباحثين المقيمين في ليبيا.

عن المؤلفين

بلوشه لنا كاكر

كبيرة مسؤولي برامج الدين والمجتمعات التضمينية بالمعهد. وقد انضمت للمعهد بعد أن قضت أربع سنوات في مؤسسة آسيا حيث شغلت منصب مديرة شؤون أفغانستان لتمكين المرأة وتطورها.

الزهراء لنقي

هي الرئيس المؤسس لمنبر المرأة الليبية من أجل السلام، وهي باحثة في الدراسات الإسلامية، ومشاركة في عملية السلام الجارية في ليبيا.

صورة الغلاف: صلاة العيد في مسجد مراد آغا، تاجوراء، ليبيا. (تصوير نادر القاضي، © 2014)

الآراء المعبر عنها في هذا التقرير هي آراء المؤلفين وحدهم ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر معهد الولايات المتحدة للسلام.

United States Institute of Peace
(معهد الولايات المتحدة للسلام)
2301 Constitution Ave., NW
Washington, DC 20037

هاتف: 202.457.1700
فاكس: 202.429.6063
بريد إلكتروني: usip_requests@usip.org
موقع الويب: www.usip.org

بيس وركس التقرير رقم 124، صدرت لأول مرة عام 2017.

الرقم الدولي الموحد: 978-1-60127-721-3

© 2017 لمعهد الولايات المتحدة للسلام

قائمة المحتويات

بيس وركس • مارس 2017 • التقرير رقم 124

مقدمة ... 5

الخلفية التاريخية ... 5

المسوحات الخاصة بقادة الفكر ... 7

التوجهات الدينية الكبرى ... 9

المؤسسات الدينية ... 25

القيادات الدينية ... 30

الاستنتاجات والتوصيات ... 36

الاستنتاجات والتوصيات ... 42

[لقد أدت الديناميات الدينية والأيديولوجية للانتقال الليبي المضطرب إلى احتدام النقاش حول الأدوار المناسبة للدين في الحكم والهوية الوطنية، وحول أدوار الجهات الدينية في جهود السلام والإصلاح.]

الملخص

- منذ توقيع الاتفاق السياسي الليبي في ديسمبر 2015، تصارعت ثلاث جهات على السيطرة على زمام الأمر. وأصبح الخطاب الديني مسيسا ومصدرا للاستقطاب.
- تشير المقابلات التي أجريت في 2014 و2016 إلى أنه يمكن للفاعلين الدينيين التراثيين لعب دور بنَّاء في الوساطة والمصالحة والانتقال الديمقراطي.
- تمخض المسحان اللذان أجريا عن تعيين أكثر التوجهات الدينية تأثيرا وهي الإخوان المسلمون، والجهادية، والسلفية. ويشير المسحان إلى أن هذه التوجهات معقدة ومتداخلة وديناميكية.
- الاختلافات في المعتقدات ليست هي العامل الذي يحدد الخيارات العسكرية التي تتبناها المجموعات المسلحة والتحالفات التي تبرمها. الخبرات المحلية والمصالح المحلية أشد تأثيرا.
- تمخض المسحان اللذان أجريا عن تعيين أكثر الزعامات الدينية الليبية نفوذا. وتضم القائمة المفتي الصادق الغرياني وعلي الصلابي وعبد الحكيم بلحاج. وفي المقابلات التي أجريت في 2014، اعتقد اثنان من كل ثلاثة ممن أجريت معهم المقابلات أن لهذه الزعامات تأثيرا سلبيا في السلام والعدالة. وفي المقابلات التي أجريت في 2016، أبدى هذا الرأي تسعة من كل عشرة ممن أجريت معهم المقابلات.
- كما تمخضت المسوحات التي أجريت عن تعيين أكثر من 150 شخصية دينية أخرى باعتبارها شخصية مؤثرة، 93 في المائة منها محلية، مما يشير إلى تنوع صحي للقيادة الدينية اللامركزية.
- رأى معظم من أجريت معهم المقابلات بأن المفتي ومجلس الإفتاء يتجاوزان حدود اختصاصهما بالانخراط المبالغ فيه في الشأن السياسي والاصطفافات الحزبية.
- على الرغم من هذه الآراء، ما زالت الأحزاب السياسية الليبية تؤمن بأن للدين دورا يلعبه في الحياة العامة وأن الشريعة يجب أن تنعكس في الدستور.
- رأت غالبية من أجريت معهم المقابلات في المسح الذي أجري في2014 والمسح الذي أجري في 2016 أن الزعامات الدينية التي تَستمد من التراث يمكن أن تلعب دورا إيجابيا في دعوة الليبيين إلى التحول الديمقراطي.
- يُنظر إلى جهود الوساطة التي تبذلها الزعامات القبلية بالتنسيق مع الزعامات الدينية التي تَستمد من التراث باعتبارها أكثر وسائل حل النزاعات المحلية فاعلية.
- نظرا لإمكانات الجهات الدينية لتعزيز الديمقراطية والمصالحة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشارك ويدعم الزعامات الدينية والمؤسسات الدينية البناءة.

مقدمة

في كانون الأول / ديسمبر 2015، أُبرم اتفاق سلام بين ممثلي الجهتين اللتين تفترض كل منهما لنفسها سلطة تمثيل الدولة الليبية – «المؤتمر الوطني العام» الذي سيطر عليه «الإسلاميون» و«مجلس النواب» الذي يصنف نفسه بأنه يمثل التوجه المدني الديمقراطي، وذلك بوساطة الأمم المتحدة. وقد نص الاتفاق على تأليف حكومة وفاق وطني. كما نص على تأليف مجلس رئاسة مكون من مجموعة من ممثلي القوى السياسية الليبية. وقد قوبل الاتفاق السياسي برفض الجماعات المسلحة القوية على الجانبين المتصارعين، وهو ما جعل الغموض يُحيط مستقبل الاتفاق السياسي.[1] وقد انضم تحدي تنفيذ الاتفاق السياسي إلى قائمة التحديات المعقدة التي تواجه ليبيا والتي على رأسها تثبيت دعائم الاستقرار. من جانبها، عجزت حكومة الوفاق الوطني عن تحقيق إنجازات تُذكر. ثم إذا بهذه الحكومة تصبح من أوائل ضحايا عجزها عن بسط الأمن فينتهي بها الحال أن تنعقد داخل قاعدة بحرية في ظل حماية أمنية في طرابلس. زد على ذلك أن تلك الأطراف المناوئة للاستقرار لم يزدها مرور الوقت إلا تصميما على وأد الاتفاق السياسي في مهده.

وبمرور الوقت، زادت حدة الاستقطاب في البلاد. وظلت عجلة الحكم عاجزة عن الدوران بسبب استمرار النزاع بين المجلسين. ضمن هذا المناخ، أخذ الطرفان يوظفان الخطاب الديني الممزوج بأجندة اجتماعية وسياسية واقتصادية وعرقية وقبلية.[2]

فإذا رمينا بأبصارنا إلى الوضع في الغرب، وجدنا أن المؤتمر الوطني العام يحظى بتأييد القائمين على عملية فجر ليبيا وعدد من الفصائل والكتائب ومجموعات قبلية، بالإضافة إلى زعامات وهيئات دينية في الغرب مثل المفتي. أما إذا رمينا بأبصارنا إلى الوضع في الشرق، وجدنا أن مجلس النواب يحظى بتأييد الفريق حفتر والقائمين على عملية الكرامة وناشطين غير إسلاميين تابعين للحركات المدنية، وشيوخ القبائل، بالإضافة إلى زعامات وهيئات دينية في الشرق. أي أننا نجد على كل من الضفتين «جهات دينية» تؤيد طرفا من الطرفين المتصارعين.

جدير بنا هنا أن نستحضر أن من سمات الأمة الليبية أنها أمة محافظة متدينة. وقد كان موضوع الدين والموقف منه ومن القضايا الدينية واحدا من الموضوعات التي احتدمت الصراعات حولها لاسيما منذ أن أخذت قوى الاستعمار تسعى لضرب سياج هيمنتها على ليبيا في 1911. وبعد الاستيلاء على السلطة في 1969، سعى القذافي سعيا حثيثا لتفكيك المؤسسات الدينية وللحيلولة دون تمكن أي قيادة دينية من البروز بروزا ينافس الشرعية الدينية التي حاول هو أن يدعيها لنفسه. لكن الفراغ الذي تمخض عن محاولته هذه لم يملأه إلا المتطرفون.

وبعد عقودٍ من نظام حكم الفرد المطلق أخذت تفاوتات هيكلية كامنة ومجموعة من الصراعات العرقية والقبلية والصراعات حول الموارد، بالإضافة إلى صراعات أخرى، تطفو على السطح، مما زاد من تعقيد عملية إحلال السلام وإعادة البناء.

ومنذ سقوط نظام حكم الفرد المطلق، ما برحت الديناميكيات الدينية والأيديولوجية وتأثيراتها في المرحلة الانتقالية تثير النقاش حول التعامل مع مسألة علاقة الدين بالحكم وبناء الهوية الوطنية، ودور الجهات الدينية في جهود السلام والإصلاح. وفي هذا السياق، برزت عدة أسئلة: هل يمكن للجهات الدينية أن تلعب دورا بناء في تنمية المجتمع وجعل المجتمع أكثر ديمقراطية؟ هل ينبغي أن يكون الإسلام جزءا لا يتجزأ من النظام الدستوري والتشريعي الجديد؟ وهل الأفضل أن تشارك شخصيات دينية في النقاش السياسي الدائر؟ هل يمكن للزعامات الدينية أن تسهم في تعزيز بناء السلام والمصالحة الوطنية والاستقرار؟ أم أن دور هذه الزعامات سلبيٌ ومنتجٌ للانقسامات؟ ما الذي يمكن للزعامات الدينية المحلية أن تسهم به للتوسط في إخماد نيران النزاعات المشتعلة؟

ضمن سياق الإجابة عن هذه الأسئلة، والسعي لاستيضاح موقف الليبيين أنفسهم بشأن هذه القضايا، وضمن سياق بناء قاعدة معرفية رصينة تساعد على الإجابة عن هذه الأسئلة أُجري استبيانان، أحدهما في أغسطس وسبتمبر 2014، والآخر في أبريل 2016.

خلفية تاريخية

يُجمع عددٌ كبيرٌ من المؤرخين أن الإسلام قد جاء ليبيا في 642م. وقد أتت الفتوحات بكثير من بطون القبائل العربية إلى «أراضي البربر» وهو اسم الشريط الساحلي الذي يمتد شمال غرب إفريقيا. وقد تمخض عن تلاقي العرب بالبربر امتزاج الثقافتين والعرقين، و»تجاور» و»تفاعل» اللسانين، وحصول تحولات في هيكل القبائل في ليبيا. وخلال العصور اللاحقة، تأثرت ليبيا بموجات من التحولات الإدارية. برزت هذه الموجات خلال بدايات الخلافة العباسية، وخلال هيمنة الدولة الفاطمية على وسط شمال إفريقيا، وخلال مرحلة نهايات الخلافة العباسية، لاسيما إبان صعود المرابطين الأشراف في شمال أفريقيا في القرنين الحادي عشر والثاني عشر. وقد انتسب المرابطون إلى السلالة النبوية. وانتشرت في عهدهم الطرق الصوفية. وخلال العصر العثماني، لاسيما مراحل الصعود، اجتاحت ليبيا موجة تحولات إدارية أخرى.[3]

عندما احتل الإيطاليون ليبيا في 1911، برزت الحركة السنوسية باعتبارها الإطار الأبرز الذي انتظمت فيه معارضة الحكم الاستعماري. في نظر الليبيين، كان الاستعمار الإيطالي بمثابة عدوان على الإسلام. وبناء على ذلك، أعلنت السنوسية الجهاد ضده. وقد قاد المجاهدين الشيخ عمر المختار، وهو مُقدَّمٌ واحدةٍ من الزوايا السنوسية، وذلك خلال الفترة التي كان فيها إدريس السنوسي (أمير برقة) الرمز السياسي الأول في البلاد. وقد استمر الجهاد نحو عشرين عاما حتى أُعدم عمر المختار في 1931. في 1951، حصلت ليبيا على استقلالها وجرى التوافق بين ممثلي الأقاليم الثلاثة ـــ برقة وطرابلس وفزان ـــ على اختيار إدريس كملك. وبمجرد نشوء دولة الاستقلال، اتخذ إدريس عددا من الإجراءات التي نتجت عنها تحولات حادة منها فصل الملك عن نظام الزوايا السنوسية وتقييد وراثة العرش للحيلولة دون تسييس الطريقة الصوفية السنوسية.[4]

بعد انقلاب القذافي الذي أطاح بإدريس وبالنظام الملكي في 1969، جرى قمع السنوسيين.[5] وقد أعلن القذافي أن جميع القوانين القانونية المستقبلية ستستند إلى القرآن الكريم، وأن القرآن هو الدستور، وأن الإسلام هو مركز حياة الشعب. لكن سريعا ما اتضح أن هذه الشعارات الدينية البراقة كان المراد منها إخفاء سعي النظام لاستخدام الدين كأداة من أدوات الدولة ضمن سياق السيطرة والتحكم في المؤسسات والمجتمع.

وبحلول نهاية السبعينيات، أعلن القذافي رفضه أي تفسير رسمي للقرآن غير تفسيره هو، وسعى إلى وضع الدين تحت سيطرة الدولة.[6] أسس القذافي نظاما سياسيا جديدا يدعي الشرعية الدينية. وقد أعلن القذافي أن أي معارضة لا تمثل تحديا لنظامه فحسب، بل تُمثل تحديا للإسلام، وأنها بمثابة «زندقة» بكل ما للكلمة من معنى.

لكن ممارسات نظام حكم الفرد المطلق لم تَحُل دون بروز موجات معارضة خلال الثمانينيات والتسعينات تحاول الإطاحة به. كما لم تحل ممارسات نظام حكم الفرد المطلق دون إقدام بعض الجماعات المتطرفة على محاولة الإطاحة به. على أن القذافي تمكن من إبرام صفقات وتسويات مع الجماعات المتطرفة. وفي الوقت الذي لاح فيه للكثيرين أن نظام حكم الفرد المطلق يقبض على البلاد بقبضة حديدية، فإن سرعة انتشار شرارة الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في 2011 أماطت اللثام عن أن هذا النظام يعاني هشاشة لا يُستهان بها. ففي شباط/فبراير 2011، انطلقت المظاهرات السلمية في بنغازي ثم ما لبثت تلك المظاهرات أن تحولت إلى اشتباكات مع الكتائب الأمنية التابعة للقذافي. ثم ألَّفت القوى المعارضة للقذافي حكومة مؤقتة مقرها في بنغازي وسمتها المجلس الوطني الانتقالي. وقد أعلن المجلس الانتقالي أن هدفه المعلن هو الإطاحة بحكومة القذافي في طرابلس. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2011، وبعد أشهر من القتال، عُثر على القذافي في سرت، ثم قُتل على أيدي كتائب الثوار التي وفر الناتو دعما جويا لها. بعد سقوط القذافي، بدأت مرحلة انتقالية دشنها إقدام المجلس الانتقالي على إصدار إعلان دستوري. وقد جرى استحداث عدد من المؤسسات الجديدة وعلى رأسها المؤتمر الوطني العام. كما أجريت انتخابات نيابية في 2012 لانتخاب أعضاء المؤتمر الوطني العام على أن يجري عقب ذلك تعيين رئيس للوزراء، ثم تأليف حكومة تنفيذية. وعلى الرغم من أن الإسلاميين كانوا أقلية في المؤتمر الوطني العام على المستوى العددي، إلا أنهم تمكنوا من الهيمنة على المؤتمر الوطني العام وأجهزة الدولة من خلال حزمة من المناورات والتحالف مع عدد من الكتائب القوية والاستفادة من عوامل خارجية.

في فبراير 2014، أعلن الفريق حفتر الخروج على المؤتمر الوطني العام. وفي أيار/مايو، أقدم الفريق حفتر ومجموعة من كبار الضباط بالجيش الليبي تدعمهم فصائل وكتائب من قبائل مختلفة، على إطلاق عملية عسكرية في الشرق لإنهاء وجود المجموعات المسلحة عرفت باسم «عملية الكرامة». وفي حزيران/يونيو، أجريت جولة ثانية

من الانتخابات البرلمانية لانتخاب مجلس النواب. وقد أسفر الاقتراع عن خسارة الإسلاميين وهو ما كشف عن تراجع شعبيتهم. لكن الإسلاميين رفضوا تسليم السلطة لمجلس النواب. وفي الوقت نفسه، تصاعد الصراع واندلعت المواجهات التي عرفت باسم «حرب المطار». وقد أعقب ذلك في سبتمبر 2014 إطلاق الإسلاميين وحلفائهم في الغرب عملية عسكرية عرفت باسم «عملية فجر ليبيا»، والتي برزت باعتبارها منافسا لعملية الكرامة، وهو ما زاد من ترسيخ الانقسام (الجيش وحلفاؤه في مواجهة الإسلاميين وحلفائهم) وقد اقترب الانقسام من أن يصبح جهويا أي «شرق» في مواجهة «غرب». وفي ديسمبر/كانون الأول 2014، أعلنت المحكمة الدستورية العليا في طرابلس أن مجلس النواب أصبح باطلا دستوريا. ومنذ ذلك الوقت، لم تزدد المواجهة بين المؤتمر الوطني العام المنعقد في الغرب وبين مجلس النواب المنعقد في الشرق إلا حدة.

وفي 2015، سعت الأمم المتحدة إلى التوسط بين القوى المتصارعة وإطلاق عملية تفاوضية متعددة المسارات للتوصل إلى اتفاق. على أنه قد لوحظ أن الزعامات الدينية، وعلى رأسها المفتي، تغير مواقفها من خلال دعم عملية التفاوض وحكومة الوفاق الوطني التي لم تمارس سلطاتها إلا على نحو محدود.

لقد لعب الإسلام دوراً اجتماعياً وسياسياً قوياً في ليبيا التي يسكنها مجتمع تأصل فيه التدين الإسلامي في روح الحياة وبنيتها. وما برح الخطاب الإسلامي يحظى بنفوذ سياسي قوي. لكن منذ ثورة 2011 جرى توظيف الانقسامات السياسية والإيديولوجية الإسلامية على نحو يسهم في تعزيز الاستقطاب في البلاد.

ومع ذلك، فإن الصورة ليست قاتمة على نحو كلي. فبعض الزعماء الدينيين قد بذلوا جهودا وإن كانت متفرقة ومتواضعة - لدعم بناء السلام والتحول الديمقراطي. ومع ذلك، فإن معظم الشخصيات الدينية على المستوى الوطني يثير أداؤهم الانقسام، وهم غارقون في الصراعات السياسية حتى أذنيهم. أما الجهات الفاعلة الدينية الأقل استقطابًا فقد تعرضت للتهميش والتجاهل على نحو كبير من قبل القوى السياسية الليبية ومن قبل المجتمع الدولي.

وبناء على ذلك، يبرز السؤال: هل ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهد في التعامل مع الزعامات والمؤسسات الدينية في ليبيا؟ ما هي المعايير التي يجدر تبنيها في تحديد من هي الزعامات والمؤسسات الدينية التي تتبنى خطابا بناءً، وما هي سبل دعم تلك الزعامات والمؤسسات على أفضل وجه؟

إجراء استبيان بشأن الزعامات الفكرية

كما استهدف استبيانٌ أجريَ لاحقا رصدَ القطاع الديني ككل، ويأتي هذا الرصد تلبية للحاجة الماسة لرفع مستوى فهم المساهمة المستمرة والمحتملة للقطاع الديني في إحلال السلام والعدالة.

لقد تضمنت الجولة الأولى من التقييم الرصدي الذي أجري في 2013 للفاعلين في المجتمع المدني الليبي وإسهاماتهم من أجل السلام والعدل في ليبيا، إجراء مقابلات في أكبر أربع مدن هي طرابلس وبنغازي والبيضاء ومصراتة. نتائج الاستبيان جديرة بكثير من التأمل على عدة صعد. فهي تبين إلى أي مدى يرى عموم الليبيين أن لدى الزعامات الدينية القدرة على لعب أدوار مؤثرة في إحلال السلام والأمن في المجتمعات المحلية وفي المدن وعلى مستوى الوطن ككل.

كما استهدف استبيانٌ أجريَ لاحقا رصدَ القطاع الديني ككل، ويأتي هذا الرصد تلبية للحاجة الماسة لرفع مستوى فهم المساهمة المستمرة والمحتملة للقطاع الديني في إحلال السلام والعدالة وتقييم هذه المساهمة. على وجه التحديد، توخى هذا الاستبيان استخلاص معالم انخراط القطاع الديني في معالجة المشكلات الأمنية على المستوى المحلي، وعلى مستوى مكافحة التطرف، ودعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، وتعزيز التعايش السلمي.

وفي ضوء الاعتبارات الأمنية والإطار الزمني، حُددت العينة المختارة من قادة الفكر المزمع إجراء المقابلات معهم بعناية بالغة، وتتضمن هذه العينة مشاركين ذوي توجهات متنوعة تنوعا واسعا رَجَحَ أن يكون دَلْوُهم مفيدا. هي عينة عالية المصداقية وتغطي المجموعات الرئيسية ذات الصلة. وقد أُجري الاستبيان من خلال مقابلات نوعية طرح فيها على المشاركين ثلاثة عشر سؤالا حول ثلاثة محاور:

- المحور الأول: من هي الجهات الفاعلة في القطاع الديني وما هي إسهاماتها فيما يتعلق بإحلال السلام؟
- المحور الثاني: ما هو دور القطاع الديني الحالي والمحتمل في إحلال السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا؟
- المحور الثالث: كيف يمكن إشراك القطاع الديني في برامج السلام والعدالة الحالية والمستقبلية في البلاد؟

هذا وقد أجرى الاستبيان فريق من الباحثين الليبيين المحليين الذين أجروا نحو مائتي مقابلة بين يونيو وأغسطس 2014 – وهو ما تزامن مع انتخابات مجلس النواب والمواجهات العسكرية التي اندلعت ضمن سياق عملية الكرامة. ونتيجة تدهور الوضع الأمني، أصبح العدد النهائي للمقابلات المتاحة للتحليل 134.

ولعله جدير بالذكر أن الباحثين المحليين قد بذلوا قصارى جهدهم لضمان الحصول على أراء متنوعة ومختلفة فيما يتصل بدور الزعامات الدينية في بناء السلام. وقد أجروا لقاءات مع قادة بالمجتمع المدني وزعامات دينية ومسؤولين حكوميين وأعضاء بالأحزاب السياسية وأعضاء بالمجالس المحلية المنتخبة وقانونيين ونشطاء معنيين بحقوق المرأة وشيوخ قبائل وأعضاء كتائب (انظر الشكل 1) وقد أجريت المقابلات في أربع مدن مهمة هي طرابلس في الشمال الغربي وسبها في الجنوب وبنغازي في الشرق ودرنة في الشرق.[7]

الشكل التوضيحي رقم 1. هوية الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات في الاستبيان الذي أجري في 2014

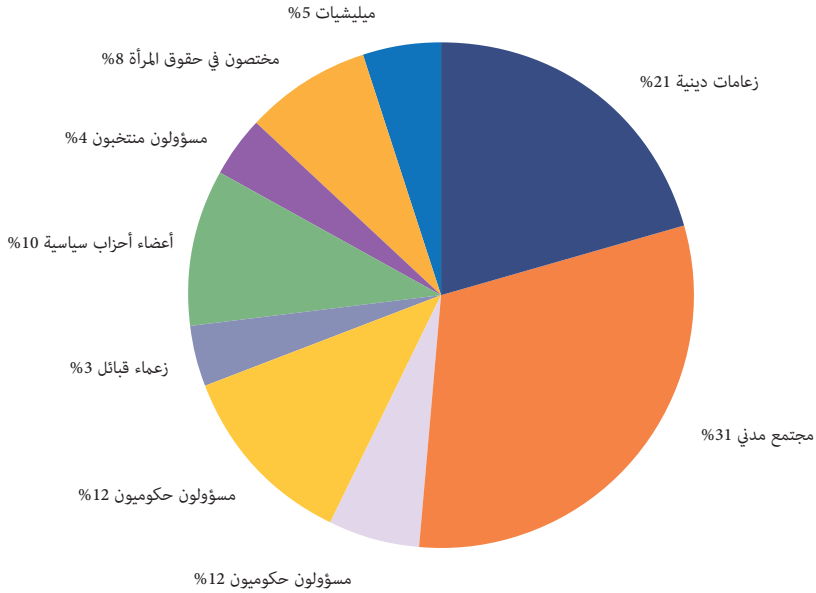

في نيسان/أبريل 2016، أي بعد ثمانية عشر شهرا، أُجري استبيانٌ آخر، أضيق نطاقا بكثير ومختلف في طبيعته عن الاستبيان الذي أجري في 2014، لكنه مصمم لاستكشاف مسائل ذات صلة بالاستبيان السابق. وقد تضمن ذلك الاتصال عن طريق البريد الإلكتروني والشبكات الاجتماعية بنحو ثلاثين من الباحثين الرئيسيين، وجميعهم شخصيات بارزة من شخصيات المجتمع المدني. بعد ذلك، جرى صب الاستبيان الذي أجري في 2014 ضمن قالب كمي أكثر ملاءمة لجمع البيانات على الإنترنت. وقد تضمن الاستبيان أسئلة يجاب عنها باختيار الإجابة من بين عدة إجابات. وقد جرت صياغة الأجوبة استنادا إلى مجموعة من الإجابات الواردة في الاستبيان الذي أجري في 2014، فضلا عن عدد قليل من الأسئلة المفتوحة التي يجاب عنها بإجابات قصيرة.

هذا، ومن المهم أن يلاحظ أن الدراستين مختلفتان على المستوى الإحصائي بسبب اختلاف المنهاج المعتمد في كل دراسة واختلاف نطاق كل دراسة وطبيعتها. على الرغم من ذلك، فإنهما تخلصان إلى عصارة مفادها أن جوهر نظرة قادة الفكر لدور القطاع الديني في الانتقال السياسي الذي تمر به ليبيا لم تتغير تغيرا جوهريا في السنتين الماضيتين: وهي أن الليبيين لم يصلوا بعد إلى نقطة فقدان الثقة في إمكانية أن تلعب المؤسسات الدينية دورا إيجابيا في إدارة هذا الانتقال السياسي، على أن الليبيين ما زالوا يشعرون بخيبة أمل بسبب تواضع أداء الزعامات الدينية حتى الآن.

يرصد هذا التقرير القطاع الديني في ليبيا - مؤسساته وتوجهاته وقيادته الأولية - ويناقش أدوارهم منذ الثورة. على أنه ينبغي استحضار أنه في مجتمع متنوع ومتدين كالمجتمع الليبي، فإن أي محاولة لرصد المشهد الديني تهددها على الدوام إمكانية الوقوع في خطأ التسطيح والخروج بصورة مشوشة للواقع المتغير باستمرار. وبناء على

ذلك، فلابد من التعامل مع نتائج هذا الرصد باعتبارها مؤشرات على ملامح المشهد العام والسمات الكبرى وليس باعتبارها سمات ثابتة لمشهد جامد. فالمشهد الليبي مشهد ديناميكي للغاية. وهناك عدد هائل من المتغيرات التي قد لا يتاح لأي استبيان مهما كان دقيقا أن يعكسها.

يوضح الشكل رقم (2) الجهات الفاعلة الرئيسية في المشهد الليبي الديني، وإلى أي مدى هي تتدخل فيما بينها، ومكانها التقريبي على طيف يمتد من وسط المسطرة حتى نهايتها. ويوضح مدى اتساع نطاق الأيديولوجيات الوافدة الجهادية والسلفية ومزاحمتها لنمط التدين المالكي الذي يمثل نمط التدين التقليدي في ليبيا.

تتبقى ملاحظة حول تفسير كلمة «الوسطية» التي تستخدم استخداما كثيفا في التقرير الماثل. بادئ ذي بَدء، لابد من الإشارة إلى أنه لا توجد كلمة مناظرة في الإنجليزية تعكس على وجه الدقة والتحديد ما تعكسه كلمة «الوسطية» ودلالاتها المرادة في هذا التقرير. على وجه العموم، تستخدم كلمة «الوسطية» لتفيد توخي الاعتدال أو لزوم مركز المسطرة. لكن كلمات مثل «الاعتدال» و«لزوم المركز» أصبحت لها معاني في السياقات الغربية الراهنة مختلفة إلى حد ما عن معانيها في المجتمعات المسلمة. وقد وردت كلمة «الوسطية» في القرآن الكريم (2: 142) كوصف لجماعة المؤمنين. «وكذلك جعلناكم أمة وسطا». وقد ترجمت هذه عبارة «أمة وسطا»، بطرق مختلفة: فقد اختار مارمادوخ بيكثال أن تكون ترجمتها عبارة «أمة وسط»، بينما اختار آربري أن تكون ترجمتها عبارة «أشد الأمم وسطية»، بينما اختار آخرون أن تكون ترجمتها عبارة «أمة عادلة». لعل الجوهري في العبارة هو أنها تدل على العدالة والإنصاف. ومع أنها تفيد معنى معاكسا لمعنى «الغلو»، فإن هذا التقرير يستخدم كلمة وسطي وفق معناها القرآني لا وفق معانيها المترجمة، لاسيما من أجل نقل استخدامها في المقابلات على نحو أفضل.

الشكل التوضيحي رقم 2: الطيف الديني في ليبيا

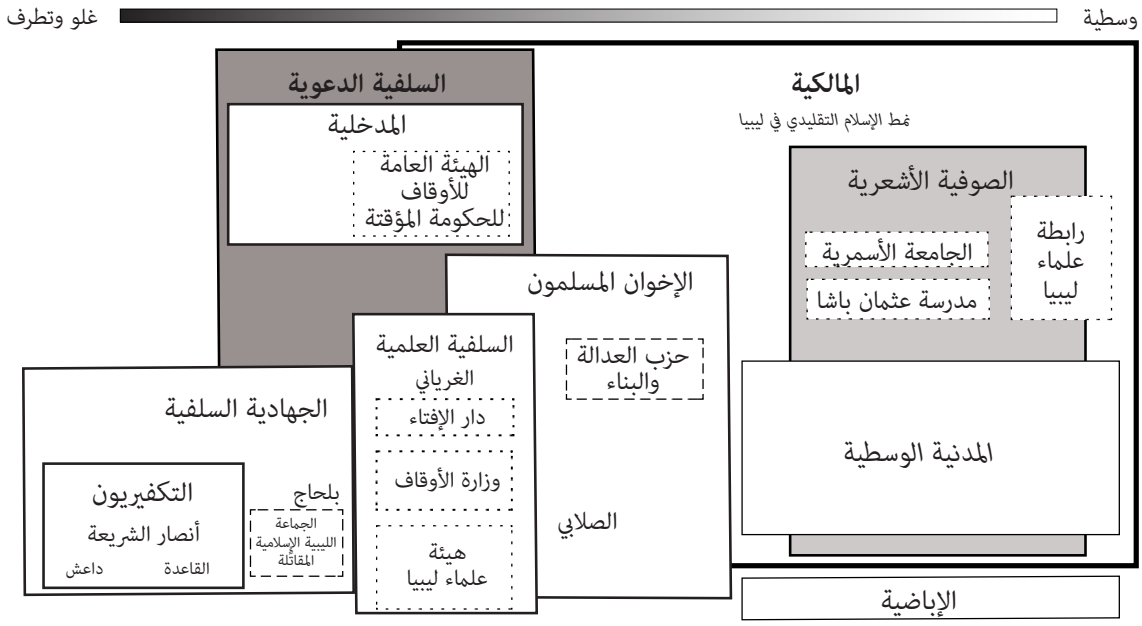

التوجهات الدينية الرئيسية

عندما طُلب من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات في ليبيا في عام 2014 تحديد التوجهات الدينية في جميع أنحاء البلاد، أجابوا على النحو التالي: الإخوان المسلمون (ذكرهم نحو 83% ممن أجريت معهم المقابلات) والجهاديون (ذكرهم نحو 78% ممن أجريت معهم المقابلات) والمتصوفون (ذكرهم نحو 75% ممن أجريت معهم المقابلات) والسلفيون (ذكرهم نحو 45% ممن أجريت معهم المقابلات) والمدنية الوسطية (ذكرهم نحو 41% ممن أجريت معهم المقابلات) والتكفيريون (ذكرهم نحو 25% ممن أجريت معهم المقابلات) وشملت الاستجابات الأخرى الأقل شيوعا الإباضية (ذكرهم نحو 6% ممن أجريت معهم المقابلات) والتكفير والهجرة والصوفية السلفية.[8]

الشكل التوضيحي رقم 3: توجهات دينية كثيرا ما تجري الإشارة لها

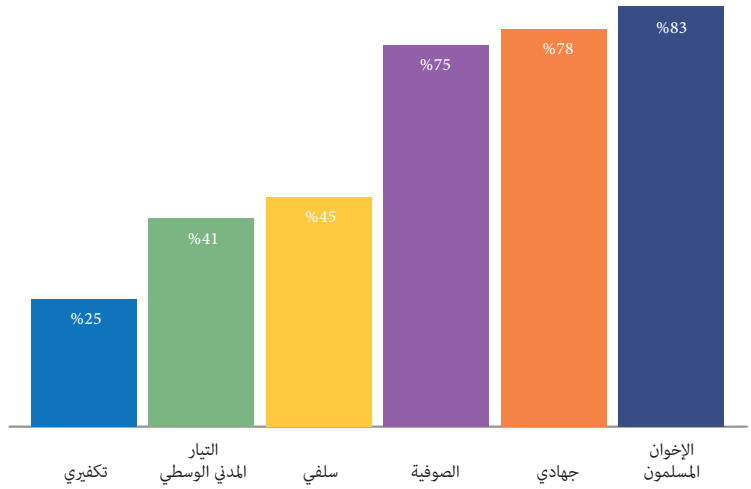

ترتبط معظم هذه التوجهات الدينية بمجموعات وأفراد معينين كانوا يحاولون أن يقتطعوا لأنفسهم حصة من النفوذ السياسي في إحدى الحكومات المتنازعة أو المجتمع الأوسع. لكن لسوء الحظ، بدلا من محاولة العمل معا سلميا نحو الصالح العام لبناء الدولة، لجأ الكثيرون منهم إلى العنف لتنفيذ أجنداتهم، أو دعوا الآخرين إلى فعل ذلك. على سبيل المثال، عندما أجري استطلاع عام 2014، كان المفتي الصادق الغرياني قد دعا علنا الكتائب إلى حمل السلاح ضد المعارضة - وهو موقف قد يفسِّرُ لماذا كانت الإجابات السلبية الواردة على الأسئلة التي تضمنها البحث الماثل أكثر من الإجابات الإيجابية فيما يتصل بالأدوار التي لعبتها الزعامات الدينية.

في هذه الدراسة، نتناول هذه التوجهات، واحدة تلو الأخرى، بدءا بالسلفية وانتهاء بالمدنية الوسطية. ولعل الشكل 2 يشير أين تقف التوجهات المختلفة تُجاه بعضها البعض، ويوضح أنها تتداخل تداخلا كبير. وقد جرى رصد عدد من وجهات النظر المتباينة ضمن كل توجه ومعتقد. ذلك أن أعضاء جميع التوجهات تدعي أنها وسطية وتطمح أن تكون أمة وسطا. أما الشكل 4 فيوضح القادة الأكثر نفوذاً في ليبيا ونوع تأثيرهم (إيجابي أم سلبي).

عندما طُلب من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات في 2014 و2016 تسمية «القادة الأكثر نفوذاً في ليبيا، سواء أكان ذلك النفوذ إيجابيا أم سلبيا»، تكرر ذكر المفتي العام الصادق الغرياني في معظم الإجابات، كما تكرر ذكر علي الصلابي وعبدالحكيم بلحاج في عدد من الإجابات.

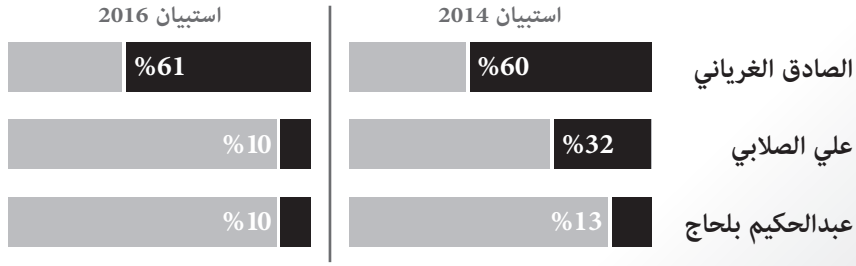

حول تأثير هؤلاء الزعماء تأثيرا إيجابيا أو سلبيا في بناء السلام والعدل في مجتمعهم.

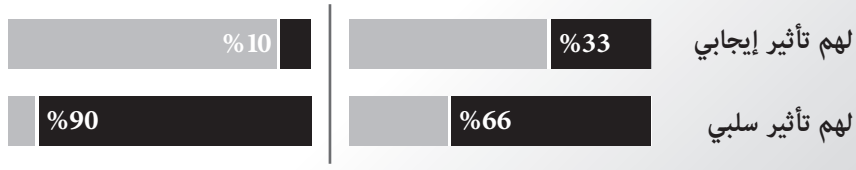

هل تسهم الزعامات الدينية في تأجيج الصراع بالتحريض على المزيد من العنف؟

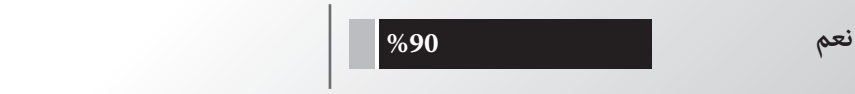

السلفية

بدأت السلفية الحديثة كحركة فكرية في مصر في أواخر القرن التاسع عشر في ذروة التلاقي بين المجتمعات الإسلامية والاستعمار الأوروبي. كانت الغاية الكبرى التي تطلع أعضاء التيار السلفي إلى تحقيقها هي تدشين عصر ذهبي جديد للإسلام من خلال إعادة تفسير الدين للتوفيق بينه وبين التقدم المجتمعي والتقني. ووفقا لهذه المقاربة الحداثية، أصبح معنى النص يقف على درجة تالية لدرجة الوظيفة التي يؤديها. وضمن إطار السؤال عن معنى مفهوم «التفسير السلفي» الذي استقر في الوعي الجمعي لأعضاء هذا التيار، أجاب بعض من أجريت معهم المقابلات أن التفسير السلفي هو منهجية علمية تنطوي على قراءة القرآن والسنة وَفقا لفهم المسلمين الأوائل، وهو الفهم الذي يعتقد من أجريت معهم المقابلات أنه الفهم الحقيقي الوحيد للإسلام.[9] وجدير بالذكر أنه منذ مرحلة مبكرة، استُخدم مصطلح «السلف» كاسم للمسلمين الأوائل. وخلال القرنين الماضيين، جرى إطلاق هذا الاسم على التيار الذي يتطلع إلى تحقيق الغاية المذكورة أعلاه. هذا ويستبعد السلفيون الحداثيون بعضا من أهم مكونات التراث الفكري الإسلامي بدءا بعلم الكلام ومرورا بالفقه ثم التصوف ووصولا إلى الفلسفة، وهم يُصرحون بأنهم «يعيدون تفسير الإسلام بشكل عقلاني ضمن سياق التطلع إلى إعادة اكتشاف» دين أكثر قدرة على مقاومة الاختراق

بدأت السلفية الحديثة كحركة فكرية في مصر في أواخر القرن التاسع عشر، في ذروة التلاقي بين المجتمعات الإسلامية والاستعمار الأوروبي.

الغربي.[10] هذا الرفض للتراث الفكري وتنوع التراث المعرفي والفقهي وتبني التفسير الأصولي يمثل في نظر الدارسين مشتركا بين التيار السلفي والتيار الوهابي (وهو فرع من فروع الإسلام السني يتسم بالمحافظة الشديدة) ويُلاحَظ أن الذهن السلفي معتاد على إعلاء شأن الاعتناء بصحة العبادات والشعائر والمناسك على حساب الجوهر المعرفي الذي ترمز له العبادات والشعائر والمناسك.

هذا، وقد حمل رواد التيار السلفي الحديث تصورات متباينة حول كيفية بناء مجتمع مسلم حديث قادر على التكيف مع التقدم الذي عرفته القوى الأوروبية الاستعمارية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن الشيخ محمد عبده (1849-1905)، الذي كان مفتيا للديار المصرية، والذي عرف عنه تبنيه لتصورات إصلاحية ذات طبيعة ليبرالية، كان ينشد التغيير المتدرج من خلال التعليم والإصلاح الاجتماعي. أما أستاذه جمال الدين الأفغاني (1839-1897)، فقد كان يرى وجوب المواجهة والجهاد وإقامة دولة إسلامية. من رَحِمِ هذين الموقفين نشأ فرعان للتيار السلفي: السلفية الدعوية، والسلفية الجهادية. وبعد الأفغاني وعبده، برز رشيد رضا (1863-1935) الذي لعب دورا مزدوجا حاسما. فقد عمد رشيد رضا إلى صياغة توجه سلفي تَجابُهي تتمثله مجموعات من الناشطين. كما عمد إلى صياغة الإسلام السياسي. وفي هذا الجانب كان تَتَلْمُذ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين على كتابات رشيد رضا.

وقد وصل تيار السلفية الدعوية - المعروف أيضا باسم الجامية أو السلفية المدخلية – إلى ليبيا مع عودة مجموعات من العلماء من السعودية خلال عهد القذافي. وبصفة عامة، ظلَّ تيار السلفية الدعوية بعيدا عن السياسة حتى حرب الخليج (1990-1991) أما عقب اشتعال شرارة الحرب، فقد اختلف أعضاء تيار السلفية الدعوية فيما بينهم بإزاء الموقف من الحصول على مساعدة غير المسلمين والتحالف معهم (ووفقا لفهم أعضاء هذا التيار، فإن هذه التحالفات تنافي عقيدة الولاء والبراء التي يتبنونها).[11]

تبعا لذلك، فقد تألفت في 1991 جماعةٌ منشقةٌ يقودها ناشط إثيوبي اسمه محمد أمان الجامي. وقد حمل بعض طلاب الشريعة الليبيون الذين درسوا على ربيع ابن هادي المدخلي ـــ تلميذ الجامي في المملكة العربية السعودية ـــ أطروحات الجامي معهم عند عودتهم إلى ليبيا. وقد انتشرت أطروحات الجامي من خلال القنوات الفضائية، والإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي.

وقد شكلت المجموعة التي كانت تحت قيادة الجامي مجموعة غير رسمية للدفاع عن الفتوى الدينية التي تسوغ (الحصول على مساعدة غير المسلمين) الصادرة عن الهيئة الدينية الرسمية في المملكة العربية السعودية (دار الإفتاء). ومنذ ذلك الحين، ارتبطت الصورة الذهنية الشائعة عن هذه الجماعة بالدفاع عن الأنظمة الاستبدادية والامتناع عن الدعوة إلى الجهاد ضدهم. فهذه الجماعة لا تبدي تفهما أو تسامحا مع الحركات التي تعارض المؤسسة الدينية والسياسية الرسمية إذ تعتبرها منحرفة دينيا. وتطبيقا لذلك، نجد أنه خلال انتفاضة عام 2011 ضد القذافي، وجه ربيع ومحمد المدخلي، اللذان يرتبطان بالساعدي القذافي أحد أبناء معمر القذافي، الدعوة لليبيين إلى لزوم بيوتهم وعدم المشاركة في الانتفاضة.

على الضفة الأخرى، فإن السلفية الجهادية، الفرع الثاني للحركة السلفية، قد وفدت إلى ليبيا من خلال الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة التي أسسها معارضون بالمنفى في 1990 على الحدود الأفغانية الباكستانية للإطاحة بنظام القذافي. وقد قاتل أعضاؤها جنبا إلى جنب مع الجهاديين في أفغانستان، ونسجوا شبكة علاقات مع الحركة الجهادية الدولية التي أفرزت فيما بعد تنظيم القاعدة.[12] وسوف نتناولها تفصيلا لاحقا.

ينشد السلفيون العودة إلى طهارة إسلام المسلمين الأوائل، أما المتصوفة فينشدون التزكية الروحية الذاتية.

بناء على ذلك، يمكن لنا أن نرصد أربعة أنماط من السلفية ـــ لا نمطين فحسب ــ فيما يتصل بالموقف تُجاه استخدام العنف وتعزيز الديمقراطية.

> السلفية الدعوية تحجم عن أي مشاركة في السياسة وتركز على الوعظ والنهوض بالإسلام. أما الجامية المدخلية فتقصُر انخراطها في السياسة على دعم الأنظمة الاستبدادية القائمة التي تدعي أنها أنظمة إسلامية، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية مثلا. ويعتقد أتباعها أنه يتعين تقديم الولاء للأنظمة التي تفرض نفسها وتتمتع بسلطان نافذ (مبدأ الغلبة)، بغض النظر عن سياساتها. أما الجماعات «الجهادية» فتلتزم باستخدام العنف لتحقيق أهدافها السياسية الثورية، لا سيما إنشاء الدولة الإسلامية. وأخيرا، فإن مجموعات «السلفية الحركية» التي تتحمس للمشاركة السياسية تلتزم بأن تحقق أهدافها السياسية من خلال المشاركة في العملية الديمقراطية. ولهذا التوجه الأخير أهمية خاصة.[13]

في هذا الصدد، يقول أحد المسؤولين في درنة إن «مجموعة الربيع المدخلي دخيلة على المجتمع الليبي، وإن أتباعها يتهمون من يشاركون في الانتخابات بالكفر». ويقول أحد أعضاء حزب العدالة والبناء من الشباب في طرابلس، «إن لدى المدخلي في ليبيا عشرات الآلاف من المؤيدين والتابعين الذي يُطلق عليهم مجموعة «إلزم

بيتك». وقد أشار واعظ وناشط قانوني من طرابلس ممن أجريت معهم المقابلات إلى أن السلفية الدعوية قد تأثروا بجهات خارجية لا سيما العلماء الذين يظهرون على الفضائيات السعودية؛[14] «إن السلفيين الذين يتبعون الشيخ ربيع المدخلي وبازمول والمقبل يتلقون فتاواهم من الخارج».

غير أن العديد من السلفيين لا يمكن تصنيفهم باعتبارهم ينتمون للسلفية الجهادية ولا باعتبارهم ينتمون للسلفية الدعوية. ولا جدال أن السلفية السياسية الحركية قد شهدت تحولا هو من أشد التحولات جوهريةً منذ الثورة. وإن السلفية السياسية هي تيار فرعي ناشئ داخل الحركة السلفية العالمية. وفي ليبيا، تشمل تيارات السلفية السياسية الأكثر بروزا أعضاء سابقين في الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة بالإضافة إلى العديد من علماء الدين (وعادة ما يكون هؤلاء علماء دين ويشغلون مناصب رسمية في الوقت نفسه) ووَفقا لأحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو من العاملين في وزارة التربية والتعليم وفي نفس الوقت إمام، يشغل السلفيون ذوو النفوذ مناصب في الحكومة وهم ناشطون سياسيا في الوقت نفسه. يقول: «إن الشخصيات الأكثر تأثيرا، في رأيي، هي الشخصيات القيادية في دار الإفتاء التي تضم المفتي الشيخ الصادق الغرياني، فضلا عن غيرهم من أمثال الشيخ علي الصلابي.» ومع أن قادة السلفية السياسية في ليبيا قد تأثروا بتجربة التيارات السلفية التي تضمنت تأليف أحزاب سياسية في بلدان أخرى بالمنطقة، فإنهم لم يصلوا حتى هذه اللحظة إلى صياغة جدول أعمال متكامل وإلى تنظيم أنفسهم على نحو يجعلهم يتحدثون بصوت واحد. ووفقا لشخص آخر ممن أجريت معهم المقابلات وهو خبير في الحركات السلفية، إن السلفيين «لم يزالوا يبحثون عن صياغات أيديولوجية جديدة لشرح وجهة نظرهم وأهدافهم.»

ووَفقا لآخرَ، وهو مسؤول رسمي في مدينة بنغازي: «ينقسم السلفيون إلى قسم تكفيري متطرف وقسم آخر مسالم مسالمةً تشبه مسالمة المتصوفين، وهذا القسم الأخير يدعو إلى الخير ويرفض نزعة الانتقام.»

في الجانب الآخر، نجد أن بعض من أجريت معهم المقابلات يرون أنه يوجد نمط آخر من السلفية لا يندرج ضمن أي من الأصناف الأربعة المذكورة، وهو ما أطلق عليه ناشط سياسيٌ سبق أن رشح نفسه لانتخابات المؤتمر الوطني العام في طرابلس بـ»الصوفية السلفية». وفي هذا الصدد لوحظ أن نحو 5% من الذين أجريت معهم المقابلات في الاستبيان الذي أجري في 2014 ذكروا هذا الصنف الفريد. وجدير بالذكر أن أحد الباحثين والدعاة من سبها وهو الطيب أبوالإسعاد الطيب قد أفاد بأنه ينتمي إلى المدرسة السلفية الصوفية. وقد ذكر آخرون ممن أجريت معهم المقابلات أنهم يتبنون «الوسطية والتسامح والحوار». ويبدو أن السمة المميزة لهذا الصنف من السلفية ـــ على حد تعبير أحد الزعامات الدينية من بنغازي ـــ هي الالتزام باستخدام [المنهجية العلمية أو القائمة على العلم] بغية إرساء دعائم الإسلام المتسامح على أسس [الدين].» هذا، وقد تعزى نشأة هذا التوجه إلى فرادة الموروث الليبية المتمثل في الحركة السنوسية الإحيائية التي دعت إلى النقاء الروحي والأخلاقي على أساس أخذ العهد الصوفي والالتزام الصارم بالشريعة والأحكام الفقهية. في هذا الصدد رأى أحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو طالب من سبها يدرس القانون أن «التصوف الأكثر بروزا [في إشارة إلى السنوسية] والذي يُنظر له نظرة إيجابية ـــ هو ذلك التصوف الذي يرتكز على العلم لا على الخرافات، وهو التصوف الذي برز في [الفكر] الوسطي السلفي.»

وبينما ينشد السلفيون العودة إلى طهارة إسلام المسلمين الأوائل، فإن الصوفيين ينشدون التنقية الروحية الذاتية. الفكر السلفي منشغلٌ في المقام الأول بالمسائل المتعلقة بالأحكام الشرعية التي تنص عليها المصادر الأساسية كالقرآن الكريم والحديث الشريف، مع التركيز خصوصا على الحديث الشريف باعتباره امتدادا ملزما للوحي. ووفقا لخبير الشئون الإفريقية محمد فريزر رحيم، فمع أن مصطلح «السلفية» يُستخدم للإشارة إلى مجموعة من الأفكار والأفراد والحركات، فإن الفكرة الجوهرية التي يشترك جميع من ينتمي للسلفية في التأكيد عليها هي الإلحاح على أهمية اتباع السلف الصالح.[15] فجميع أولئك الذين يضعون نُصبَ أعينهم المحافظة على طرق الأسلاف الأوائل وتجنب البدع يطلقون على أنفسهم اسم «السلفيين». هذا ويغلب على السلفيين تبني تفسيرات حرفية تأبى التكيف مع الواقع الجديد والذي يعكس المتغيرات الثقافية والاجتماعية.

لعل هذا هو سبب اتخاذ التيار السائد من السلفية ـــ الذي هو جزء من السلفية الجهادية والسلفية الدعوية ـــ موقفا مجابها للصوفية وهو ما جعلهم يعتدون على أضرحة الأولياء التي يُجلها المتصوفون وينتهكون حرماتها. ومن ذلك سلسلة الهجمات التي دشنها سلفيون مدخليون وسلفيون جهاديون في 2012 ضد مجموعة كبيرة من الأضرحة في طرابلس وزليتن والرجمة ومصراتة وسبها. ومن ذلك أيضا عملية اغتيال الشيخ مصطفى بن رجب المحجوبي عضو اللجنة العلمية العليا لمجلس الدعوة والتوجيه في 2013، وهو شيخ صوفي جليل ذو مكانة من درنة على يد سلفيين جهاديين متطرفين مرتبطين بتنظيم القاعدة كما شاع. وقد كان هذا الاغتيال واحدا من مجموعة

عمليات نفذها سلفيون لاستهداف شيوخ صوفيين. ومن الاعتداءات التي دشنها سلفيون مرتبطون بتنظيم القاعدة في هذا السياق تفجير أضرحة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الكرام ومراقدهم في درنة في أيار/مايو وحزيران/يونيو 2014.

وفي 2014، انضمت بعض المجموعات السلفية التي تنتمي للتيار المدخلي ـــ كلواء التوحيد السلفي التابع لأشرف المبار ـــ للجيش الليبي خلال تنفيذ عملية الكرامة ضد مجموعات سلفية في الشرق، بينما انضمت مجموعات سلفية أخرى تنتمي للتيار المدخلي أيضا للمجموعات السلفية التي يحاربها الجيش. وقد جاءت نقطة التحول عندما أقدم سلفيون جهاديون على قتل عدد من أعضاء السلفية الدعوية العاملين بالقطاع الأمني في بنغازي في 2013. أما في الغرب، فقد انضم أعضاء تيار السلفية المُدخلية إلى عملية فجر ليبيا التي دشنها الإخوان المسلمون وحلفاؤهم من الحركة السلفية ضد مجموعات سلفية مسلحة في الغرب.[16] وقد استمر التوتر بين الجهاديين والمدخليين في طرابلس على الرغم من ذلك.

وفي 2015، اختطفت قوات الردع نائب وزير الأوقاف على أساس الزعم الذي مفاده أنه ينتمي لتنظيم القاعدة ثم عادوا وأطلقوا سراحه. لعله من المفيد ها هنا أن نستحضر تحليل فريدريك ويري حول تأثير الديناميات الإقليمية خلال عام 2015 وتأثيرها في تيار السلفية المُدخلية:

> بدءا من أوائل عام 2015، نتج عن عدد من التغيرات المحلية والخارجية تحولات في الساحة الصوفية. فقد توفي (الشيخ) الترهوني الذي ينتمي لتيار التوحيد خلال القتال الذي دارت رحاهُ في منطقة سوق الحوت في بنغازي في فبراير 2015. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، أصدر ربيع بن هادي المدخلي فتوى تحظر المشاركة في النزاع الذي احتدم بين القائمين على عملية فجر ليبيا والقائمين على عملية الكرامة، وقد كان ذلك كله جزءا من تحول أوسع في السياسة الإقليمية السعودية بعد تسمية سلمان بن عبد العزيز ملكا، وهو ما تضمن خفضا لمستوى التهديد الصادر عن جماعة الإخوان المسلمين والجهود الرامية إلى التوفيق بين المعسكرين المتجابهين في ليبيا. أما كتيبة التوحيد فقد انحلت وانضم أفرادها لوحدات مختلفة من الجيش الوطني الليبي، بما في ذلك كتيبة القوات الخاصة رقم 302، والقوات البحرية الخاصة، وكتيبة المشاة الميكانيكية رقم 210 وغيرها.[17]

وفي 2016، نفذ المدخليون من كلا الجانبين الفتوى المدخلية الصادرة ضد المفتي، مما صعد من صراعهم مع المفتي والإسلاميين، بما في ذلك الإخوان والقاعدة. لكنهم لم يوحدوا قواتهم. فقد بقي من هم في الشرق موالين للفريق حفتر الذي هو في خصومة مع المؤتمر الوطني العام، بينما بقي من هم في طرابلس موالين للمؤتمر الوطني العام. وكل منهما يرى وجوب إعطاء ولائه لولي الأمر (السلطة الشرعية للدولة): أما بالنسبة لمن هم في الشرق، فإن ذلك يعني الفريق حفتر وحكومة مجلس النواب، وأما بالنسبة لمن هم في الغرب، فإن ذلك يعني حكومة الوفاق الوطني.

الجهاديون

تتميز الجهادية الليبية، وهي الفرع الرئيسي الثاني للحركة السلفية، بأن غايتها الكبرى هي تأسيس دولة إسلامية عن طريق الثورة واستخدام القوة. ليست جميع حركات الجهاد سلفية. في الماضي، على سبيل المثال، قاتل المجاهدون المتصوفون الاحتلال الاستعماري الإيطالي. أما الحركات الجهادية الراهنة فقد خرجت من رحم الحركة الجهادية الدولية التي نشأت في أفغانستان والتي تختلف عن الجهاد التراثي وقيمِه، والذي قاده مجاهدون من أمثال السيد محمد بن علي السنوسي والأمير عبد القادر الجزائري من الجزائر وعمر المختار من ليبيا وشامل الداغستاني من الشيشان. إن أول ما يرصده المدقق في نهج هؤلاء القادة التراثيين هو أنه نهج تحكمه مبادئ رفيعة على مختلف الصعد. ومن ذلك وجوب التعامل مع الأعداء ومع غير المسلمين على أساس من الإنصاف والعدل، وهو أبعد ما يكون عن سلوك الجهاديين المعاصرين وما يرتكبونه من فظائع. إنه من أهم الأمور التمييز الدقيق بين المجاهدين أصحاب المبادئ والجهاديين المعاصرين، وبين روح الجهاد القائمة على المبادئ، وأيديولوجية الجهاد الراهنة.

> إن المحارب الحقيقي في نظر الإسلام يضرب عنق غضبه بسيف الصبر. أما المحارب الزائف فيضرب عنق عدوه بسيف نفسه الجامحة. في الحالة الأولى، روح الإسلام هي من يحدد ماهية الجهاد. أما في الحالة الثانية، فإن الغضب الحاد، المتنكر في صورة جهاد، هو من يحدد ماهية الإسلام. إن التوضيحات التي نسوقها لا يجب أن ينظر لها باعتبارها مثاليات لا يمكن تحقيقها، بل باعتبارها تعبر عن نمط مقدس للقتال في الإسلام. هذا النمط قد لا يكون طُبق على الدوام، لكنه كان موضع احترام على المستوى المبدئي، وفي أكثر الأحيان كان مصدر إلهام لتمثل قيم الفروسية والبطولة والنبل. وقد برز هذا النمط المقدس بحيث يراه الجميع مدعوما بقيم المجتمع المسلم التراثي ومؤسساته. ولا يزال من الممكن إبصاره اليوم على الرغم من غيوم العاطفة الجامحة وعلى الرغم من المنظورات الأيديولوجية المشوشة.[18]

في الوقت الحاضر، هناك عدد من الجماعات الإسلامية الجهادية تنسجم رؤاها مع رؤى الإسلام السياسي والأيديولوجية السلفية البيوريتانية. ويندرج العديد من الكتائب التابعة لتحالف فجر ليبيا ضمن هذه الفئة. وكما هو حال الإخوان المسلمين، فإن الاتجاه الجهادي موجود في ليبيا منذ أمد بعيد نسبيا إذ إنه قد نشأ في الثمانينيات مهددا نظام القذافي. لكن الاتجاه الجهادي يرفض التفاوض مع النظام وإبرام اتفاق سياسي معه، على عكس جماعة الإخوان.

حتى آذار/مارس 2011 ظلت الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة تتصدر المشهد الجهادي باعتبارها أكبر جماعة جهادية. وقد حاول أعضاؤها الإطاحة بالقذافي عنوة عدة مرات في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. وقد نفذوا سلسلة من محاولات الاغتيال وغيرها من العمليات العسكرية. وبحلول عام 2004، جرى الزج بمعظم أعضاء الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة في السجن. وقد أعقب ذلك التفاوض مع النظام وإبرام اتفاق أعلنت بموجبه الجماعة موقفا جديدا مفاده أن الكفاح المسلح ضد نظام القذافي غير جائز وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد اقترن ذلك بصياغة مجموعة مبادئ جديدة حول التوقيت الذي يجدر عنده إعلان الجهاد وأحكام الجهاد. وتبعا لهذا الاتفاق، جرى إطلاق سراح العديد من قادة الجماعة من السجن في آذار/مارس 2010.

هذا، وقد شاركت الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة في ثورة فبراير 2011، ولعبت دورا أساسيا في مواجهة النظام. وقد جلبت الحركة ثروة من الخبرة القتالية غير النظامية للثوار الليبيين. وبعد ذلك عدلت اسمها ليصبح الحركة الإسلامية الليبية للتغيير. وقد شارك في إرساء البنية التحتية التنظيمية للحركة الوليدة عبد الحكيم بلحاج، رئيس المجلس العسكري في طرابلس. وهذا المجلس عبارة عن تحالف من الكتائب التي استولت على طرابلس في أغسطس 2011. ويحظى بلحاج بمكانة كبيرة وسط الجهاديين وهو ما يعزوه البعض لتعرضه للسجن لسنوات في سجن أبو سليم مع أن الكثيرين فوجئوا بتعيينه رئيسا للمجلس العسكري في طرابلس بعد وقت قصير من الإطاحة بالقذافي بناء على وجود تقارير تفيد أنه لم يكن موجودا أثناء سقوط مجمع القذافي.[19]

لكن بعد وقت قصير من ذلك التعديل، جرى حل الحركة الإسلامية الليبية للتغيير، وهو ما أعقبه مباشرة تأليف حزبين سياسيين شاركا في انتخابات عام 2012، هما حزب الوطن، الذي انضم إليه بلحاج، وحزب الأمة الوسطي الليبي بقيادة سامي الساعدي.[20]

أما المجموعات الأقل تنظيما من الجهاديين، فلم تؤلف أحزابا سياسية، بينما ظلت تسيطر على مساحات من الأرض. ويأتي في صدارة هذه المجموعات تنظيم أنصار الشريعة الذي كان يسيطر على مساحات لا يستهان بها في بنغازي (ويعرف التنظيم هناك باسم أنصار الشريعة ـــ بنغازي) وفي درنة (ويعرف التنظيم باسم أنصار الشريعة ـــ درنة) وقد أقدمت المجموعة على تقديم خدمات محلية للمواطنين، كإصلاح الطرق والمساعدة في الأمن. ومع ذلك، فمن المعروف أنها أقدمت على تدمير أضرحة اعتاد الصوفيون زيارتها. وقد صنفتها الأمم المتحدة وعدد من البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، كجماعة إرهابية.[21] وقد سرى اعتقاد أن تنظيم أنصار الشريعة كان وراء الهجوم على المجمع الدبلوماسي الأمريكي في بنغازي في 2012 والذي أسفر عن مقتل أربعة أمريكيين، بمن فيهم السفير ج. كريستوفر ستيفنز. وقد تدوول أن قائد الجماعة محمد الزهاوي قد لقي مصرعه في كانون الثاني/يناير 2015 إثر إصابته في اشتباك وقع في تشرين الأول/أكتوبر 2014 مع القوات الحكومية الليبية.

هذا، ووفقا لأحد الذين أجريت معهم المقابلات في بنغازي في 2014، وهو صحفي وناشط في المجتمع المدني، فإن الجهاديين

> يتمتعون بوجود مسلح نشط قوي ولديهم معسكرات. وهم يعدون الدستور تشريعا بشريا (أي ندا للتشريع الإلهي) ولا يعترفون به، بل يلتزمون بالقرآن الكريم وتجسيده في الشريعة التي يعدونها الحكم الحقيقي لله. وإن رؤيتهم السياسية الشاملة تتفق مع الرؤية الجهادية العامة وهي قريبة من القاعدة. وفي درنة، ثبت التيار الجهادي الإسلامي أقدامه وتمكن من احتواء مدينة درنة وبعض المناطق المحيطة بها وأعلنها إمارة إسلامية.

التكفيريون الحداثيون يسعون لتحقيق رؤية مثالية طوباوية أملا في صياغة العالم وَفْق تصورهم.

بحلول نهاية عام 2014، ألَّفت الكتائب في درنة مجلسا يعرف باسم شورى مجاهدي درنة لتطبيق الشريعة، والتي لاحقا تحالفت مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ثم ما لبثت أن حاربته. وقد ضم المجلس الذي كان يقوده سالم دربي وهو عضو سابق في الجماعة الإسلامية، تنظيم أنصار الشريعة ـــ درنة وجيش الإسلام وكتائب شهداء أبو سليم. وقد اتهم المجلس بالإرهاب، وقررت قيادة عملية الكرامة وعلى رأسها الفريق حفتر مواجهته. وبحلول تموز/يوليو 2015، قامت كتائب المجلس بطرد داعش من درنة لكن ذلك حصل عقب مقتل نصير عكر أحد القياديين البارزين فيه. كما قتل دربي في معركة لاحقة مع داعش. وفي الاستبيان الذي أجري في 2016 لاحظ أحد الذين أجريت معهم المقابلات أنه عندما طردت داعش من درنة، رفع أعضاء المجلس العلم الليبي الذي جرى رفعه خلال ثورة 2011 للمرة الأولى (علم دولة الاستقلال)، مما أشار إلى أنهم أصبحوا يعدون أنفسهم جزءا من الدولة

الليبية، ولا يرون أنهم جزء من إمارة منفصلة كما ادعوا سابقا. وبجانب رفع العلم، رفعوا صور أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة، معلنين أنهم يمنحون ولاءهم لتنظيم القاعدة في مواجهة داعش.

وعلى نحو مماثل لما حصل في طرابلس نجد أنه في نهاية عام 2014، شهدت بنغازي تأليف تحالف من الكتائب الجهادية يسمى مجلس شورى ثوار بنغازي. وقد ضم المجلس أنصار الشريعة ـــ بنغازي، وكتيبة 17 فبراير، وكتيبة راف الله السحاتي. ويقال إن درع ليبيا عضو بالمجلس كذلك. وكما هو حال مختلف فروع أنصار الشريعة التي تتنوع ولاءاتها في الساحة الليبية، فإن كتائب درع ليبيا لديها ولاءات متنوعة وغير مستندة إلى أيدلوجيا محددة. ويترأس عددا كبيرا من هذه الكتائب أعضاءٌ سابقون في الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة. على سبيل المثال، ترأس وسام بن حميد، المقرب من تنظيم أنصار الشريعة الذي تحالف مع داعش، فرع درع ليبيا في بنغازي، وهو منضوٍ تحت المجلس. على أن أعضاء الكتائب ليسوا موالين لعملية فجر ليبيا ولا للإخوان المسلمين. وخلال الفترة من آذار/ مارس إلى كانون الأول/ديسمبر2015، تحالف أعضاء الكتائب مع داعش وقاتلوا تحت نفس العلم إلى أن انتقد داعش مجلس شورى بنغازي لأنه لم يكن واضحا فيما يتصل بخصومه الأساسيين – أي حكومة الإنقاذ الوطني، المؤتمر الوطني العام، عملية فجر ليبيا – أي أنه قدَّم نفسه على الأيديولوجية الدينية.

لكن كتائب درع ليبيا الأخرى، على وجه الخصوص، درع ليبيا المركزي، تؤيد وتحمي المؤتمر الوطني وهي جزء من عملية فجر ليبيا. وفي طرابلس، يعمل أعضاؤها تحت ستار كونهم جزءًا من قوات وزارة الدفاع بحكومة الوفاق الوطني.

هنالك مجلس جهادي ثالث هو «شورى أجدابيا» الذي يوجد في بلدة أجدابيا. وهي بلدة تقع على الطريق الساحلي غرب بنغازي. وقد تألف هذا المجلس في ربيع عام 2015 ليمثل منصة مشتركة لكتائب درع ليبيا السابقة وكتائب أنصار الشريعة في محاولة لمحاكاة مجلس بنغازي وتأليف مجلس محلي مشابه له.[22] وقد جعل هذا المجلس أولويته محاربة الجيش بقيادة الفريق حفتر، على أنه يدعي أيضا أنه يدافع عن حقول النفط ضد هجمات داعش. وفي يناير/ كانون الثاني 2016، أصدر مجلس شورى أجدابيا بيانا رسميا ينفي فيه ما انتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي من أن بعض أعضائه أعلنوا الولاء لداعش، وقد أعقب ذلك تمكن المجلس من صد تقدم داعش خلال هجومه على البلدة.[23]

الفكر التكفيري

يأتي الدفاع عن النفس أو الوطن أو الأرض أو الدولة على رأس المسوغات التي يسوقها الجهاديون لاستخدام العنف. هذا ويدعي التكفيريون الذين هم مجموعات فرعية من الحركة الجهادية الراهنة، أنه يجوز لهم تكفير من لا يمارس الإسلام وفقا للتفسير التكفيري (وهو في نظرهم كافر أو غير مؤمن أو مرتد). وعليه، فإنهم يرون أن قتل هؤلاء الكفار سائغ على الرغم من أن ذلك لا يوجد له أسس حقيقية في الفقه الإسلامي أو في علم الكلام.

هذا، وهناك من الباحثين والمؤرخين من يُرجع أصول الحركة التكفيرية الراهنة إلى ابن تيمية، وهو من علماء القرن الثالث عشر. وهناك من يرى أن الحركة التكفيرية الراهنة قد تأثرت بأطروحات الإصلاحي العربي محمد بن عبد الوهاب الذي برز خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر، والذي طرح أفكارا تبنتها الحركة التكفيرية الراهنة. على أنه من التبسيط المخل مطابقة الحركة بحالها التي هي عليه اليوم مع أطروحات ابن تيمية أو حتى ابن عبد الوهاب. فعلى سبيل المثال، فإن ابن تيمية – بصفته من الذين كتبوا في علم الكلام وفي الهرطقات ووفقا لتفسيره لممارسة السلف الصالح - استنكر وفند مطولا العديد من المواقف الإيمانية المتعلقة بعلم الكلام والتصوف والفلسفة باعتبارها تفتقر إلى سند من القرآن أو السنة. في الوقت نفسه، و»على الرغم من انتقاده العميق لبعض الجماعات الصوفية،» كان هو «ملتزما بطريقة صوفية من الطرق التي انتشرت في أيامه».[24] إن كلا من ابن تيمية والتكفيريين الراهنين يتبنى عقيدة مشوشة ويعلي من شأن التفسير الحرفي على الرغم من اختلاف نطاق منظور كل منهما وحركته. بعبارة أخرى، بينما أوغل ابن تيمية في صب تطرفه في قالب كلامي لاهوتي؛ نجد أن الحركات التكفيرية الحديثة قد أوغلت في صب تطرفها في قالب حركي.

هذا، ويمكن رصد تبسيط مخل آخر والذي يتمثل في ربط التكفيرية الراهنة بابن عبد الوهاب، الذي كان واحدا من الدعاة الدوغمائيين البيوريتانيين المحافظين، لكنه لم يكن طوباويا. كانت غاية ابن عبد الوهاب استعادة ما كان يعتقد بأنه السلوك الأصلي على مستوى الاعتقاد والممارسة والذي يقتدي بنهج السلف الصالح كشرط للنجاة لا كرؤية للمستقبل. أما التكفيريون فهم يسعون لتحقيق رؤية مثالية طوباوية أملا في صياغة العالم وفق تصورهم. الخلاصة

أنه من الضروري للغاية التمييز بين الطوباوية والإيمان بالعنف من جهة، والتمييز بين البيوريتانية والتطرف من ناحية أخرى. إن البيوريتاني بحكم تعريفه متطرف، لكنه ليس بالضرورة متطرفا عنيفا. في السياق نفسه، من المعروف أن الناشط الطوباوي يفتقر للتسامح مع ما يعارض تصوراته وعليه فهو عنيف بالضرورة.

وبغض النظر عن أصول الحركة، يركز التكفيريون الراهنون على الصدام بغير المسلمين لتوسيع سيطرتهم على الأراضي غير الإسلامية. الوهابيون أميل إلى أن يكونوا محافظين سياسيا، ويقبلون الوضع الراهن ويدعمون النظام إذا تبنى النظام أعرافهم الاجتماعية وتبناها وجعلها قانونا نافذا. الوهابية ليس لها وجهة نظر أيديولوجية. إن شئت قلتَ إنها مدونة اجتماعية تركز على نبذ «عبادة القبور» (القبورية) وتقديس الأولياء، ولا تنتقد الدولة. باختصار، إن التكفيريين المعاصرين ليسوا مجرد وهابيين بيوريتانيين.

يشرح خالد أبو الفضل هذا الأمر بقوله:

> في ضوء الاهتمام الأخير بالإرهاب، من المهم أن نلاحظ أن بن لادن وأيمن الظواهري وحركة طالبان، فضلا عن معظم المسلمين المتطرفين، ينتمون إلى التوجه الذي أسميتهُ «البيوريتانية». ومع أن بن لادن قد نشأ في بيئة وهابية، فهو ليس ممن يجدر تصنيفهم كأتباع للوهابية، بالمعنى الدقيق للكلمة. الوهابية عقيدة منغلقة. وإن درجة انغلاقها عالية. ومع أنها تضع الإمساك بزمام السلطة نصب عينيها، فهي معنية بالسلطة على المسلمين. أما الجماعات البيوريتانية المتشددة فهي منغلقة ومنفتحة في الوقت نفسه: فهي معنية بأن يكون لها سلطة على المسلمين وغير المسلمين وفي مواجهتهم. وباعتبارها حركات شعبوية، فهي تمثل رد فعل على ما يعانيه معظم المسلمين من فقدان أسباب القوة في العصر الحديث نتيجة استبداد وقسوة الحكومات الاستبدادية وتَدَخل القوى الأجنبية ... إن القول الذي مفاده أن الجماعات المتشددة ذات النظرة الاستعلائية تملأ فراغ السلطة الموجود في الوضع الإسلامي المعاصر هو قول مجانف للصواب. فالجماعات المسلحة مثل القاعدة أو حركة طالبان تظل جماعاتٍ هامشيةً في الوضع الإسلامي المعاصر على المستوى الاجتماعي والفكري على الرغم من قدرتها على ارتكاب أعمال عنف تسلط عليها الأضواء تسليطا كثيفا. إن هذه الجماعات هي في الواقع مظاهر متطرفة لتيارات ذات حضور أقوى في الوضع الإسلامي المعاصر على المستوى الفكري والعقيدي .... وإذ قد يصح أن بن لادن هو مثال متكامل للمسلم الذي صاغت وعيه محددات المرحلة ما بعد الاستعمارية، فإنه ممثل لمجموعة من التيارات الكامنة في الوضع الإسلامي المعاصر. إن معظم الفهم الإسلامي الراهن في حقيقته رد فعل دفاعي في وجه التجربة ما بعد الاستعمارية، سواء أكان ثمرة للتشجيع العاطفي لكل ما كان يفترض أنه يمثل التراث الإسلامي، أو كان رفضا ضد ما كان يفترض أنه تراث غربي.[25]

هذا، ومن الملاحظ أن بعض المؤرخين يُرجعون الأيديولوجيات الإسلامية التي تسوغ استخدام العنف ضد أشقائهم من المسلمين إلى أبعد من ذلك بكثير، وتحديدا إلى القرن السابع الذي شهد تمرد جماعة عرفت باسم الخوارج التي ثارت في أول الأمر ضد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب، ثم ضد خلفاء بني أمية بعد اتهام كل خليفة بالخروج على مراد الإسلام الحقيقي. وفي واقع الأمر أن العديد من الليبيين اليوم، بما في ذلك بعض من أجريت معهم المقابلات في 2014، يعتبرون «الدولة الإسلامية» (داعش) فرقة خارجية، وبعضهم يشير لها بهذا الاسم أي «الخوارج».

> بخلاف الخوارج، عرف تاريخ المسلمين فرقا متطرفة أخرى مثل القرامطة والحشاشين الذين مَثَّل الإرهاب والترويع جوهر كينونتهم ومركز حياتهم وسبيل كسب قوتهم، والذين رسمت لهم كتابات المؤرخين والكلاميين والفقهاء صورة شديدة الغرابة. على أن التاريخ ينبئنا أنه بعد قرون من انخراطهم في إراقة الدماء دخلت هاتان المجموعتان أيضا حظيرة الاعتدال، وهناك قبائل قليلة العدد انحدرت من سلالتهما مستقرة في شمال أفريقيا والعراق وتعيش حياة مسالمة. إن الدرس الأساسي الذي يعلمنا إياه التاريخ الإسلامي هو أن تيارات المسلمين السائدة تنبذ الفرق المتطرفة. وبمرور الوقت تتعرض هذه الفرق للتهميش وتُعامل على أنها تنطلق من انحراف عقيدي عن رسالة الإسلام. ما تغير اليوم وأدى لحصول إشكال جوهري، كما ذكرنا سابقا، هو أن المؤسسات الإسلامية التراثية التي بذلت ما في وسعها تاريخيا لتهميش العقائد المتطرفة لم تعد موجودة. وهذا ما يجعل هذه الفترة من التاريخ الإسلامي أشد خطورة من أي فترة أخرى. وهذا أيضا ما يجعل التوجهات البيوريتانية الحديثة أكثر تهديدا للعقد الأخلاقي وقيم الإسلام أكثر من أي من الحركات المتطرفة التي عرفها المسلمون عبر التاريخ.[26]

لقد أصبحت أفغانستان دولة إسلامية صغيرة في الثمانينيات والتسعينيات، وأصبحت مقصدا توافد إليه أتباع التكفير والهجرة.

على أن التدقيق يقتضي عدم أخذ هذه الخلاصة على إطلاقها. ذلك أن التكفيريين اليوم هم نوع من الخوارج الجدد. وإنه لخطأ فادحٌ الاقتصار على هذا الاستخلاص وتجاهل التأثيرات المعاصرة في هذه الحركات. فهذه الفرق المتطرفة الراهنة قد أنتجتها مرحلة ما بعد الاستعمار وأنتجها الإخفاق في التحديث، وأنتجها فقدان الهوية بسبب سيل العولمة، وأنتجتها المظالم التاريخية المتمثلة في قضية فلسطين، وانتشار الرؤية الأممية التي يتبناها الإسلام السياسي التي تركز على فكرة الأمة عابرة الحدود التي تحكمها الشريعة.

كما يشرح جون غراي، فإن الحركات التكفيرية مثل القاعدة اليوم هي

> منتج ثانوي للعولمة. إن سمتها المميزة الأكثر فرادة، وهي نشر إطار خاص للعنف المنظم على مستوى العالم، لم تكن من الأمور التي يمكن تحققها في الماضي. كذلك، فإن الاعتقاد بأن عالما جديدا يمكن تسريع تدشينه من خلال أعمال تدمير مذهلة لم يكن موجودا في أي مكان في العصور الوسطى. بين أناس الحقب

> السابقة، أقرب الناس للقاعدة هم الفوضويون الثوريون الذين برزوا في أواخر القرن التاسع عشر في أوروبا. ومع أن الإسلام الراديكالي يدعي أنه مناهض للغرب، إلا أن الإسلام الراديكالي قد جرت صياغته من وحي أيديولوجيات غربية مثلما جرت صياغته من وحي تقاليد إسلامية. مثل الماركسيين والليبراليين الجدد، ينظر الإسلاميون الراديكاليون إلى التاريخ على أنه مقدمة لعالم جديد. كلهم مقتنعون بأنهم يستطيعون إعادة صنع الحالة البشرية ... [الشيوعية السوفييتية والاشتراكية القومية والإسلام المتطرف] وصف كل منها بأنه عدوان على الغرب. وفي الواقع، فإن مفاد الفهم السديد لكل من هذه الأطروحات الثلاثة هو أنها محاولة لتحقيق نموذج أوروبي حديث.[27]

هذا، ويرى عدد من المؤرخين والباحثين أن الحركة التكفيرية المعاصرة قد تأثرت بكتابات سيد قطب الذي كان أحد قادة جماعة الإخوان المسلمين خلال الستينات. هذا ويُعد سيد قطب تجسيدا حيا لنموذج الناشط الثوري. وقد كان اشتراكيا سابقا. كما زار الولايات المتحدة خلال الخمسينات. وقد زجَّ به عبد الناصر في السجن. ثم ما لبثت نبرة قطب أن أصبحت أكثر تطرفا وهو في السجن حيث كتب كتابه الشهير معالم في الطريق الذي يعد مرجعا أساسيا للتكفيريين المعاصرين. وقد أُعدم قطب بعد نشر الكتاب. هذا، وتستند النظرية السياسية الإسلامية التي صاغها سيد قطب إلى مفهومين أساسيين: مفهوم الحاكمية (السيادة) ومفهوم الجاهلية. وقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يعمد فيها كاتب مسلم إلى تصوير المجتمع الإسلامي بأنه جاهلي مما يعني ضمنا أن ذلك المجتمع كافر، وذلك بناء على أن المسلمين لم يؤسسوا دولة إسلامية وَفقا لمفهوم الحاكمية الذي يؤكد أن الله هو المشرع الأعلى وأنه المصدر النهائي للسلطة الحكومية والقانونية.

في هذا الصدد نجد بول بيرمان يلاحظ بعين ثاقبة الطبيعة الثورية لسيد قطب، الذي يعده بيرمان فيلسوف الإرهاب والتي تذكرنا بالحركات التكفيرية الحديثة:

> فيما يتصل بهذه الطموحات، من الممكن للمرء أن يرصد تناظرا بين خطاب الإسلاميين والقوميين العرب من جهة وبين الفاشيين الإيطاليين في مرحلة موسوليني الذي تطلع لإحياء الإمبراطورية الرومانية، وكذلك النازيين الذين أرادوا أيضا إحياء روما القديمة في نسخة ألمانية. وفي ذلك لنا أن نلاحظ أن معظم العروبيين المتشددين قد أعجبوا إعجابا واضحا بالنازيين وقد صوروا للناس أن الخلافة الجديدة التي نادوا بها هي انتصار عرقي للعرب على جميع الأعراق الأخرى. على النقيض من ذلك، نجد أن سيد قطب والإسلاميين صوروا الخلافة المستعادة على أنها نظام ثيوقراطي يطبق الشريعة تطبيقا صارما، وهي الأحكام القانونية التي يتضمنها القرآن الكريم. ليس من المبالغة القول إنه على الدوام كانت هناك أوجه تشابه بين الإسلاميين والقوميين العرب، وعلى الدوام كانت هناك اختلافات بينهم. (واليوم لا تزال هناك أوجه تشابه بين التيارين ولا تزال هناك اختلافات. ويظهر ذلك التشابه في التناظر القائم بين «قاعدة بن لادن» التي تمثل الجناح الأكثر عنفا للتيار الإسلامي، وبين «بعث صدام حسين» الذي يمثل الطرف الأكثر عنفا للقومية العربية.[28]

بعبارة أخرى، تؤمن هذه الحركات بوجود سلطة مركزية في الدولة تَعمد إلى إعادة تنظيم المجتمعات البشرية تنظيما تحكمه مجموعة معينة ضيقة من القيم والتوجهات. لقد وفدت أطروحات وعقائد التكفير إلى ليبيا في التسعينات مع عودة المقاتلين الذين قاتلوا في صفوف الجماعات الجهادية الدولية التي تمخضت في وقت لاحق عن تنظيم القاعدة وداعش. وقد ربط عدد قليل من الذين تناولوا موضوع التكفير في الاستبيان الذي أجري في 2014 ظاهرة التكفير بحركة التكفير والهجرة التي أسسها شكري مصطفى 1971، وهو عضو سابق في جماعة الإخوان المسلمين ممن ازدادت نبرته تطرفا في السجن. وقد دعا شكري مصطفى إلى قتل المسلمين الذين يمارسون الكفر. كما دعا المسلمين الحقيقيين إلى الهجرة إلى دول مصغرة إسلامية حيث يمكنهم التجمع قبل العودة إلى بلدانهم للقتال وتخليصها من ممارسات الكفر وقادة الكفر.

لقد أصبحت أفغانستان دولة إسلامية صغيرة في الثمانينيات والتسعينيات، وأصبحت مقصدا توافد إليه أتباع التكفير والهجرة. وبالنسبة لليبيين الذين شاركوا في القتال في أفغانستان، فقد عادوا ليستقروا في مدينة درنة في الشرق، وفيها أسسوا معقلا للمعارضة ضد نظام القذافي. وفي 2011، أعلنوا أن درنة إمارة إسلامية ولاؤها لتنظيم القاعدة.[29] وتشمل الجماعات التكفيرية تنظيم أنصار الشريعة ـــــ درنة، وأعضاء الجماعة. ومع أنهم يسيرون الشئون الرسمية المحلية في درنة ويقدمون الخدمات الاجتماعية على المستوى المحلي، فإنهم حتى الساعة لم يؤلفوا أحزابا سياسية ولم يخرج من بينهم مرشح لينافس في انتخابات المجالس المحلية. وقد عرف من بينهم أبو سفيان بن قمو الذي ارتبط بالهجوم على السفارة الأمريكية في 2012 والذي أسفر عن مقتل السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز وثلاثة آخرين. وبعد أن أعلن عن ولائه لداعش وشارك في تفجير أضرحة الصحابة هرب في نهاية المطاف من درنة إلى سرت.

تشترك داعش والقاعدة في تبني أيديولوجية ترتكز على فكرة التكفير، لكن ذلك لم يمنعهما من الاستمرار في مواجهة بعضهما. وقد كان مجلس شورى الشباب الإسلامي في درنة من أوائل الكتائب في ليبيا التي أعلنت رسميا عن الولاء لداعش. لكن حتى وقت كتابة هذه السطور، لم تتمكن داعش من السيطرة على مدينة درنة بسبب عدم قدرتها على الإطاحة بالتحالف الذي ضم القوات المحلية، وبعض الوحدات التابعة لتنظيم القاعدة التي اضطلعت بحماية المدينة. وقد تمكنت المدينة من طرد داعش عندما كانت المدينة التي يسيطر عليها في المقام الأول ائتلاف من الكتائب الجهادية السلفية التي تضم لواء أبو سليم، وهو فرع تابع للجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة، وغيرها من فروع القاعدة. غير أنها لم تزل محاصرة من قبل الجيش الوطني الليبي وقوات عملية الكرامة التي يقودها الفريق حفتر. وقد قرر الجيش الوطني الليبي أن درنة - بسبب تبعيتها للقاعدة – لم تزل هدفا مشروعا لحربها ضد الإرهاب. وبعد إخراج داعش من درنة، أعاد التنظيم تنظيم صفوفه في سرت، وأنشأ إمارة قبل أن يهزم على يد البنيان المرصوص، وهو ائتلاف من قوات تابعة لحكومة الوفاق الوطني تدعمها الولايات المتحدة.

جماعة الاخوان المسلمين

أُسست جماعة الإخوان المسلمون على يد مدرس معارض للسلطة الرسمية في مصر في 1928 يدعى حسن البنا (1906-1949) بجانب تتلمذ البنا على كتابات ومواقف رشيد رضا (الذي تتلمذ بدوره على الشيخ محمد عبده، الفقيه والباحث والمصلح)، تأثر البنا أيضا بجمال الدين الأفغاني، الذي كان نموذجا للناشط الثوري في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. لقد تبنت حركة الإخوان المسلمين فكرة الإسلامية الأممية وطالبت بعودة الخلافة، واعتمدت الشعار الذي صاغه البنا عند التأسيس: «قرآننا دستورنا، رسولنا زعيمنا، والجهاد في سبيل الله سبيلنا.»30 وعلى غرار الحركات السلفية السابقة، نبذ البنَّا الاستمداد من المدارس الفقهية التراثية، وافترض لنفسه سلطة تناول القرآن والسنة وتفسيرهما مباشرة، رافضا التراث الفقهي الذي تراكم عبر القرون. وقد كلف البنا السيد سابق، مفتي الإخوان المسلمين في ذلك الوقت، بوضع كتاب «فقه السنة» للجمع بين مختلف المدارس الفقهية التراثية وإعادة صيغتها من منظور غير مذهبي، والذي رأى أنه يمثل الممارسة «النقية» للإسلام. ومن المعلوم أن البنا في بداية حياته قد تأثر بالتصوف ضمن إطار انتسابه للطريقة الحصافية، والتي يُقال إن تأثره بها كانت له بصمته في وضع هيكل التنظيم.

هذا، ويعكس تعريف البنا للإسلام على أنه دين ودولة مركزية السياسة في تصوره ومركزية دور الدولة الحديثة في تعزيز الإسلام، وفقا لفهمه لها. هذا، وقد لعبت فكرة أن الإسلام والدولة دور العامل المحفز لما يعرف اليوم بالإسلام السياسي. ولعل المهم في الأمر أنه قد جعل الدولة مساوية للدين بناء على اعتقاده أن الدولة هي من يجب أن تؤثر في الدين على عكس مقتضى الفهم الإسلامي التراثي للدين بأنه هو الذي يؤثر في الدولة. وقد كان تعريفه رد فعل على ولادة الدولة الحديثة، وإنهاء الخلافة العثمانية، وموجة العلمانية، وفصل الدين والدولة. في نشر هذا التعريف، شدد البنَّا على ضرورة إقامة دولة إسلامية للوفاء بالالتزام الديني.

جوزيف لامبارد، مؤلف ورقة «تدهور المعرفة وصعود الإيديولوجيا ـــ يقدم لنا التحليل الآتي:

> يجب علينا الخوض في التاريخ الفكري الإسلامي من أجل معالجة هذه القضايا بشكل كامل. إن التأطير التاريخي للحركات في العالم الإسلامي مهم لغير المسلمين لأن عدم القدرة على تقدير خفايا وتعقيدات التراث الفكري الإسلامي يؤدي إلى سوء تفاهم فاضح، مما يؤدي بدوره إلى أخطاء سياسية مدمرة، كما يتضح من وليد الأنصاري في مقاله «اقتصاديات الإرهاب». كما أنه ذو أهمية مركزية للمسلمين لأن الكثير من الأفكار التي يتم إنتاجها في العالم الإسلامي ليست في الحقيقة إسلامية. ذلك أنه تقدم الأيديولوجيات الغربية من قبل كل من الحَرْفيين العقائديين والعلمانيين «الليبراليين» الحديثين مع قشرة رقيقة من المصطلحات والأقوال الإسلامية، في حين أن صوت الفكر الإسلامي التقليدي غالبا ما يكتم ويتجاهل .... الإصلاحيون المتشددون، مثل الوهابيين في المملكة العربية السعودية والجماعة الإسلامية (جماعة الإسلام) في باكستان، والعناصر الأكثر تشددًا بين الإخوان المسلمين في مصر وسوريا، تنادي بالتمسك الصارم بالقرآن والسنة، لكن عند القيام بذلك بشكل متغطرس، فإنهم يتخلون عن ثلاثة عشر قرنا من التاريخ الفكري الإسلامي، مدعين أنه لا توجد حاجة إلى المساعدة من المفكرين العظماء في الماضي لفهم وتفسير النصوص التي قام هؤلاء بحفظها ونقلها بأنفسهم. وبعد ذلك تجدهم يلتمسون اللجوء إلى الحمية الدينية، بينما يغلقون الباب للتحليل والتداول فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجه العالم الإسلامي. وهذا النهج يهيج المشاعر العميقة في قلوب الناس الذين يتوقون إلى العيش في حياة إسلامية متدينة، لكنه في الوقت نفسه يحول دون الكثير من أشكال الإرشاد التي توجه هذه المشاعر نحو الخالق. وإن غياب مثل هذا الإرشاد، يؤدي إلى بروز تفسير ضيق أيديولوجي للإيمان. ومن لا يتبنى هذا التفسير ينظر له عندئذٍ باعتباره غير مؤمن، أو في أفضل الأحوال ضالا.[31]

هذا، وبالإضافة إلى تبني المكون السلفي في أيديولوجية حسن البنا (باعتباره تأثر بكتابات رشيد رضا)، نسجت جماعة الإخوان المسلمين تحالفا مع السلفيين على مر الزمن. وقد بدأ ذلك عندما منح الملك فيصل اللجوء لأعضاء جماعة الإخوان الذين تعرضوا للملاحقة أثناء نظام عبد الناصر. وقد تمكن الإخوان الذين يتبنون الفكر السلفي والوهابي في السعودية من اختراق المؤسسات التعليمية واستقطاب الجيل الجديد من النخبة السياسية. ومع ذلك، فقد اتسعت المسافة بين المؤسسة السلفية والإخوان بعد حرب الخليج الثانية بناء على الاختلاف في الرأي حول شرعية التحالف مع القوى الأجنبية غير الإسلامية ومفهوم الولاء والبراء.

هذا، وقد جاء تأسيس فرع الإخوان المسلمين في ليبيا على يد الإخوان الذين استقروا خارج مصر والذين أقدموا خلال الخمسينات على تأسيس تلك الفروع في عدد من البلدان لم تكن قد تأسست فيها فروع. كان الملك إدريس حذرا، معنيا باستقرار البلاد، لكنه سمح للإخوان المسلمين بقدر من الحرية والحماية، وإن لم تكن كافية لنشر أيديولوجيتهم أو إنشاء أحزاب سياسية. أما القذافي، فقد اتخذ موقفا أكثر حزما إذ لاحق الإخوان وقمعهم في منتصف الثمانينيات والتسعينيات عندما شكلت الجماعات التي انبثقت من الإخوان المسلمين تهديدا مسلحا لنظامه. لكن في 2006، تفاوض القذافي مع جماعة الإخوان على صفقة سمحت لهم بالوجود والعمل داخل ليبيا مقابل دعم أيديولوجية القذافي ونظامه.

التصوف هو جوهر الدين حيث يلتقي البشري بالإلهي. التصوف هو لب العقيدة والشريعة هي قشرتها. المتصوفون يمارسون الدين وشعائره ومناسكه ممارسة كاملة.

هذا، وتدعي جماعة الإخوان أن أعضاءها شاركوا في ثورة 17 فبراير من بدايتها، لكن عددا من الشباب الذين ينتمون إلى الكتائب المنتشرة في أحياء المدن الليبية المختلفة ينكرون عليها هذه الدعوى. ومهما كانت حقيقة الأمر، فإن الإخوان كمنظمة دعوة وتنمية اجتماعية لم يسعوا إلى الانخراط في الحكومة أو إلى تأسيس حزب سياسي إلا بعد الإطاحة بالقذافي عام 2011. ففي ذلك العام، أسست جماعة الإخوان المسلمين حزب العدالة والبناء ليلعب دور جناحها السياسي فيشارك في انتخابات المؤتمر الوطني العام في 2012. ومع أن جماعة الإخوان ربما كانت أكثر الأطر الموجودة تنظيما وأفضلها تمويلا وتأسيسا، إذ هي جزء من شبكة دولية واسعة تمتد من شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا والولايات المتحدة، فإن حزب العدالة والبناء لم يفز إلا بسبعة عشر مقعدا من أصل ثمانين مقعدا في انتخابات المؤتمر الوطني العام.

لم يتمخض تأثير جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا عن بروز حزب العدالة والبناء فحسب، بل تمخض أيضا عن بروز عدد من قادة الجماعة السياسيين المؤثرين، الذين من بينهم علي الصلابي (وهو باحث ديني حكم عليه بالسجن خلال عهد القذافي ونفى في وقت لاحق إلى قطر)، وسالم الشيخي (وهو وزير الأوقاف خلال فترة المجلس الوطني الانتقالي)، وونيس المبروك (وهو ناشط وسياسي) وبصفتهم أعضاء في اتحاد العلماء المسلمين، فقد شارك هؤلاء القادة في صياغة خطاب ديني غايته شرعنة التدخل الدولي في 2011,[32] وبدءا من رمضان عام 2016، عندما أعلن المُدخليون حربهم على المفتي والإخوان، أخذ سالم الشيخي ووونيس المبروك على عاتقهم تفكيك الخطاب السلفي المدخلي الذي جرى توظيفه في تجنيد المتمردين المسلحين بعيدا عن الغايات السياسية التي يتوخى الإخوان المسلمون تحقيقها.

قبل الثورة، كان عدد الإخوان الليبيون يقدر بنحو ألف عضو داخل ليبيا ومائتين في المنفى. أما اليوم، فإن عددهم قد ازداد. وفي الواقع أن زعيم حزب العدالة والبناء محمد صوان قد أعلن في ديسمبر 2012 أن عدد أعضاء الجماعة قد نَيَّف على عشرة آلاف. وينظر الإخوان إلى الحزب على أنه حزب وطني وأنه لا يضم إسلاميين فحسب، بل ووطنيين أيضا.

هذا، وقد دعم مسؤولو الإخوان المسلمون المجلس الوطني الانتقالي، الذي قيل إن العديد من أعضائه هم أعضاء في جماعة الإخوان، وقد نجحوا في تعيين الصادق الغرياني في منصب المفتي. ووفقا لأحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو ناشط من المجتمع المدني من بنغازي، فإن الناس قد فوجئوا بتحول جماعة الإخوان المسلمين إلى حركة سياسية بعد الثورة. كما عبروا عن انزعاجهم لتعيين الغرياني في منصب المفتي إذ إنه حاد عن جادة الصواب في الإفتاء وخاض في الأمور السياسية. وقد أضاف الناشط المذكور أن «الثوار المسلحين» يتبعون أوامر الإخوان المسلمين في ليبيا، ويأخذون بفتاوى الغرياني ويسيرون على هداها»، والتي ألح في واحدة منها على وجوب قتال رجال عملية الكرامة [قوات الجيش التي يترأسها الفريق حفتر] معلنا أن قتلهم حلال.»

هذا، وفي 2012، تردد أن جماعة الإخوان ترتبط ارتباطا وثيقا بكتائب الثوار في شرق ليبيا، التي يفوق عددها العشرين كتيبة.[33] فيما بعد، أصبح الإخوان جزءا من الكتلة الإسلامية التي دعمت المؤتمر الوطني العام.

وفي 30 مارس/آذار 2016، أعلن رئيس حزب العدالة والبناء محمد صوان تأييد جماعة الإخوان المسلمين لحكومة الوفاق الوطني، لكنه أضاف أن الإخوان لا يرون أن اتفاق السلام الذي أُبرم بوساطة الأمم المتحدة يصب في مصلحة مستقبل ليبيا. وقال محمد صوان إن حكومة الوفاق الوطني تتحمل مسؤولية كبيرة فيما يتصل بإعادة وضع عجلات القاطرة على السكة. غير أن المجموعات الأخرى التي أيدت المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته ما برحت تدعو إلى حل حكومة الوفاق الوطني. ولا تزال حكومة الوفاق الوطني تحاول بسط سيطرتها على جميع الأجسام العامة التابعة للحكومة، على أنها ما زالت مغلولة القدمين في طرابلس وفي بقية مدن ليبيا.[34] هذا، وبينما نالت حكومة الوفاق الوطني تأييد معظم أعضاء حزب العدالة والبناء عن مدينة مصراتة، فإن أعضاء الإخوان الآخرين امتنعوا عن تأييدها. أي أن الانقسام الذي اعترى التحالف هذه المرة قد حصل بناء على محددات واعتبارات الانتماء المديني الجهوي، وذلك بناء على أن عددا كبيرا من أبناء مدينة مصراتة قد شاركوا في الحوار السياسي الذي انبثقت منه حكومة الوفاق الوطني، بينما كان معظم الإسلاميين في طرابلس يعارضون هذه الحكومة. وقد أصبح صوان (وهو من مدينة مصراتة) عضوا في لجنة الحوار السياسي، كما أصبح أعضاء المؤتمر الوطني العام من مدينة مصراتة أعضاء في المجلس الأعلى للدولة، وهو هيئة استشارية، انبثقت من الاتفاق السياسي الليبي.

المتصوفة

المتصوفة لا يخالفون نمط التدين الأصلي ولا يرفضون الشريعة على الرغم من أن البعض يتهمهم بأنهم مبتدعون. ما يتطلع إليه المتصوفون، ببساطة، هو ممارسة البعد الروحي للإسلام الذي غالبا ما يهمله الذين يُقدمون حرف الدين على روحه.

يقدم لنا تيتوس بوركهارت شرحا لجوهر الصوفية بقوله: «من الواجب التمييز بين البعد الباطني للإسلام وبين الإسلام الظاهر مثلما هو واجبٌ على الإنسان التمييز بين التفكر في الحقائق الروحية أو الإلهية وبين تطبيق القوانين التي تترجم تلك الحقائق في النظام الفردي ضمن سياق اعتبار ظروف المرحلة التي تمر بها الإنسانية.[35] يجب على المسلمين باستمرار المواءمة بين الجسم والروح، وبين الدين كما جرت إقامته على الأرض وبين حقيقته الجوهرية.[36] بعبارة أخرى، إذا كان الإسلام نفسا، فإن التصوف هو الروح التي ترشد تلك النفس. التصوف هو جوهر الدين حيث يلتقي البشري بالإلهي. التصوف هو لب العقيدة والشريعة هي قشرتها. المتصوفة يمارسون الدين وشعائره ومناسكه ممارسة كاملة. على أن تعاليم التصوف تنصب على جوهر الطقوس. وفقا لبوركهارت، إنه من الواجب

> تعريف التصوف باعتباره لب القالب الديني الذي جاء (ذلك القالب) لخدمته. ليس التصوف بحال من الأحوال شيئا مضافا للإسلام، لأنه إذا كان كذلك فإنه سيكون شيئا هامشيا فيما يتعلق بالمعنى الروحي للإسلام .... [وفي التاريخ] نجد أن العديد من أبرز المدافعين عن الأرثوذكسية الإسلامية مرتبطون بالتصوف مثل أبو حامد الغزالي، وعبد القادر الجيلاني، وصلاح الدين الأيوبي.[37]

وفي واقع الأمر أن من يمثلون التيار السائد من علماء المسلمين كانوا متصوفين. كما أثر التراث الصوفي تأثيرا كبيرا في التراث الأدبي المنبثق من جوهر الدين على اختلاف ألوانه. ووَفقا لويليام تشيتيك:

> لقد تعمق شيوخ التصوف في القرآن والحديث الشريف والفقه وعلم الكلام وكذلك العلوم الإسلامية في كثير من الأحيان. كما وضعوا كتبا مبسطة موجهة إلى غير المتعلمين وموجهة إلى أصحاب الثقافة الموسوعية حول مواضيع كعلم الكلام والميتافيزيقا وعلم الكونيات وعلم النفس الروحي ومراحل النمو الروحي، والمعنى الجوهري للقانون. كما نظموا قصائد وجدت طريقها مباشرة إلى قلوب الناس عبر القرون باللغات الإسلامية – وليس جلال الدين الرومي حالة استثنائية بحال من الأحوال.[38]

وبناء على أن التصوف تجسيد للرفق والتسامح، فهو نقيض التكفير. وفي ليبيا، ضرب التصوف جذوره منذ أمد بعيد. وحتى وقت قريب، كانت الطريقة السنوسية التي أسسها السيد محمد بن علي السنوسي في القرن التاسع عشر هي الطريقة الأشد تأثيرا في الوعي الليبي المعاصر. لقد عرف عن السنوسي أنه «لم يتسامح مع التعصب».[39] كما عرف عن قادة السنوسية الذين أداروا الشأن العام في شرق ليبيا أنهم لم يقمعوا من لم يتفق مع التصوف الذي تقيدوا به.[40]

هذا، ولا تقتصر أهمية تركة السنوسية على أنها قد عاشت الوسطية والتسامح فيما يتصل بالعلاقة بالحركات الدينية الأخرى، بل أيضا على أنها قد تمكنت من بناء نظام سياسي متماسك وفق بين وحدات انتماء مختلفة (كالقبيلة).[41] فلا هي استفزت القبيلة ولا هي همشتها عند بناء الدولة.

إن النموذج السنوسي هو أفضل تجسيد لنظرية ابن خلدون فيما يتصل بتشكيل الدولة في المجتمعات البدوية، والتي تقول إن تلك القبائل تقبل أن تسلم زمام أمرها لمن ينطلق من منطلق ديني كأن يكون نبيا أو وليا من أولياء الله. يقول ابن خلدون: إن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة. (ابن خلدون، 1988، ص 189).[42]

هذا، وفضلا عما سبق، فقد كان نهج الطريقة السنوسية نهجا سلميا ولم يمتشق البندقية إلا عندما وجد أن ذلك الأمر مفروضا عليه للدفاع عن الوطن من الاحتلال الأجنبي:

> مع أنه يجري في الغالب تصوير السنوسية على أنها تشكيل سياسي وعسكري، فإن حقيقة الأمر أن السنوسي قد أسس الطريقة على أساس أنها إطار ديني في المقام الأول ويتسم ذلك الإطار بأنه يتضمن تعاليم وجملة من الممارسات التعبدية التي تتوخى تعزيز إيمان المنضمين للطريقة وغرس روح النقاء الأخلاقي فيهم. لكن في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وعندما بلغ الاستعمار الفرنسي والإيطالي والبريطاني في أفريقيا الصحراوي ذروته، تبنت السنوسية موقفا قوامه وجوب انتهاج نهج الكفاح العسكري.[43]

وبعد الاستقلال، استأنفت الطريقة السنوسية الاعتناء بجهاد النفس الذي هو الجهاد «الأكبر» وأنهت الجهاد العسكري. وقد كان الملك إدريس صريحا في فصل الطريقة السنوسية عن سياسة الدولة وإنهاء الجهاد العسكري. من خلال هذا الموقف، يمكن التمييز بين الحركة السنوسية من جهة وبين الإسلام السياسي الحداثي القائم على العنف والكتائب الموجودة حاليا التي تأبى وضع سلاحها بعد سقوط القذافي من جهة أخرى.

على أنه من الجدير أن يكون واضحا أن جذور التصوف قد امتدت في ربوع ليبيا قبل ظهور السنوسية بقرون طويلة، وهو ما تشهد عليه مئات المزارات الموجودة في جميع أنحاء ليبيا والتي ما برح المتصوفون يُجلُّونها في الماضي والحاضر. لقد اتسع نفوذ الحركة السنوسية في «الأطراف» أي في الأماكن التي كانت قبضة الدولة العثمانية فيها أخف، وتحديدا في المنطقة الساحلية الشرقية والجنوب. ولم يتسع نفوذ الحركة في «المركز» أي في الأماكن التي كانت فيها مراكز دينية تراثية تمارس تعليم الدين. وهناك ثلاثة مراكز هامة للتعلم الصوفي في الغرب، هي مصراتة، وزليتن، وطرابلس.

أما مركز تعليم التصوف في مصراتة فقد أسسه الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى الزروق في منتصف القرن الخامس عشر. وكان الشيخ الزروق فقيها ومربيا صوفيا. وقد اعتنى الشيخ الزروق بتدريس علوم الشريعة والطريقة والحقيقة.

أما مركز تعليم التصوف في زليتن، فقد تأسس في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر إثر جهود التوعية الصوفية التي بذلها الزاهد سيدي عبد السلام الفيتوري الأسمر، وهو من أتباع الشيخ الزروق. وعندما توفي الشيخ عبد السلام الأسمر في 1575، أصبح مرقده مزارا. وقد شُيد مسجدٌ كبيرٌ مع حلول ذكراه وأصبح في نهاية المطاف واحدا من أكثر المؤسسات التعليمية شهرة واحتراما فيما يتصل بتدريس علم الكلام والفقه والتفسير والحديث والمنطق والتصوف في ليبيا. وفي وقت لاحق أسست الجامعة الأسمرية الإسلامية التي تُعد واحدة من أقدم الجامعات في ليبيا وكانت مكتبتها من أكبر المكتبات.

أما بالنسبة لمركز تعليم التصوف في طرابلس الذي يعد الأبرز، فقد أسسه عثمان باشا الساقزلي، حاكم طرابلس في ظل الخلافة العثمانية عام 1654 بعد أن دمر فرسان القديس يوحنا المالطيون الذين تدعمهم إسبانيا المدرسة المستنصرية، وهي أقدم مدرسة في طرابلس. وقد اختصت مدرسة عثمان باشا بتدريس علم الكلام والفقه والتزكية.

هذا، وقد أجاب أكثر من ثلاثة من كل أربعة أشخاص من الذين أجريت معهم المقابلات أنهم يرون أن التصوف توجهٌ دينيٌ رئيسيٌ في ليبيا. وبينما برز في بعض الإجابات الربط بين التصوف وبين السنوسية، فقد برز في إجابات أخرى الربط بين التصوف وبين رابطة علماء ليبيا بحسبان أن أعضاء الرابطة لديهم نزعة صوفية. وقد ذكرت ناشطة تمارس المحاماة في طرابلس أن أعضاء رابطة العلماء الليبيين يُنظر لهم على أنهم مستنيرون ووسطيون، على أنها لم تبين على وجه التحديد مدى تأثيرهم إيجابيا أو سلبا في جهود السلام وإرساء العدالة.

في ليبيا لا يرتبط التصوف بأي حزب سياسي معين. ومع ذلك، فإنه وفقا للاستبيان الذي أجري في 2014، فإن الصورة الذهنية لبعض القادة الدينيين ذوي الميول الصوفية الذين شاركوا في السياسة صورة إيجابية. فعلى سبيل المثال، نجد أن أحد أعضاء المجلس البلدي من سبها قد أشار إلى أن «هناك شخصيات دينية ليبية تتمتع بكفاءة رفيعة مثل عارف النايض والشيخ عبد الرحمن الأسمر [وكلاهما من أعضاء رابطة علماء ليبيا] وهما شخصيتان وسطيتان تمارسان الدعوة ولديهما تأثير في جميع الفئات العمرية، ونفوذهم إيجابي جدا.»

فضلا عن ذلك، فإن العديد ممن أجريت معهم مقابلات قد عبروا عن أنهم يحملون تصورا مفاده أنه توجد في ليبيا ثقافة صوفية «تمثل امتدادا لتراث دعوي كبير وحضور، وهي ثقافة عابرة للحدود الدينية والسياسية وفي وسعها توحيد الليبيين. وكما أفاد أحد الذين أجريت معهم مقالات وهو إمام من درنة، فإنه «على الرغم من وجود توجهات دينية مختلفة في ليبيا، بما في ذلك الإخوان المسلمون والجهاديون وغيرهم، فقد نشأ المجتمع الليبي على نسائم الصوفية المتسامحة. وقال أيضا: «إن تعزيز التصوف في ليبيا، ودعم قادته، سينعكس إيجابا في المجتمع، لأن التصوف يقوم على التسامح والزهد ورفض العنف والقتل. [المتصوفة] لا يرغبون في الاستفادة من السلطة والمناصب، وهذا ما يحتاجه المجتمع الليبي اليوم.»

التيار المدني الوسطي

عندما طلب من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات تعيين التوجهات الدينية الموجودة في ليبيا، استخدم اثنان من كل خمسة (أي 41 في المائة) عبارة «مدني» و«ليبرالي» و«وسطي» للإشارة إلى مجموعة بعينها. وقد اعتبرنا أن الشخص الذي أجريت معه المقابلة يشير إلى هذا التوجه عندما استخدم اثنتين على الأقل من تلك الكلمات. وقد يبدو التعيين مفاجئا حيث إن هذه المجموعة لا تدعو إلى عقيدة دينية معينة أو تمثل طائفة دينية معينة أو مدرسة من مدارس علم العقيدة. ومع ذلك، فإن هذا التعيين يبدو منطقيا في سياق الاستقطاب الذي تشهده ليبيا بين الإسلاميين ودعاة الحركة المدنية أو التيار المدني، وعليه فإن مفاد الصورة الذهنية حول هذا التيار المدني هي أنه طرف في معركة حول دور الدين في السياسة. وقد رفض الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات استخدام كلمة «العلمانية» في وصف هذا التيار حيث إن مصطلح العلمانية (في السياق الليبي) يتضمن دلالات سلبية تجاه الدين بدلا من الإشارة ببساطة إلى فصل السلطات بين الدولة والمؤسسات الدينية. وفي أيار/مايو من عام 2014، أخذ غير الإسلاميين يستخدمون مصطلح «التيار المدني» لتمييز أنفسهم ضمن سياق الاستعداد للانتخابات البرلمانية الثانية. ونظرا لأن الصورة الذهنية حول الأحزاب السياسية سلبية، فقد تعارف الناس على الإشارة لهذا التيار باسم «حركة» بدلا من عبارة «حزب سياسي».

كلمة «مدني» مشتقة من الكلمة العربية «المدينة». ومن المعلوم أنه قد جرت تسمية يثرب بعد هجرة النبي إليها باسم «المدينة». وضمن سياق تأسيس وضع نظامي في المدينة، وضع النبي ميثاقا أو دستورا تعورف على تسميته باسم «صحيفة المدينة» والتي كانت أساس سيادة القانون وحماية الحقوق والحياة والممتلكات في مدينة تسكنها فئات متنوعة كان من بينهم مزارعون وتجار ومهاجرون، وبدو ويهود ومسلمون. وهكذا أصبحت المدينة معيارا لفهم فكرة المسؤولية المدنية، وفي ضوئها حملت كلمات مثل «مدنية» و«مدني» دلالاتها. وعلى الرغم من أن كلمة «مدني» ارتبطت بمفهوم «الحضارة» بالمعنى الحداثي، وهو ما جعلها تفسر تفسيرا خاطئا جوهره النظر لها كنقيض لمفهوم البداوة ولمفهوم القبيلة ذات الجذور البدوية، في حين أن البداوة والقبيلة ذات الجذور البدوية في ليبيا كانت جزءا من النظام السياسي بعد الاستقلال. ومن المعلوم أن التيارات السياسية المعاصرة، بما في ذلك القوميون العرب والإسلاميون، ما برحوا يرفضون فكرة تضمين القبائل في إدارة الشأن العام. وبالنظر إلى أن تعبير «مدني» «وسطي» يُعد اليوم توجها دينيا، فإن تفسير السياق الديني لسيادة القانون المدني يكتسب أهمية في كيفية استخدام هذا المصطلح وتصوره في ليبيا اليوم.

ولعل أحد الأسباب التي جعلت من أجريت معهم المقابلات يشعرون بأن عبارة «مدني وسطي» أكثر ملاءمة هي أن الحركة التي تحمل هذا الشعار لا تعارض الدين. إن التيار المدني ينشد إقامة دولة مدنية، في حين أن الإسلاميين مثل جماعة الإخوان المسلمين يريدون دولة يحكمونها باسم الشريعة. وهذا التمييز أساسي. وقد استخدمت كلمة «ليبرالية» أيضا لوصف نفس التيار مع أن أعضاء هذا التيار يرون أن هذا المصطلح مشين. هذا، ووفقا لأحد الناشطين الذين أُجريت معهم المقابلات وهو إعلامي في المجتمع المدني من بنغازي: «إن النهج الليبرالي ينشد إقامة دولة مدنية تقوم عليها مؤسسات متحضرة ومعها جيش فعال وشرطة فعالة للحفاظ على الأمن القومي. إنهم جميعا لا يرون أن إنشاء دولة مدنية يناقض التزامهم الديني، ولا يشعرون أن ذلك يتناقض مع معتقداتهم الدينية.»

ومع أنه في بعض المقابلات التي أجريت في 2014، كان مقتضى الصورة الذهنية القائمة عن الحركة الوسطية المدنية أنها مرتبطة بشخص محمود جبريل وما كان يشار إليه باسم «حزبه» ـــ أي تحالف القوى الوطنية ـــ فإن حقيقة الأمر أن التيار المدني أكثر اتساعا بكثير من ذلك. عقب ثورة 2011، شغل جبريل منصب رئيس الوزراء المؤقت لمدة سبعة أشهر. وفي فبراير 2012، انتخب رئيسا لتحالف القوى الوطنية المؤلف حديثا. وقد تعهد التحالف بإدارة البلاد كدولة ديمقراطية مدنية بناء على شيوع الصورة الذهنية التي مفادها أنه حزب ليبرالي لا علماني. وقد أعلن التحالف أن الشريعة يجب أن تكون مصدرا رئيسيا للتشريع واصفا نفسه بأنه يعبر عن حركة معتدلة تعترف بأهمية الإسلام في الحياة السياسية بينما تدعو إلى حكومة ديمقراطية تحبذ الانخراط في العولمة وتبني سياسات الضمان الاجتماعي للمواطنين وسياسات التجارة الحرة. ومع أن تحالف القوى الوطنية رفض فكرة تبني النظام الفيدرالي، فإنه دعم اللامركزية في التعليم والرعاية الصحية والنقل. وقد اقترح التحالف أيضا أن تقرر المجالس المحلية كيفية إنفاق الضرائب المحصلة محليا. وفي انتخابات عام 2012، حصل تحالف القوى الوطنية على 48% من الأصوات الشعبية وحصل على 39 من مقاعد المؤتمر الوطني العام التي يبلغ عددها 80 مقعدا. كما انضم 25 من المستقلين إلى تحالف القوى الوطنية.

تشكل التيارالمدني في عام 2014، إذ انخفضت شعبية تحالف القوى الوطنية بسبب مشاركته في المؤتمر الوطني العام، وكان المأزق الأيديولوجي بين الأحزاب السياسية في المؤتمر الوطني العام يمثل عقبة أمام استقرار ليبيا. كما اتهم تحالف القوى الوطنية بالمشاركة في أعمال العنف لارتباطه بكتائب الزنتان التي هاجمت المؤتمر الوطني العام في 2014 وهددت بإغلاقه أثناء الجدل حول تمديد ولاية المؤتمر الوطني العام.

وفي انتخابات مجلس النواب التي جرت في حزيران/يونيو 2014، فازت الحركة المدنية بأغلبية الأصوات، بينما كان نصيب الإسلاميين ضئيلا للغاية. وقد رفض المؤتمر الوطني العام تسليم السلطة إلى البرلمان المنتخب حديثا. وقد أسفر هذا الوضع عن إنشاء الجهتين اللتين تتنافسان اليوم، وهما المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته الذي يهيمن عليه الإسلاميون وتدعمه عملية فجر ليبيا على الضفة الأولى، ومجلس النواب الذي يسيطر عليه تحالف القوى الوطنية والمجموعات السياسية الأخرى كالفيدراليين وتدعمه عملية الكرامة على الضفة الأخرى.

لا يزال مصطلح «مدني» ومصطلح «وسطي» موضع تشكيك وجدال. وفي ذلك من المهم أن يكون واضحا أنه لا يمكن الادعاء بأن مجموعة بعينها ـــ دينية كانت أم سياسية ـــ تجسد مصطلح «وسطي». وذلك لأن العديد من المجموعات تطمح إلى أن تتمثل الوسطية. وقد أوضح أحد المسؤولين الحكوميين الذين أجريت معهم المقابلات في 2014 وهو يعمل في قسم الشؤون الدينية في بنغازي: «إنني أسترشد في تحديد توجهاتي بأولئك الذين لديهم منهجية وسطية، وهي المنهجية السلفية، والتي تقف على مسافة متساوية من جميع الأطراف». بالمقابل، نجد أحد الزعامات الدينية من بنغازي يقرر: (من بين أمور أخرى) أن المتصوفين متعمقون في تعريف الناس بالدين وتفسيره وحمايته من غارات الأيديولوجيات المتطرفة التي تضر بالمسلمين». باختصار، إن مصطلح «وسطي» هو مصطلح معبر عن طموح جميع الفئات بالمعنى القرآني الذي يتمثل قيمة العدل لا التطرف.

ما هي التوجهات الدينية ذات التأثير؟

إن التوجهات الدينية التي تم تعيينها في الاستبيان الذي أجري في 2014 هي تلك التي اعتبرها الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات التوجهات الأكثر نشاطا ووضوحا في جميع أنحاء البلاد. على أن ذلك لا يعني بالضرورة أنها تُعد الأكثر تأثيرا أو أنها تتمتع بأكبر قدر من التأييد بين الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات.

أثناء عهد القذافي، أدمج الدين في الحياة السياسية والحياة الاجتماعية، وأخضعت الحكومة الممارسات الدينية لرقابة صارمة.

إن معظم الليبيين يعرفون أنفسهم بأنهم مالكيون. والمالكية هو المذهب السني الأكثر انتشارا في ليبيا. على أن ذلك لا يشمل الأمازيغ والطوارق الذين يتبعون المذهب الإباضي. غير أن الليبيين لا ينتظمون في مدارات دينية صارمة شديدة الانقسام. والغالبية لا تتبع زعيما دينيا واحدا أو مدرسة فكرية كما يحصل في المجتمعات الطائفية التي تنقسم بشكل صارم وحاسم في بعض البلدان الأخرى. فضلا عن ذلك، ما برح الليبيون حذرين من تبني الأيديولوجيات التي ترفض تقاليدهم وثقافتهم القبلية، لا سيما في المناطق القبلية. وعليه، فإن العديد من الليبيين لا يستسيغون تلك الأيديولوجيات والجماعات الإسلامية التي لها جذور وروابط أجنبية وغير متسامحة مع وجهات النظر المخالفة. فالسلفية الجهادية، على سبيل المثال، لا تتمتع بتأثير على وجه العموم، ولا سيما في المجتمعات القبلية المُركزة جغرافيا، لأن شيوخ القبائل قادرون على إبعاد ورفع الغطاء الاجتماعي عن أولئك الذين يهددون التماسك الاجتماعي. وقد تحظى بفرصة أفضل في المناطق الحضرية القبلية والأكثر تهميشا، مثل درنة. وبالمثل، نجد أن السلفية الدعوية قد تركزت في مدن مثل طرابلس ومصراتة. وثمة فارق آخر وهو التوتر بين الحركات الإسلامية الحديثة ووحدات الانتماء التقليدية مثل القبيلة. وينطبق هذا بشكل خاص على جماعة الإخوان المسلمين التي كانت علاقتها مع القبيلة دائما مضطربة: فهي ترى أن القبيلة تشكل عقبة أمام احتكارها للسلطة ومحاولاتها السيطرة على الوعي العام، ولا سيما في جيل الشباب. وقد أدى هذا التوتر في الواقع إلى تقويض تقدم الإخوان المسلمين في ليبيا، خاصة في المدن القبلية أو البدوية.

في ليبيا، التصوف كامن في الثقافة المجتمعية، لكن الليبيين أكثر تمثلا لما يطلق عليه «التصوف الشرعي» (التصوف الشرعي هو المدرسة الأرثوذكسية الرصينة التي هي على النقيض من التصوف ذي الشطحات)، والذي نهلت منه مراكز التعليم الديني التراثي والطرق الصوفية في ليبيا. ويبدو أن جميع التوجهات الصوفية القائمة تتبنى مفهوم الوسطية بحسبانه المفهوم المعبر عن الرصانة والاعتدال لا الغلو أو التطرف. ويلاحظ أن العديد من التوجهات الدينية الراهنة ذات منشأ أجنبي. في الوقت نفسه، نجد أن فكرة «المنشأ الأجنبي» في حد ذاتها لا تحظى بترحيب كبير في أفئدة الليبيين. بتعبير آخر، الليبيون أكثر تقبلا للتوجهات الدينية ـــ أو السلطة الدينية ـــ ذات المنشأ المحلي.

المؤسسات الدينية

لا يخفى أن عددا من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية يسعى إلى تنظيم الممارسات والمعتقدات الدينية، وإلى توطيد أركان تفسيرات دينية محددة، أو إلى دعم تعزيز أو توجيه الجهد الديني العلمي. وخلال العقود الماضية، برز مصطلح «المؤسسات الدينية» ليعبر عن الأبنية العامة التي تضم علماء دين أو زعامات دينية أو أئمة أو فقهاء معنيين صراحةً بالتعبير عن عقائد دينية محددة وبتنظيم ممارسة تلك العقائد، وغير معنيين بتحقيق أهداف سياسية صريحة. وفي ذلك فإن الدراسة الماثلة تركز على المؤسسات الرسمية التي عادة ما يكون لكل منها هيكل تنظيمي ويديرها مسؤولون منتخبون ومعينون.[44] أثناء عهد القذافي، خضعت هذه المؤسسات لرقابة صارمة وفي بعض الأحيان حاول النظام إسكاتها. وفي خضم الفضاء السياسي والإيديولوجي المتنازع عليه عقب الثورة، تراجعت السيطرة الحكومية على الساحة العامة عموما، وبرزت مؤسسات جديدة للمشاركة في النضال من أجل النفوذ.

وقد كشف المسح الذي أجري في 2014 أن معظم الذين أجريت معهم المقابلات يعتقدون أن المؤسسات الدينية وعلماء الدين كان لهم دور إيجابي في الحكومة وبناء السلام. وقد رأى أربعة من كل خمسة (81%) أن المؤسسات الدينية لها دور هام في الحكومة لاسيما في تعزيز حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية. بينما رأى ثلاثة من كل أربعة (73%) أن المؤسسات الدينية لها دور إيجابي في تعزيز السلام. وقال ثلاثة من كل أربعة (75%) أن علماء الدين لا يزال لهم دور في تفسير القرآن والسنة ضمن سياق عملية التشريع وصياغة الدستور.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

حتى ساعة كتابة هذا التقرير، ما برحت جهتان تتنافسان على الإشراف على الأوقاف الدينية والشؤون الإسلامية، وكل منهما تنضوي تحت لواء واحدٍ من الطرفين اللذين يفترض كل منهما لنفسه صفة تمثيل ليبيا. الجهة الأولى هي وزارة الأوقاف أو الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الدينية التابعة للمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته. الجهة الأخرى هي الهيئة العامة للأوقاف التابعة لمجلس النواب. خلال مرحلة القذافي، جرى إدماج الدين في الحياة السياسية والاجتماعية، وكانت الحكومة تراقب الممارسات الدينية وتنظمها. وكانت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تشرف على إدارة المساجد والأئمة على نحو يضمن أن جميع الممارسات الدينية داخل البلد مطابقة لنمط الإسلام الذي تعتمده الدولة. حتى المساجد التي أوقفتها عائلات بارزة كانت تسير وفقا للنهج الديني الذي تعتمده الحكومة.

وقد ظلت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بعد سقوط نظام القذافي قائمة. على أنه قد جرى تسريح العاملين بها. ووفقا لعدد من الذين أجريت معهم مقابلات، فإن الوزارة لم تعد تمارس رقابة شديدة على المساجد والمناسبات الدينية.

المؤتمر الوطني العام

لم يزل الموقع الشبكي لما يسميه المؤتمر الوطني العام «الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الدينية» في طرابلس يُعرف نفسه بأنه الجهة التي تختص بالإشراف على الخطاب الديني وتوحيده والحفاظ على الهوية الدينية للمجتمع الليبي. وفقا للهيئة، تتضمن الأهداف التي تسعى لتحقيقها أهدافا قصيرة المدى مثل تعزيز المصالحة الوطنية وتوحيد الخطاب الديني ووقف سوء استخدام السلاح، وتفعيل دور المساجد، وجرد وتوثيق أصول الأوقاف، وإصدار الفتاوى ذات الصلة، والتواصل مع وسائل الإعلام.[45]

وقد شغل علي محمد البشير حمودة منصب وزير الأوقاف التابع للمؤتمر الوطني العام. وقد عُين في هذا المنصب في يوليو 2013 خلفا لمحمد عبد السلام محمد أبوالإسعاد الذي عينه رئيس الوزراء علي زيدان ووافق عليه المؤتمر الوطني العام بعد سقوط القذافي. إلا أن أبوالإسعاد لم يتمكن من أداء مهامه، وذلك أساسا لأن الكتائب الإسلامية منعته من دخول الوزارة بناء على أنه صوفي وليس سلفيا. وقد بدا أن لجنة الأوقاف داخل المؤتمر الوطني العام في 2013 تتبنى أيديولوجية الإخوان المسلمين.

منذ 2014 وبدء عملية فجر ليبيا، أنشأت حكومة الإنقاذ الوطني وزارة الأوقاف الخاصة بها، والتي كانت ذات توجه سلفي. وفي 2015، قبضت قوات الردع التي تتبنى توجه المدخلية السلفية على نائب وزير الأوقاف طارق الدخيل في نفس وزارة الداخلية التابعة للحكومة المتهمة بالتعاطف مع تنظيم الدولة الإسلامية. وفي 2016، تصاعد التوتر بين وزارة الأوقاف التابعة لحكومة الإنقاذ والمدخلية السلفية.

مجلس النواب

على الجانب الآخر، أقدم مجلس النواب و الحكومة المؤقتة التابعة له، التي اتخذت من البيضاء مقرا لها، على خفض مرتبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى مستوى سلطة عامة. وتحظى هذه الهيئة العامة للأوقاف بدعم المجلس الأعلى للإفتاء الذي أنشأته الحكومة الانتقالية وعينه مجلس النواب لمعارضة دار الإفتاء الكبرى ومقرها طرابلس. إنه من الصعب تمييز الواحد من الآخر.

وفي الاستبيان الذي أجري في 2014، رأت أغلبية الذين أجرين معهم المقابلات وجوب رسم حدود لدور دار الإفتاء وسلطاتها.

وطبقا لما ذكره واحد ممن أجريت معهم المقابلات في 2016، فإن «هذا المجلس الأعلى للإفتاء [والهيئة العامة للأوقاف] يدعمون الفريق حفتر، وقد أنشئ المجلس ليكون جبهة مضادة للمفتي.» والمثير للدهشة هو أن معظم العاملين بها هم من السلفيين لكن من فرع المدخلية السلفية الذي يعارض الحزب السلفي السياسي التابع للمفتي. وهم يدينون بالولاء والطاعة لربيع المدخلي ويعدونه مرجعهم الديني. ومع اقتراب حلول ذكرى المولد النبوي الشريف، أدلت الهيئة العامة للأوقاف ببيانات حادة ضد الاحتفال بولادة النبي صلى الله عليه وسلم. وفيما يتعلق بقضايا المرأة، أصدرت الهيئة فتوى تحظر على المرأة السفر دون مَحرمٍ حتى إذا كان السفر إلى الحج والعمرة. وكما هو الحال مع سلفيين آخرين، فقد تبنت الهيئة موقفا معارضا لفكرة المظاهرات التي أعلنت أنها حرام «حتى لو كانت المظاهرة تدعم الجيش» الذي تؤيده الهيئة بوضوح.

دار الإفتاء

تختص دار الإفتاء أو مجلس الإفتاء بتفسير القوانين الإسلامية وإصدار الفتاوى باعتبارها المؤسسة الدينية العليا. وكان المجلس الوطني الانتقالي قد أصدر في 2012 القانون رقم 15 الذي وسع صلاحيات دار الإفتاء وركز سلطة كبيرة في يد المفتي. وقضى بتعيين الصادق الغرياني في منصب المفتي، وهو ما منحه حصانة قانونية كاملة وسلطة تفويض أو استخدام حق نقض فتاوى المجلس. دار الإفتاء نفسها ليس لديها أي سلطة حقيقية، وذلك ببساطة لأن أعضاءها يؤيدون قرارات المفتي على الدوام. وقد دعا المجلس الوطني الانتقالي إلى إنشاء مجلس للفصل في المسائل الفقهية، بدلا من تركيز كل هذه السلطة في يد شخص المفتي منفردا. لكن المفتي رفض الاقتراح. وبناءً على أن المجلس الوطني الانتقالي لا يستطيع قانونا أن يناقض المفتي، فقد أنشأ مجلس إفتاء الذي يتبنى الفكرة الني مفادها أن «السلطة الدينية في ليبيا يجب أن تعكس تنوع المسلمين الليبيين، بما في ذلك الصوفية».[46]

وفي 2012، أصدر المؤتمر الوطني العام القرار رقم 7 الذي أعطى الحكومة المحلية لبلدة بني وليد، المعقل التقليدي لمؤيدي القذافي، عشرة أيام لتسليم المشتبه بهم المتهمين بتعذيب وقتل أحد «الأبطال الثوار» من مصراتة، مهددا إياهم أنهم إن لم يفعلوا ذلك فإن مدينة بني وليد ستتعرض لهجوم الكتائب التي تأتمر بأوامر رئيس المؤتمر الوطني العام.[47] وعندما لم يتوصل الطرفان لاتفاق، تعرضت مدينة بني وليد للهجوم والحصار. وقد رأى بعض الليبيين أن ذلك يمثل استخداما غير مصرح به للقوة، لكن المفتي أعلن أن الهجوم العسكري الذي أسفر عن العديد من القتلى والجرحى وانتهاكات حقوق الإنسان هو عمل سليم. هذا، وفي الاستبيان الذي أجري في 2014، رأى ثلاثة من كل خمسة مشاركين (60%) أن دار الإفتاء لعبت دورا بارزا وسلبيا في هذا الحصار. وقد علق بعض المجيبين أن المفتي بسلوكه هذا يسوغ العنف على نحو غير مشروع بدلا من الدعوة إلى ضبط النفس والحوار. وقد رأى الكثيرون أن دار الإفتاء والمفتي وجهان لعملة واحدة.

كانت دار الإفتاء تمارس نفوذا سياسيا معينا بدعم الكتائب والفصائل السياسية والمفتي هو من يتصدر. فعلى سبيل المثال، تمكنت دار الإفتاء من حظر النظم المصرفية الحديثة على أساس أنها غير متوافقة مع أحكام الشريعة. كما تمكنت دار الإفتاء من إقناع الحكومة أن تثبط النساء الليبيات عن الزواج من أجانب وذلك من خلال إصدار قانون يوجب حصولهن على إذن قضائي بالزواج. وقد أقنعت الحكومة بذلك بعد أن أثارت المخاوف من أن زواج الليبيات من سوريين سينتج عنه جلب التشيع لليبيا.[48] وقد أظهر الاستبيان الذي أجري في 2014 أن اثنين وسبعين

في المائة (72%) من الذين أجريت معهم المقابلات رأوا أن دار الإفتاء قد أسهمت إسهاما مؤثرا في تمرير قانون العزل السياسي في 2013 الذي منع أي شخص سبق أن انخرط في نظام القذافي من المشاركة في الحكومة الجديدة.[49] وقد رأى ثلاثة من كل خمسة (61%) أن تورط دار الإفتاء في ذلك يمثل أمرا مؤسفا وأنه ما كان جديرا بها أن تعلب هذا الدور.

وفي الاستبيان الذي أجري في 2014، رأت أغلبية الذين أجرين معهم المقابلات وجوب رسم حدود لدور دار الإفتاء وسلطاتها. وردا على سؤال عن دور دار الإفتاء في التعليم الديني، رأى واحد من كل أربعة (25%) أنه لا ينبغي أن يكون لدار الإفتاء أي دور في ذلك، بينما رأى أكثر من نصفهم أنه ينبغي أن تشرف على التعليم الديني مؤسسة دينية أخرى داخل الحكومة. أما البقية وهي تمثل 25% فقد رأت أنه لا ينبغي أن يشرف على التعليم الديني أي مؤسسة دينية.

وقد لقيت هذه المشاعر صدىً عند العديد من الليبيين، بمن فيهم عدد من الأفراد المؤثرين. على سبيل المثال، نجد أنه في 2014، علق عالم الدين والعضو السابق في المؤتمر الوطني العام عبد اللطيف المهلهل أن السلطات الممنوحة للمفتي تنزله منزلة أعلى من السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، وقد حثَّ المهلهل السلطات على جعل المفتي مسؤولا أمام مجلس القضاء الأعلى لحماية مبدأ الدولة المدنية.[50]

ومع ذلك، نجد أن دار الإفتاء قد أقدمت في 2015 و2016 على مراجعة جميع التشريعات الليبية وفقا لتفسيرها الخاص بها للشريعة، وأصدرت تعليمات إلى المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته بوجوب تعديل القوانين لتكون متوافقة مع الشريعة. ومن الأمثلة على ذلك تعديلات 2015 على قانون الأحوال الشخصية (القانون رقم 10).

على مسار موازٍ لمسار المؤتمر الوطني العام في الغرب، أنشأت الحكومة الانتقالية في الشرق بدعم من مجلس النواب المجلس الأعلى للإفتاء في البيضاء والذي يؤيد الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الدينية ويُعد جزءا لا يتجزأ منها.

ويوظف المجلس الأعلى للإفتاء الخطاب الديني في هجومه على المجموعات السياسية. ومن ذلك الإشارة إلى الإخوان المسلمين بتعبير «الخُوَّان» ــ وهو وصف نعتهم به القذافي. ومن ذلك مساواة داعش بالخوارج.[51] ومن ذلك أيضا فتوى المجلس الأخيرة التي نعت بها المجلس مسودة الدستور بأنها غير إسلامية. كما دأب المجلس على انتقاد المفتي في الغرب الصادق الغرياني لتبنيه كتابات سيد قطب التي يعدها المجلس كتابات تكفيرية خوارجية.

وفي أغسطس/آب 2016، دعا المجلس الأعلى للإفتاء الليبيين إلى رفض مسودة الدستور، ودعا اللجان الشرعية إلى تصحيحها. وقد أوضح أحد أعضاء لجنة الصياغة: أن المشكلة التي ينظر إليها من وجهة نظر المجلس الأعلى للإفتاء التابع إلى مجلس النواب هي أن المشروع يدعو إلى المواطنة بينما يرفض المجلس مفهوم المواطنة وفكرة الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية. ويعتقد المجلس الأعلى أن الرئيس لا يمكن انتخابه إلا من قبل أهل الحل والعقد.[52] كما يعترض المجلس على مفهوم حرية التعبير وحرية التجمع، ويدعو إلى مراقبة جميع التشريعات، ويرى وجوب عدم إقرار أي قانون ما لم يستعرضه المجلس الأعلى ويقرر أنه متوافق مع الشريعة الإسلامية، وينكر مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة في الأدوار العامة.[53]

رابطة علماء ليبيا

رابطة علماء ليبيا هي جمعية تضم نحو مائتين وخمسين (250) من كبار العلماء التراثيين الذين تمثل فتاواهم وتصريحاتهم الكِفة الأخرى التي توازن كِفة فتاوى المفتي وتصريحاته. وقد انبثقت الرابطة عن شبكة غير رسمية من العلماء - شبكة العلماء الأحرار - التي برزت خلال الأيام الأولى للثورة الليبية عام 2011، وكانت من أوائل الأطر الدينية التي أعلنت خروجها على نظام القذافي، وأصدرت بيانا في فبراير/شباط 2011 أعلنت فيه أن المشاركة في الثورة واجب ديني. وقد بدأت أعمال الرابطة رسميا في 6 فبراير 2012 في طرابلس.

وقد ترأس الرابطة عمر عبد الحميد المولود حتى عام 2014، وهو عضو في دار الإفتاء. هذا وتمثل الرابطة التوجه التراثي العقلاني الذي تبنته المدرسة الأشعرية والمالكية، مع أنها تضم علماء من الأقلية الإباضية. كما ترتبط الرابطة ارتباطا وثيقا بالمجلس الأعلى للصوفية الإسلامية في ليبيا الذي حاول هو الآخر موازنة وجهات النظر الدينية المتطرفة.[54] وقد ذكرت الرابطة أن غايتها الحفاظ على التراث الثقافي والهوية الدينية الوطنية التي تجلت في تبني المدرسة المالكية على مستوى الفقه، وتبني المدرسة الأشعرية على مستوى العقيدة، وتبني التصوف على مستوى السلوك. كما تدعو الرابطة إلى حماية أسس النظرة التي تتبناها على مستوى العقيدة من المذاهب الوافدة، ووضع منهجية وسطية، وتحذير المواطنين من التطرف. وهي مَعنية بأن توضح أن الشريعة إطار تضميني يتسع للجميع وأنها إطار يتسم بالمرونة فيما يتصل بعلاقته بالمكان والزمان، وأنه يتسم بالقدرة على التكيف مع تغير الظروف في حياة الإنسان، وتسعى الرابطة إلى إحياء الفقه الإسلامي من خلال التوجيه والتوعية. وَفقا للرابطة، فإن هدفها هو الحفاظ على التراث الثقافي الليبي والهوية الدينية الوطنية التي يجسدها الإمام مالك. وتسعى الرابطة إلى نشر الوسطية والفكر المتسامح في ليبيا ومواجهة تصاعد التطرف والعنف. وقد ذكر واحد من الذين أجريت معهم المقابلات في 2014، وهو محام وناشط في مجال حقوق المرأة من طرابلس، أن الرابطة يُنظر إليها على أنها مستنيرة ووسطية.

على أنه في 2014، حصل انقسام في الرابطة على المستوى الأيديولوجي والإقليمي (أي الجِهوي) ذلك أن جهات رفضت الاعتراف رسميا بمجلس النواب الذي اتخذ من مدينة طبرق مقرا له، ورفضت مجموعة من أعضاء المؤتمر الوطني العام الإسلاميين الذين يؤيدهم المفتي التخلي عن مناصبهم، فإن تلك المجموعة داخل الرابطة التي كانت تعارض المفتي أيدت مجلس النواب وأسست فرعا للرابطة في الشرق. وقد احتفظ أعضاء الفرع الشرقي بالسيطرة على البيانات الإعلامية التي تنشر باسم الرابطة. وقد أصبح أعضاء الرابطة في الغرب الذين أيدوا المفتي الذي يقوده المولود يمثلون فرع الرابطة في الغرب بقيادة المولود، ويبدو أنهم قد أخذوا يحاولون استعادة شرعيتهم مع المفتي ودار الإفتاء أو أعضاء المؤتمر الوطني العام وحركة فجر ليبيا.[55]

ولم يزل فرع الرابطة في الشرق يعقد اجتماعات منتظمة، ويُصدر بيانات إعلامية بانتظام للتلفزيون، ومحطات الإذاعة، ووسائل الإعلام الاجتماعية. وتتضمن هذه البيانات تعليقات على الأحداث الجارية والفتاوى الصادرة، وتدعو إلى احترام الحق في التجمع والاحتجاج والمصالحة وإدانة العنف. ومن الواضح أن للرابطة تأثيرا كبيرا في الشرق وفي الجنوب، بينما لديها تأثير أقل في الغرب.

هيئة علماء ليبيا

هيئة علماء ليبيا عبارة عن مجلس أوسع نطاقا يضم زعامات دينية، وقد تأسس بعد أشهر قليلة من تأسيس رابطة علماء ليبيا، وهو يؤيد دار الإفتاء والمفتي ويعارض رابطة علماء ليبيا. ويعبر المجلس عن السلفية العلمية. وهو يصف نفسه بأنه سلمي معتدل، وأنه معنيٌ بتكريس التوحيد ونبذ الشرك وباتباع السنة النبوية وبمواجهة البدع وأن غايته دراسة كل ما هو مرتبط بالعلوم الإسلامية بما في ذلك علم التفسير، وعلم مصطلح الحديث، وعلم أصول الفقه. وللسلفية العلمية تأثير في منطقة الساحل وشمال إفريقيا. وهي تسعى للتوفيق بين العقيدة السلفية والمالكية. ومع أن الانتماء للسلفية يعني رفض المذاهب التراثية، إلا أن الهيئة تدعي أنها سلفية ومالكية في نفس الوقت. ويتبدى اختلافها مع علماء المالكية التقليديين، مثلا، في رفضها الاحتفال بالمولد النبوي الشريف الذي تجيزه المالكية في ليبيا وفي شمال أفريقيا. كما أشار العلماء المالكيون التقليديون في ليبيا إلى أن الهيئة قد ابتعدت عن المدرسة المالكية عندما أصدرت فتاوى تجيز تدمير أضرحة الأولياء.

يرأس الهيئة غيث الفاخري الذي ينتمي لمدينة البيضاء. وهو أستاذ الشريعة والقانون في جامعة بنغازي ونائب المفتي في دار الإفتاء. ومن أعضاء الهيئة سالم الجابر وهو شخصية دينية معروفة من بنغازي يعيش في مصراتة، وهو صهر وسام بن حميد، رئيس مجلس شورى بنغازي.

في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2016، اغتيل الأمين العام للهيئة، نادر العمراني، بعد أن اختطفه ـــ حسبما شاع ـــ قوة الردع الخاصة في أكتوبر/تشرين الأول الذي يصنف باعتباره ينتمي للمدخلية السلفية.[56] وقد أعقب ذلك تصاعد النزاع بين أنصار المفتي، وبلحاج، والجهاديين السلفيين ضد السلفية المدخلية الموالية لحكومة الوفاق الوطني التي ينظر إليها (أي الحكومة) على أنها سلطة الدولة الشرعية إلى اشتباك مسلح.

المؤسسات التعليمية الدينية

لقد قوض القذافي دور المؤسسات التعليمية الدينية في إطار جهوده للقضاء على سلطة الشيوخ السنوسيين والعلماء التراثيين. فعلى سبيل المثال، نجد أن جامعة محمد بن علي السنوسي - الجامعة الإسلامية الليبية - التي أنشئت في 1961 كأول جامعة في البلاد لتدريس العلوم الإسلامية قد أُغلقت في السبعينيات وأحرقت جميع كتبها. كما جرى تغيير اسمها فأصبحت تسمى «جامعة عمر المختار» وأصبحت مؤسسة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد أدى تدمير الجامعة السنوسية إلى نشوء فضاء للأيديولوجيات المتطرفة والسلفية في ليبيا. وبعد سقوط القذافي، قررت وزارة التعليم العالي السابقة إحياء الجامعة وإعادة بناء مكتبتها الغنية. لكن هذا القرار لم ينفذ. منذ البداية، كان التوتر بين السلفيين والعلماء المالكيين التراثيين حول السيطرة على مؤسسات التعليم الديني واضحا.

وعلى مستوى التعليم العالي، هناك عدد من الجامعات التي تُدرس الدراسات الإسلامية، ومن بينها الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية في مدينة زليتن، غرب ليبيا. وجامعة العلوم الإسلامية في البيضاء، وجامعة العلوم الشرعية في سبها، وجامعة علوم الشريعة في مسلاتا. ومع ذلك، نجد مسجد الأسمرية يتعرض للحرق في 25 أغسطس 2012، هو ومكتبته التي احتوت عددا غفيرا من المخطوطات القديمة - وهو جزء من الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية. كما تعرض الضريح المجاور، والمرقد، والمسجد للقصف والحرق.

وجاءت هذه الهجمات تنفيذا لفتوى أصدرها ربيع المدخلي وفيها أعطى التعليمات لأتباعه بتدمير ضريح الشيخ عبد السلام الأسمر. وقد أدانت رابطة علماء ليبيا هذا التفجير على الفور بينما امتنع المفتي عن التعليق، وهو ما اعتبر علامة رضا. على أنه في وقت لاحق، عندما وصلت الهجمات على الأضرحة التي يُجلُّها الصوفية إلى تاجوراء، الموطن الأصلي للمفتي، أصدر المفتي بيانا يندد بانتهاك الأضرحة دون إذن من ولي الأمر. وقد شهدت مدينة تاجوراء اشتباكات مسلحة بين السلفيين المتشددين الذين اعتدوا على ضريح جد المفتي وأضرحة أولياء آخرين بالإضافة لمساجد تراثية أخرى.

وفي شهر آب/أغسطس 2012، وفي أعقاب تفجير مسجد الأسمري، دُمر مركز تعليمي ديني معروف آخر، وهو زاوية سيدي أحمد الزروق في مصراتة، وهو إمام مالكي صوفي مرموق، كما انتهكت حرمة ضريحه.

وفي الوقت الذي أخذت فيه مدرسة عثمان باشا الكائنة في مدينة طرابلس القديمة، التي كانت موئلا لتدريس القرآن، واللغة العربية، والمنطق، والقانون، والعقيدة، تحيي الروابط التاريخية التي جمعتها بجامعة الأزهر في مصر وجامعة الزيتونة في تونس من خلال تبادل الزيارات العلمية، تعرضت المدرسة هي الأخرى للاعتداء في أغسطس 2012 إذ جرى قطع الشجرة التي تتوسطها والتي جاوز عمرها مائة عام، وانتهكت المقابر الموجودة فيها، وتعرضت مكتبتها للتدمير.

الزعامات الدينية

عندما طُلب من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات في 2014 تسمية «القادة الأكثر نفوذاً في ليبيا، سواء أكان ذلك النفوذ إيجابيا أم سلبيا»، تكرر ذكر شخص بعينه في معظم الإجابات، كما تكرر ذكر شخصين آخرين في عدد من الإجابات. ستون بالمائة (60%) ممن أجريت معهم المقابلات ذكروا المفتي العام الصادق الغرياني، بينما ذكر ما يكافئ اثنين وثلاثين في المائة (32%) علي الصلابي، في حين ذكر عبد الحكيم بلحاج ثلاثة عشر بالمائة (13%) وقد رأى واحد فقط من كل ثلاثة عن قناعته أن لهؤلاء الزعماء تأثيرا إيجابيا في بناء السلام والعدل في مجتمعهم. في المقابل، رأى اثنان من كل ثلاثة (66%)، أن تأثير هؤلاء الزعماء سلبي. وقد رأى تسعة من كل عشرة أن الزعامات الدينية كانت تسهم في تأجيج الصراع بالتحريض على المزيد من العنف.

وفي الاستبيان التحديثي الذي أجرى في 2016، تكرر ذكر الصادق الغرياني تكرارا كبيرا أيضا في الإجابات، إذ أشار إليه واحد وستون في المائة (61%) باعتباره الزعيم الأكثر نفوذا. في المقابل، نجد أن عشرة في المائة (10%) ذكروا الصلابي وبلحاج. وقد كانت سلبيةُ دورهما كزعيمين على المستوى الوطني أعلى، بنسبة تسعين في المائة (90%)، مقارنة بالسنتين السابقة.

على أنه من المهم أن يكون واضحا أن إجابات الأشخاص الذي أجريت معهم المقابلات لم تقتصر على هؤلاء القادة الثلاثة. فهناك أسماء لزعامات أخرى لم ترد في أكثر من بضعة إجابات. وفي الاستبيان الذي أجري في 2014، أشار المجيبون إلى ما لا يقل عن 162 من الزعامات الدينية الأخرى باعتبارهم يتمتعون بنفوذ على المستوى المحلي أو الوطني، لكن معظم هؤلاء ورد ذكرهم في إجابات نحو أقل من عشرة أشخاص من الذين أجريت المقابلات معهم. وبالمثل، ففي الاستبيان الذي أجري في 2016، أشار المجيبون إلى عدد من الشيوخ المدخليين والسلفيين في بعض الإجابات، دون أن يبرز واحد من هؤلاء الشيوخ بروزا خاصا.

الصادق الغرياني

لقد شدت فتاوى الغرياني المتعلقة بالمرأة اهتماما كبيرا، ويبدو أنها قللت من التأييد الذي يتمتع به لاسيما بين النخبة المتعلمة.

الصادق الغرياني هو مفتي ليبيا. وهو حائز على شهادة الدكتوراه من جامعة إكستر. ويعد من قيادات الحركة السلفية العلمية وواحدا من الشخصيات الأشد تأثيرا في الطيف الإسلامي منذ ثورة 17 فبراير. ويصوره أتباعه باعتباره أيقونة الثورة وباعتباره مرشدها الروحي وحاميها. لذا فإنه غالبا ما يَستخدم مصطلح «القوى المضادة للثورة» في وصف خصومه. وكما ذكرنا سابقا، فإن قطاعات واسعة من الليبيين ترى أن اسمه مرادفا لدار الإفتاء التي يعدونها أعلى مؤسسة دينية في الحكومة. نفوذ الغرياني الأساسي في غرب ليبيا، لا سيما في طرابلس وزليتن ومصراتة. ويؤكد بعض المراقبين بأنه يتمتع بدعم أكبر في المدن وليس في المناطق الريفية. وللغرياني تأثير قوي في الثوار والكتائب المسلحة وعملية فجر ليبيا التي تدعم حكومة الوفاق الوطني.[57] وفي 2014، ذهب الغرياني إلى بريطانيا لتلقي العلاج الطبي، لكنه اضطر إلى مغادرتها في أغسطس بعد أن اكتشفت السلطات البريطانية أنه كان يبث خطابا متطرفا على قناة «تناصح» يوجه من خلاله كتائب عملية فجر ليبيا في طرابلس.[58]

وينتمي الغرياني إلى «تجمع الأصالة». وهي حركة سياسية سلفية فازت بثمانية (8) مقاعد من أصل أربعة عشر (14) مقعدا خصصت للمستقلين في انتخابات المؤتمر الوطني العام في 2012، ومعظمهم في طرابلس الكبرى. ومع ذلك، يتهمه السلفيون بأنه متعاطف مع الإخوان لأنه يدافع عن كتب سيد قطب المعروفة كتاباته بالتشدد. وقد كان حليفا لـحزب العدالة والبناء، الذراع السياسية للإخوان المسلمين في ليبيا، مع أنه اختلف مع النهج الذي تبنوه خلال عملية السلام التي رعتها بعثة الأمم المتحدة وما تمخضت عنه من اتفاق سياسي وحكومة وفاق وطني. كما أنه مرتبط بالقادة السابقين في الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة.[59] وقد كان الغرياني أحد علماء الدين الذين ساهموا في المراجعة الأيديولوجية للجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة، والتي تمخضت عن نبذ العنف في 2009. إلا أن هذا الدور لم يمنعه من المسارعة في دعم ثورة فبراير 2011 بإصدار فتاوى لدعم المظاهرات ضد القذافي.

وقد فوجئ الكثيرون بقرار المجلس الوطني الانتقالي ـــ بعد سقوط القذافي مباشرة ـــ بتعيين الغرياني مفتيا، وذلك بناء على أن الغرياني كان خلال مرحلة حكم القذافي رئيسا للمجلس الأعلى للفتاوى وعضوا في هيئة التدريس في قسم الدراسات الإسلامية في جامعة الفاتح. غير أن تعيينه من قبل هيئة غير منتخبة جعل الجدل يحتدم، خاصة لأنه عُيّن مدى العمر ولأن فتاواه قد تحصنت من المناقشة في وسائل الإعلام.[60]

كانت تصريحات الغرياني وفتاواه بعد الثورة ذات تأثير كبير في السياسة الليبية. على أن بعض تصرفاته قبل عام 2014 بدت أنها تسهم في تقليص العنف وتعزيز المصالحة. وقد أصدر الغرياني فتاوى تدين انتهاك حرمات أضرحة الأولياء على يد السلفيين المتشددين وتدين قتل ضباط الأمن التابع للقذافي دون إذن من الدولة. وعلى نحو مماثل، أصدر الغرياني بيانات تحث على المصالحة الوطنية وتبرز أهميتها وتسلط الضوء على أسس الوئام. كما تحدث الغرياني عن أزمة لاجئي تاجوراء وقام بدور في النزاع بالتوسط بين كتائب مصراتة وكتائب تاجوراء في آذار/مارس 2013.

بيد أن بعض الفتاوى أثارت جدلا كبيرا. ففي اليوم السابق على انتخابات المؤتمر الوطني العام، أعلن الغرياني أن التصويت لحزب محمود جبريل في تحالف القوى الوطنية هو سلوك غير إسلامي، مدعيا أن الحزب كان ينوي تقييد نطاق الشريعة. وعلى الرغم من دعوات الغرياني للمصالحة الوطنية، فقد أيد الدعوات إلى فرض حظر واسع على مسؤولي النظام السابقين من خلال قانون العزل السياسي، بل ذهب إلى حد الدعوة إلى تقديم مظاهرات مؤيدة لهذا القانون ليكون التزاما دينيا على الليبيين. وقد أطلق الغرياني حملة قوية لإنشاء نظام مصرفي إسلامي في ليبيا. كما كرر دعوته لتبني دستور ليبي يستند إلى الشريعة.

هذا، وقد شدت فتاوى الغرياني المتعلقة بالمرأة اهتماما كبيرا، ويبدو أنها قللت من التأييد الذي يتمتع به لاسيما بين النخبة المتعلمة. ففي أكتوبر/تشرين الأول 2013، على سبيل المثال، قال الغرياني إن المدرسات في المدارس والكليات يجب أن يغطين وجوههن عند تعليم الذكور الذين بلغوا سن البلوغ. كما دعا الحكومة إلى منع المرأة الليبية من الزواج من غير الليبيين لتجنب ما تصوره من خطر تسلل التشيع إلى ليبيا من سوريا.

لقد عبر المفتي في أكثر من موضع أنه لا يثق في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وعندما تم توقيع اتفاق السلام، أعلن الغرياني أن أي حكومة تمخضت عن الاتفاقية ستكون حكومة خادمة للغرب وتستهدف ثوار ليبيا. وفي وقت لاحق، انتقد الغرياني حكومة الوفاق الوطني مرارا وتكرارا مستخدما فضائية «التناصح» التابعة لدار الإفتاء ليعبر من خلالها عن مخاوفه من أن تعمل حكومة الوفاق الوطني ضد الشريعة. في أبريل/نيسان 2016، أصدر الغرياني بيانا حث فيه حكومة الوفاق الوطني على مغادرة العاصمة طرابلس «قبل أن نفتح باب الجهاد عليها»، محذرا من أن الليبيين لن «يعترفوا بحكومة وصلت بسفينة أجنبية تدعمها قوات أجنبية.[61] وقد ضغط الغرياني من أجل إعادة التفاوض على اتفاق السلام الذي أبرم برعاية الأمم المتحدة ومن أجل استبعاد الفريق حفتر وقادة قواته الذين كانوا جزءا من عملية الكرامة من المفاوضات.

وقد عبر عدد من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات في 2014 عن قناعتهم أن الغرياني جدير بالاحترام نظرا لمنصبه الديني، لكنهم شعروا أنه تجاوز حدود منصبه وأساء استخدامه للترويج لأجندة سياسية حزبية ولترويج تصورٍ عن الإسلام لا يتسم بالتسامح. وقد علق شخص آخر ممن أجريت معهم المقابلات قائلا إن «المفتي لديه إمكانية أن يؤثر في الأمور التي تتجاوز الشئون الدينية بطريقة سلبية للغاية». وقد لاحظ آخر أن الغرياني ذو «تأثير سلبي في الشأن الليبي ولا يخدم سوى أحزاب معينة بطريقة إيجابية أي تلك الأحزاب التي تسعى إلى السلطة». وقال مهندس وزعيم ديني من بنغازي إن المفتي «كان له تأثير إيجابي في بعض الحالات وتأثير سلبي في أحيان أخرى»، وأن الكثير من الناس لا يعترفون بـ «شرعيته السياسية». على مستوى آخر، رأى أحد القضاة أن الغرياني قد أخطأ بانخراطه في السياسة على نحو جاوز الحد الطبيعي، ورأى أن المفتي سيدعم الجهة التي يرى أن دعمها يسهم في حفاظه على وضعه السياسي.

في الآونة الأخيرة، وبناء على تصريحات المفتي، أقدمت سرايا الدفاع عن بنغازي، التي يرأسها الفريق مصطفى الشركسي، والتي تضم العديد من كبار أعضاء الكتائب الإسلامية المتشددة في بنغازي (مثل إسماعيل الصلابي)، على شن عملية لتحرير بنغازي من سيطرة الفريق حفتر. وبعد أسبوع من ذلك، وتحديدا في شهر رمضان 2016، أصدر ربيع المدخلي بيانا مفاده أن جميع السلفيين في ليبيا يجب أن يقاتلوا ضد المفتي.

وعند حلول الاحتفال بالسنة الهجرية الجديدة، ادعى الغرياني – أمام وسائل الإعلام – أن هناك تناظرا بين المهاجرين الذين هاجروا من مكة هربا من اضطهاد كفار قريش إلى المدينة المنورة من جهة وأولئك الذين هربوا من بنغازي لأنهم يعارضون عملية الكرامة التي يرأسها الفريق حفتر من جهة أخرى. ودعا المفتي مواطني طرابلس إلى إكرامهم.

علي الصلابي

علي الصلابي باحث ديني بارز وسياسي إسلامي، ولد في بنغازي عام 1963، وانضم إلى جماعة الإخوان المسلمين في سن مبكرة وهو ما تسبب في إيداعه سجن القذافي ذي الحراسة المشددة في طرابلس لمدة ثماني سنوات. وبعد الإفراج عنه، حصل الصلابي على درجة البكالوريوس من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ثم درجة الماجستير ودرجة الدكتوراة من جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان. وقد ألف الصلابي كتبا عن الحديث وعن الإسلام في بدايته، وقد قضى عددا من السنوات في اليمن قبل أن يستقر في قطر، ثم زار ليبيا ليطلق فيها جهودا لنزع فتيل التطرف، ثم يسر المفاوضات بين نظام القذافي وبين الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة.

كما كان الصلابي مرتبطا بالكتائب التي تتخذ من بنغازي مقرا لها، والمعروفة باسم كتيبة شهداء 17 فبراير الذي كان يقوده شقيقه إسماعيل الصلابي الذي كانت له علاقات وثيقة مع عبد الحكيم بلحاج. في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، ألف الصلابي حزبا وصفه بأنه حزب معتدل، وهو التجمع الوطني من أجل الحرية والعدالة والتنمية، للمشاركة في انتخابات ليبيا المزمع إجراؤها في 2012. كان بلحاج من بين الذين انضموا للحزب. قبل وقت قصير من الانتخابات، جرى تعديل اسم الحزب ليصبح حزب الوطن. وقد اتهم كثيرون الحزب بأنه مدعوم من جماعة الإخوان المسلمين وقطر. كان للحزب عدد لا يستهان به من الأتباع والمؤيدين في بنغازي لكنهم لم يتمكنوا من منافسة تحالف القوى الوطنية الذي يتزعمه جبريل في طرابلس، والذي فاز بأكبر عدد من المقاعد في انتخابات 2012. لقد أخفق حزب الوطن في الفوز بمقعد واحد في انتخابات المؤتمر الوطني العام. فقط خمسة مستقلين مرتبطين بالحزب حصلوا على مقاعد.

كان الصلابي قد اقترح في الأصل تشكيل ائتلاف سياسي يضم الإخوان المسلمين وغيرهم من الإسلاميين، لكن الإخوان المسلمين اختاروا غير ذلك إذ رغبوا في السيطرة الكاملة على ذراعهم السياسية، وتجنب إثارة اعتراض دولي. وعليه قام الإخوان بتأليف حزب خاص بهم.[62]

ومع أن الصلابي قد عارض اتفاقية السلام التابعة للأمم المتحدة وعمل على بناء دعم إقليمي لعملية فجر ليبيا، إلا أنه قد جرى تصنيفه باعتباره مؤيدا للحوار. وذلك أنه قد أطلق دعوة صريحة للمصالحة الوطنية، وانتقد محاولات الاستبعاد التام للمسؤولين السابقين، وأدان استخدام القوة ضد بني وليد، المعقل السابق للقذافي. وبناء على أن هذه المواقف لا تحظى بشعبية داخل التيارات الإسلامية، فقد تراجع تأثير الصلابي منذ الثورة. كما يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه قريب جدا من قطر. وفي الأوساط السلفية الجهادية يُنتقد الصلابي للتوسط نيابة عن نجل القذافي في إقناع الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة بالتراجع عن أيديولوجيتها.[63] على أن هذا النقد قد يبدو غير منصف تماما نظرا لدور المفتي في نفس المسعى. وكان عضوٌ سابقٌ في مجلس بلدية طرابلس قد علق على نهج الصلابي قائلا:

«تماشيا مع استراتيجية الإخوان المسلمين، يصور الصلابي نفسه على أنه يتبنى نهجا وسطيا سلميا». «لكن كل ذلك ليس سوى إخفاء لنواياه. فهو يقول شيئا لإذاعة بي بي سي بينما يقول شيئا آخر لقناة الجزيرة. فإذا صدقته، فأنت لا تعرف الإخوان المسلمين.»64 كما علق أحد الذين أجريت معهم المقابلات في 2014 قائلا: «إن تأثير الصلابي يأتي من استغلال الدين في السياسة، وهو ما يشبه حال المفتي الغرياني، وللأسف فإن تأثيرهم سلبي في القطاعين السياسي والديني.»

عبد الحكيم بلحاج

عبد الحكيم بلحاج جهادي قاتل في أفغانستان، ثم عاد إلى ليبيا وساعد في تأسيس الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة. ومع تمكن نظام القذافي من قمع الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة، انتقل بلحاج مع قادة الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة الآخرين في منتصف التسعينات إلى السودان، حيث رحب بهم أسامة بن لادن وآخرون.

> أما بالنسبة للجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة وعلاقتها بالقاعدة، فقد صنف مجلس الأمن الدولي الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة كجهة تابعة للقاعدة بعد وقت قصير من هجوم الحادي عشر من سبتمبر. ويبدو أن الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة قد دخلت في تحالف مباشر مع القاعدة قبل الحادي عشر من سبتمبر، وفي الوقت الذي كان فيه بلحاج مع بن لادن في أفغانستان.[65]

ومع أن الليبيين اليوم يعيدون تعريف الحدود بين الدين والدولة، إلا أن الكثيرين يرون أن الشأن السياسي سيظل ــ كما هو عهده دائما ــ في حاجة ماسة للأخلاق التي تستمد من الدين.

وفي 2004، أُلقي القبض على بلحاج في ماليزيا، ووُضع في عهدة وكالة المخابرات المركزية، التي أخذته إلى ليبيا حيث أمضى السنوات السبع اللاحقة في سجن أبو سليم.

لعب بلحاج دورًا بارزًا في القتال خلال الثورة، حيث قاد الجماعة المقاتلة. وبعد وقت قصير من الإطاحة بالقذافي، أسندت إليه رئاسة المجلس العسكري في طرابلس بغرض توحيد الكتائب التي تقاتل في العاصمة. «كان لبلحاج دور أساسي في أسر» القذافي والسيطرة على طرابلس، مع أن بعض الثوار أفادوا بأن بلحاج لم يكن حاضرا عندما جرت السيطرة على مجمع القذافي في باب العزيزية، بل وصل بعد ذلك بوقت قصير لإلقاء خطاب النصر في اللحظة المناسبة.[66] وقد اتهم بلحاج بأنه كان القناة التي يجري من خلالها توصيل تمويل قطري للثوريين المسلحين، مما أثار القلق داخل الحكومة الانتقالية من أن حزبه يتمتع بميزة غير عادلة بالمقارنة بالأطراف الأخرى.[67]

وقد استقال بلحاج من منصبه كرئيس للمجلس العسكري في طرابلس في مايو 2012، وكما ذكر سابقا، أخذ بلحاج يسعى إلى أن يكون له دور سياسي، فانضم إلى التجمع الوطني من أجل الحرية والعدالة والتنمية قبل فترة وجيزة من تعديل اسمه ليصبح «حزب الوطن». على أن بلحاج لم يكتف بالانضمام للحزب بل أصبح رئيسه. في ربيع عام 2014، حذر بلحاج خصومه في الغرب وفي ليبيا وفي مصر من «أننا نرفض تدخل أي طرف دولي يفرض علينا الوصاية أو الأجندات». كما أعلن أن الحزب سوف يلجأ إلى استخدام السلاح إذا لزم الأمر «لحماية ثورة فبراير.» لكنه في نفس الوقت أدان علنا «محاولات إحياء الديكتاتورية، والتحريض على العنف، واستخدام (القوة) من قبل بعض الأطراف، الذين يحاولون فرض أجندتهم السياسية بالقوة»، وإن لم تبد هذه الإدانة حقيقية.[68] وعندما أطلق الفريق حفتر عملية الكرامة في مايو/أيار 2014، اتحد الإسلاميون مع مجموعات أخرى لتشكيل عملية فجر ليبيا. وقد أصبح بلحاج واحدا من كبار قادة عملية فجر ليبيا، ويُعتقدُ أنه يزودها بالسلاح.

وقد عارض بلحاج الاتفاق الذي تمخض عن الحوار الذي رعته الأمم المتحدة، وذلك مع أن المبعوث الخاص للأمم المتحدة برناردينو ليون قد دعاه للمشاركة في محادثات الجزائر في 2015 وانخرط في تلك المحادثات. وقد أدت هذه الخطوة إلى احتدام جدل واسع وجعلت عددا من الليبراليين في البلاد يحثون مجلس النواب على إنهاء المشاركة في المفاوضات اعتراضا على مشاركة بلحاج فيها. بلحاج هو مالك قناة النبأ، وهي واحدة من أكثر القنوات شعبية في غرب ليبيا، وهو يستخدمها للتعبئة ضد الجيش الليبي وعملية الكرامة التي يقودها الفريق حفتر. ونظرا لطبيعة جهوده العسكرية وتحالفاته، فإنه يُنظر إليه على أنه ينشر الأيديولوجية السلفية الجهادية.

المواقف تجاه أدوار الشخصيات الدينية

هذا، ومع أن الليبيين يثقون بالزعامات الدينية التقليدية أكثر مما يثقون بالزعامات الأيديولوجية الدينية، فإن هذه الثقة بحاجة إلى مزيد من التحليل لأن بعض النتائج تشير إلى أنها محدودة. في الاستبيان الذي أجري في 2014، أشار بعض الذين أجريت معهم المقابلات إلى أنهم لا يرحبون بدور علماء الدين في السياسة. على سبيل المثال، نجد أحد أعضاء المجتمع المدني من بنغازي يقرر أنه مع أن علماء الدين يحظون بالاحترام في ليبيا، فإن «الأصل عدم انخراطهم في السياسة». وقد ظهر أن نظرة اثنين من كل ثلاثة من الذين أجريت معهم المقابلات في 2014 (65%) تُجاه دور علماء الدين في السياسة سلبية. وقد أشار تسعة من كل عشرة (88%) أنهم قد لاحظوا أن علماء الدين ينخرطون في السياسة. وقد أشارت الأغلبية (64%) ـــ بأن دور العلماء كان سلبيا. وفي الاستبيان الذي أجري في 2016، كانت نظرة أكثر من ثلاثة أرباع الذين أجريت معهم المقابلات (78%) تُجاههم سلبية أيضا. وقد اعتقد ما لا يزيد عن نصف من أجريت معهم المقابلات أن علماء الدين قد تورطوا بالانخراط في السياسة. لكن حتى النصف الآخر من الذين أجريت معهم المقابلات كان من المرجح أن يروا أن لعلماء الدين تأثيرا سلبيا إذا انخرطوا في السياسة. ومع ذلك، ومع أن الكثيرين تطلعوا إلى اليوم الذي ينتهي فيه انخراط علماء الدين في الأمور السياسية، فإنهم ما زالوا يعتقدون أن الزعامات الدينية التقليدية التي لديها سلطة أخلاقية ـــ عوضا عن السلطة القسرية التي يرون أنه من المفترض أن تتمتع بها الدولة ـــ يمكنها أن تلعب دورا هاما في الوساطة والمصالحة الوطنية. والحقيقة هي أن السياسي والديني يظلان في الوقت نفسه إشكاليين ومتشابكين بشدة في ليبيا. ومع أن الليبيين اليوم يعيدون تعريف الحدود بين الدين والدولة، إلا أن الكثيرين يرون أن الشأن السياسي سيظل ـــ كما هو عهده دائما ـــ في حاجة ماسة للأخلاق التي تستمد من الدين. فعندما يُحفز الفاعلون في القطاع الديني المجتمع على تبني السلوك الأخلاقي الرصين والتعايش السلمي، فإن دورهم يعد إيجابيا.

ووَفقا لأحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو عضو سابق في لجنة الفتاوى في مكتب الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الدينية في درنة، فإن فعالية دور الزعيم الديني في التحول الديمقراطي تعتمد على «الزعيم الديني: وما إذا كان معروفا بالأخلاق العالية والصدق، فإذا كان كذلك، فإن دوره سيكون فعالا ومؤثرا.»

«لكن ما هو تعريف السلوك الأخلاقي الرصين؟ إن السؤال سيصبح أكثر تعقيدا إذا جرى تعريف السلوك الأخلاقي الرصين بأنه يتضمن العنف ضد الآخرين باسم مواجهة الظلم، كما توحي تصريحات الجهاديين والتكفيريين وبعض فتاوى المفتي. وقد عبر العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات عن معارضة قوية لوجود زعامة دينية تنخرط في السياسة أو في سلك الدولة إذا كانت تلك الزعامة مسيئة وقمعية - وهو خطر رأى الكثيرون أنه مجسّد في شخص المفتي.[69]

وبينما كانت هذه نظرة بعض الذين أجريت معهم المقابلات، فإن نظرة البعض الآخر كانت إيجابية. بعد السؤال عن الزعامات الدينية المحلية لاسيما تلك الزعامات التي تطلع الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات أن توفر لهم الإرشاد الديني، انتقل الاستبيان الذي أجري في 2014 للسؤال عما إذا كانت الزعامات الدينية المعروفة لدى من أجريت معهم المقابلات قد انخرطت في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.[70] وقد لوحظ أن أكثر من نصف الذين أجريت معهم المقابلات (60%) ـــ قد أجابوا بالإيجاب. وقد عبر معظم هؤلاء (80%) بأنهم رأوا أن تأثير الزعامات الدينية التقليدية كان إيجابيا. إجمالا، انقسمت إجابات الأشخاص الذين أجريت المقابلات على نحو متساوٍ ما بين إجابات تضمنت تقييمات إيجابية وأخرى تضمنت تقييمات سلبية. أما في الاستبيان الذي أجري في 2016، قال معظم من أجريت معهم المقابلات (70%) أن الزعامات الدينية التقليدية كان لها دور في عملية التحول الديمقراطي، وأن غالبية السبعين في المائة (85%) يرون أن دور تلك الزعامات الدينية كان إيجابيا. إجمالا، كانت إجابات 65% ممن أجريت معهم المقابلات إيجابية بينما كانت إجابات 35% فقط سلبية. في الاستبيان الذي أجري في 2014، رأى معظم من أجريت معهم المقابلات (70%) أيضا أن هناك فرصة للزعامات الدينية التقليدية للعب دور بنَّاء في المصالحة الوطنية. لكن في الاستبيان الذي أجري في 2016، عندما طرح على الذين أجريت معهم المقابلات السؤال حول دور الزعامات الدينية الوطنية، أوضح واحد فقط من كل عشرة أنه متفائل، بينما عبر واحد من كل ثلاثة عن قناعته أن الزعامات الدينية كانت تلعب دورا حميدا، بينما عبر واحدٌ من كل اثنين 55% أن الزعامات الدينية كانت تلعب دورا سلبيا.

ومما يشد الانتباه أن هذا التشاؤم لم يمتد إلى المستوى المحلي. فعندما طرح على من أجريت معهم المقابلات السؤال عما إذا كان بإمكان الزعامات الدينية لعب دور مهم في التوسط بين الكتائب، أجاب معظمهم بأنه بإمكان

الزعامات الدينية تحقيق ذلك من خلال التنسيق مع الزعامات القبلية والمحلية. وفي الاستبيان الذي أجري في 2014، رأت أغلبية (71%) ـــ أن الزعامات الدينية التقليدية بإمكانها أن تلعب دورا مهما في هذا الصدد، مع أن أكثر من نصف من أجريت معهم المقابلات (58%) ـــ رأوا أن الزعامات الدينية كانت فعالة فقط عندما حصل تضافر بين جهودها وجهود الزعامات القبلية. في المقابل، فإن 14% رأوا أن إسهامات الزعامات الدينية ستكون إسهامات فعالة إذا تحركت هذه الزعامات وحدها، بينما رأى 21% أن إسهامات الزعامات القبلية ستكون إسهامات فعالة إذا تحركت هذه الزعامات وحدها. في الاستبيان الذي أجري في 2016، رأى ما يقارب نصف عدد من أجريت معهم المقابلات (45%) ـــ بأن جهود الزعامات القبلية ستكون جهودا فعالة إذا اشتغلت تلك الزعامات وحدها. ولم يعتقد أحد أن جهود الزعامات الدينية ستكون جهودا فعالة إذا تحركت تلك الزعامات وحدها، بينما اعتقد 30% أن جهود الزعامات الدينية القبلية التراثية ستكون جهودا فعالة إذا تضافرت جهود الطرفين، بينما اعتقد 25% من الذين أجريت معهم المقابلات أن جهود الطرفين لن تكون فعالة إذا حصل هذا التضافر.[71]

إن هذا الإيمان بقدرة الزعامات الدينية التقليدية المحلية على المساعدة في الوساطة في النزاعات المحلية لاسيما عندما ينظر له بجانب الاقتناع بأن الزعامات الأيديولوجية الدينية الوطنية قد ساهمت في تأجيج الصراع في ليبيا، يسلط الضوء على أن الوعي الجمعي على ما يبدو يُنزل الزعامات المحليين منزلة أعلى من منزلة الزعامات الأيديولوجية الوطنية. إن النظرة السلبية للزعامات الدينية الحالية في ليبيا لا يجب أن تحجب الحقيقة التي مفادها أن المجتمع الليبي، بوجه عام، يُكنُّ احتراما للرموز الدينية والسلطة الدينية. عرفيا، لم تتجسد السلطة الدينية أبدا في أفراد بعينهم، بل تجسدت بطرق مجردة ومعنوية. في البيئة الليبية امتزجت السلطة الدينية – كسلطة إقناعية أو أخلاقية لا كسلطة مؤسسية - مع السلطة المحلية (في المدن) والسلطة القبلية (في أماكن البدو) فقد حاز الشيوخ الذين عرفوا بالتقوى في الإطار المحلي والقبلي كلتا السلطتين. على نفس المنوال، نجد أنه في ظروف معينة امتزجت السلطة الدينية بالسلطة العرقية والثقافية. فقد حاز شيوخ المكونات الثقافية الذين عرفوا بالتقوى كلتا السلطتين.

يكشف الاستبيانان الذي أجري في ٢٠١٤ و٢٠١٦ عن مجموعة معقدة من وجهات النظر حول تأثير الفاعلين الدينيين في الوضع السياسي والأمني الحالي للبلاد.

باختصار، إن طبيعة النسيج الاجتماعي الليبي الموروثة قد فرضت تداخلا واسع النطاق بين السلطة الدينية والسلطة الثقافية والسلطات التقليدية بما في ذلك السلطة المحلية والقبلية والعرقية. وهذا التداخل يجعل هذه السلطات غير قابلة للانفصال إلى حد كبير - على المستويين الوطني والمحلي. فعلى سبيل المثال، نجد أن المجموعات العرقية أو المكونات الثقافية كالأمازيغ قد أبدت على الدوام ترددا في قبول السلفية الحديثة أو الوهابية علنا نظرا لأن معظمها يتبع المذهب الإباضي.

ومع أن بعض الكتائب الأمازيغية قد انضمت إلى عملية فجر ليبيا، التي يغلب عليها طابع الإسلام السياسي، إلا أن الأمازيغ لم يقبلوا بالكامل الأيديولوجية السلفية. على أنه لا تزال هناك حاجة للبحث في دراسة دور مذهب الإباضية – إذا كان هناك له دور - في التأثير في الحركة الإسلامية الحديثة في مثل هذه المجتمعات وكيف امتزج أو لم يمتزج مع الأيديولوجية السلفية ، وكيف ساعد ذلك أو أعاق تطور الحركة السلفية الحديثة (بما في ذلك الإخوان المسلمين)

جدير بالملاحظة أنه كثيرا ما طلبت الحكومة الانتقالية المنتخبة في 2012 مساعدة شيوخ القبائل في التوسط في النزاعات، وقد كانت جهودهم بنّاءة في تسوية بعض عناصر الصراعات التي احتدمت بين الكتائب والمجتمعات المحلية في موانئ النفط. على الضفة الأخرى، نجد أن الزعامات الدينية التي تسلط عليها وسائل الإعلام أضواءها قد عجزوا عن لعب دور كهذا. هذا، ووفقا لأحد الذين أجريت معهم المقابلات في 2014، وهو قاض، إن الزعامات الدينية التي تحظى بأعلى ثقة بين الناس هم شيوخ المساجد وذلك بناء على أن الشخص العادي سيضع ثقته في الأشخاص الذين يعرفهم. في المقابل نجد أن شخصا آخر من الذين أجريت معهم المقابلات، والذي لوحظ أنه قد ذكر في إجاباته شخصيات وطنية، يرى أن دور الزعامات الدينية «سلبي بالكامل، لأن الأساليب التي يعتمدونها سلبية، وهي العنف، فمعظم الزعامات الدينية البارزة في الساحة اليوم يلعبون دورا سلبيا، بدءا بالمفتي، كما إن فتاواهم السياسية متحيزة وعادة ما تصدر لخدمة طرف معين على حساب أطراف أخرى.» وقد أضاف قائلا: «على أن بعض الزعامات، مثل الزهاوي، ليسوا علماء دين، لكنهم ... [ببساطة] يدعون أنهم متدينون ومؤيدون للإسلام. هؤلاء لديهم أفكارٌ معينة يريدون تطبيقها بالقوة.»

وقد لاحظ شخصٌ آخر أن «الزعامات التي تقود الصراع تحت مظلة الدين هم [أساسا] أمراء حرب يستغلون الدين حتى تكون لهم سلطة في المجتمع. وإن مرجع فعالية دور هذه الزعامات عدم وجود دولة قوية. فبوجود الدولة، لن يكون لهذه الزعامات وجود، لأنهم، في الواقع، ليس لديهم أهداف محددة أو برامج سياسية تدعمهم

في اللعبة السياسية. هؤلاء في حقيقة الأمر مجموعة من الخارجين عن القانون الذين لا يستطيعون البقاء إلا في مكان خال من دولة القانون والمؤسسات.»

على أن هذا التصور لم يكن محل إجماع. على سبيل المثال، كان انطباع أحد أعضاء حزب العدالة والبناء عن الزعامات الدينية والتحول الديمقراطي السلمي إيجابيا. يقول: «يلعب الدين دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار، وقد كان للشخصيات التي شاركت في الثورة وبعد التحرير دورٌ فعالٌ للغاية.» وأضاف: «الفتاوى الصحيحة هي تلك الفتاوى التي تصدر ضد الظلم.» شخصٌ آخر من الذين أجريت معهم المقابلات قال: «أعتقد أن الإخوان المسلمين هم الأكثر انفتاحا فكريا، وذلك بناء على أنهم يؤمنون بالتعددية والحوار، وبعمل المرأة في جميع المجالات والمجالات، بما في ذلك السياسة.»

على أنه قد شاع بين الإجابات تعليقات مثل التعليق الآتي الذي ورد في إجابة واعظ شاب في وزارة الأوقاف وعضو سابق في التيار السلفي في الجنوب: «لا يمكنك تعميم السلبيات [التي تثيرها الزعامات الدينية] ... لكن يمكنك القول إن هناك تحيزا معينا لأيديولوجية سياسية معينة، وهذا أمر سلبي.» هناك تعليقات اتسمت بأنها أقل ترددا في التعميم وردت في إجابة طبيب ناشط لم ير أن الزعامات الدينية الراهنة في ليبيا «قد حققت أي إنجاز إيجابي في أي قطاع في الدولة.»

الاستنتاجات والتوصيات

لقد كشف الاستبيانان اللذان أجريا في 2014 و2016 مجموعة معقدة من وجهات النظر حول تأثير الزعامات والمؤسسات الدينية في الوضع السياسي والأمني الحالي في البلاد. وعلى وجه العموم، من الواضح أن الكثير من وجهات النظر تلك سلبي. على أن المشهد الديني لم يكن مظلما بشكل كامل بالنسبة لجميع من أجريت معهم المقابلات. فبينما نُظر إلى بعض الزعامات والمؤسسات الدينية على أنها تلعب دورا إيجابيا في بناء السلام، نُظر إلى زعامات ومؤسسات دينية أخرى على أنها قادرة على لعب مثل هذا الدور.

ولعل هذا ما يثير السؤال حول ما إذا كان يمكن للمجتمع الدولي وينبغي له بذل المزيد من الجهد فيما يتصل بالتعامل مع القوى البناءة داخل القطاع الديني الليبي؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن لقوى المجتمع الدولي أن تحدد الشخصيات والمؤسسات التي يمكن لها الانخراط معها وتأييدها؟ ضمن سياق الإجابة عن السؤال الماثل، نسلط الضوء على خمسة مجالات واعدة ونقدم التوصيات حول الكيفية التي يمكن للمجتمع الدولي بها مقاربة هذه المجالات مقاربة أفضل.

التفكير المحلي

مع أن الاستبيان الذي أجري في 2014 أظهر أن تأثير الزعامات الدينية الثلاث الأوسع نفوذا ـــ أي الغرياني والصلابي وبلحاج ـــ هو تأثير سلبي (66% في 2014 و90% في 2016)، فقد ذكر كل شخص من الذين أجريت معهم المقابلات على الأقل زعيما دينيا أو باحثا كان له تأثير إيجابي. إن جميع من أجريت معهم المقابلات في 2014 وعددهم 134 ذكروا 162 زعامة دينية ذات تأثير إيجابي معظمها (93%) محلية.

هذا التأثير الإيجابي، وفق ما يراه من أجريت معهم المقابلات، يمكن توظيفه توظيفا جيدا وعمليا. إن ما يقرب من ثلاثة من كل أربعة 71% رأوا أن قادتهم الدينيين المحليين يمكن أن يلعبوا دورا مهما في الوساطة في الصراع المحلي. وقد رأى أكثر من نصفهم (58%) سيكونون أكثر فاعلية في الوساطة إذا تضافرت جهودهم مع جهود شيوخ القبائل.

وقد كشف الاستبيان الذي أجري في 2016 أيضا عن بعض التفاؤل تجاه الزعامات الدينية المحلية والعلماء الذين تضافرت جهودهم وجهود شيوخ القبائل (30%)، مع أن نسبة أعلى من ذلك (45%) رأوا أن شيوخ القبائل سيكونون فعالين في هذه المرحلة.

- رأى زعيم ديني محلي من بنغازي أن هناك الحاجة إلى أن تتضافر جهودهم مع جهود شيوخ القبائل في الوساطة، مشيرا إلى أن «شيوخ القبائل ومعهم الطلاب السلفيين والوسطيون الصوفيون هم الوحيدون الذين يمكن أن يكون لهم دور رئيسي في أي وساطة.»

- شيخ قبلي للطوارق من الذين أجريت معهم المقابلات من سبها رأى أن: «إن للزعامات الدينية الوسطية دورا مهم جدا في إنهاء النزاع، وليس فقط في تخفيفه، لأنهم يستطيعون اجتذاب الأحزاب المتصارعة من خلال الاعتدال والمساواة، وبالتالي تحقيق السلام.»
- قال شيخ قبيلي من قبيلة الشرفاء في سبها: «ربما في المستقبل إذا ظهرت زعامة دينية وسطية فسأؤيد العمل معها، وسيختارها الناس أيضا.»
- وافق شيخ قبيلي آخر، وهو ينتمي للتبو وعضو المجلس المحلي في سبها، على أنه إذا كان هناك شخصيات دينية وسطية تسهم في جهود المصالحة، فبإمكانها ممارسة الوساطة وتحقيق المصالحة الوطنية.
- ومع ذلك، فقد أشار أحد قادة الكتائب الذين أجريت معهم المقابلات في الجنوب إلى أن العلماء الوسطيين القادرين على اكتساب احترام وثقة الجانبين لم يكن مؤهلين للوساطة. فبسبب الانحياز للأطراف السياسية، فقدت الزعامات الدينية المؤثرة ثقة الناس التي تخولهم ممارسة الوساطة بحياد.

توصيات: في الوساطة المحلية، يجب إشراك الزعامات الدينية التقليدية وشيوخ القبائل، خاصة شيوخ القبائل المعروفين بالصلاح.[72] ويمكن للزعامات الدينية التراثية المحلية أن يكون لها دور هام في حث الأطراف المتصارعة على بناء السلام. الزعامات الدينية التراثية ذات المصداقية على المستوى المحلي الذين تتضافر جهودها مع جهود شيوخ القبائل في الوساطة ينظر لها باعتبارها أكثر فعالية في الوساطة بين الجماعات المسلحة.

إمكانات الاستفادة من جهود الزعامات الدينية

يُعتقد أن الزعامات الدينية التقليدية قادرة على لعب دور مهم في الوساطة المحلية بين أطراف النزاع. فهل هناك دور يمكن أن يلعبوه على المستوى الوطني في دعم جهود التحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية؟

ثمة شك في ذلك. في المسح الذي أجري في 2014، كان لدى اثنين من كل ثلاثة (65%) من المستطلعين نظرة سلبية عن دور الزعامات الدينية أو العلماء الذين كانوا يشاركون في السياسة. وفي المسح الذي أجري في 2016، كان لدى أكثر من ثلاثة من كل أربعة (78%) تلك النظرة السلبية. مثلا، أحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو ناشط في المجتمع المدني من بنغازي قال: «معظم أولئك الذين نراهم في الساحة [السياسية] لديهم الآن دور سلبي، بدءا من المفتي، وفتاواهم السياسية تخدم طرفا واحدا وتتحيز لطرف على حساب أطراف أخرى.»

ومع ذلك، عند سؤالهم حول ما إذا كان من الجدير أن تنخرط الزعامات الدينية والعلماء في التحول الديمقراطي، أجاب أكثر من أربعة من كل خمسة (85%) من الذين أجريت معهم المقابلات في 2014 أنه جدير بالزعامات الدينية أن تنخرط في التحول الديمقراطي بطريقة إيجابية. لكن نصفهم فقط رأوا أن الزعامات الدينية منخرطة فعلا. أما في الاستبيان الذي أجري في 2016، فقد أجاب ثلاثة من بين كل أربعة أشخاص (75%) بذات الإجابة، بينما رأى أكثر من نصفهم بقليل أن الزعامات الدينية منخرطة فعلا. فعلى سبيل المثال، أحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو ناشط في المجتمع المدني من سبها قال إن: «الخطاب الديني يجب أن يستخدم للحديث عن قضايا مثل التحولات الديمقراطية والمصالحة الوطنية ... غير أن الدور الذي يمارسه المفتي في الوقت الراهن سياسي أكثر من كونه دينيا توجيهيا، وهذا أمر سلبي للغاية باعتباره ينطوي على تحيز إلى جانب حزب سياسي معين على حساب الأحزاب الأخرى، ويصف الأحزاب السياسية الأخرى بأنهم كفار.»

أما بالنسبة للمصالحة الوطنية، فقد كان معظم من أجريت معهم المقابلات في2014 (70%) متفائلين بأن الزعامات الدينية يمكنها لعب دور إيجابي. وقد كان هناك سؤال إضافي حول نوع الدعم أو الأدوات التي تحتاجها الزعامات الدينية. وفي ذلك نجد أن أكبر مجموعة من الإجابات (25%) ركزت على الثقة.

- أحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو أحد ناشطي المجتمع المدني من بنغازي لاحظ أنه «لتحقيق المصالحة والسلام بين الطوائف والجماعات الليبية، يجب دعم [الزعامات الدينية] على عدة جبهات، بما في ذلك تعزيز الثقة بينهم وبين الناس، والثقة بين مختلف القبائل، والعمل مع وسائل الإعلام على الجبهة الدينية.»

- أحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو ناشط بالمجتمع المدني من سبها قال: «إن الزعامات الدينية لديها دور هام في المصالحة الوطنية ... لكن ما عليهم تعلمه هو كيفية أن يكونوا طرفا محايدا وألا يجري استقطابهم عاطفيا أو أيديولوجيا نحو وجهة معينة».
- أحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو زعيم كتيبة من سبها رأى أن الشخصيات الدينية المشاركة في المصالحة الوطنية يجب أن تمتنع عن الانخراط في السياسة، وأنه ينبغي لها أن تبث الأطروحات الدينية التي تحفز على المصالحة. وقال إن الدعم الذي تحتاجه الزعامات الدينية هو «ربط وسائل الإعلام بجهودهم المبذولة في سبيل تحقيق المصالحة وتثقيف الزعامات الدينية بشأن مبادئ الحياد» فيما يتصل بالسعي من أجل تسوية النزاعات.
- أحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو زعيم عشائري من قبيلة الشرفاء في الجنوب ذكر أن «الدعم الذي تفتقر إليه [الزعامات الدينية] هو الثقة في أن مؤسساتها لديها حسن النية والاستعداد لبدء المصالحة الحقيقية.»
- أحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو زعيم ديني من بنغازي قال: «قد تلعب الزعامات الدينية دورا فعالا في تحقيق المصالحة الوطنية شريطة توخي الحياد. ويجب أن تكون لديهم القدرة على التفاوض وإقناع [الناس بالمصالحة]. يجب أن يكون الحضور والتوجيه من خلال مآذن المساجد، مع مجموعات المناقشة والحوار لتشييد جسور التفاهم بين الأطراف واستخدام وسائل الإعلام.»

في دعم جهود السلام والمصالحة، يجب تجنب الافتراضات المسبقة حول التحالفات الممكنة أو الولاءات.

إن الزعامات الدينية وشيوخ القبائل الذين أجريت معهم المقابلات في 2014 ـــ والذين شارك العديد منهم في جهود الوساطة المحلية والمصالحة ـــ كان هدفهم توفير الأمن لتلك الزعامات والقيادات التي تدعو للمصالحة، وأن يساعدوا على التواصل الفعال مع وسائل الإعلام للدعوة إلى المصالحة الوطنية، ودعم الجهود التي تتوخى التنسيق تنسيقا فعالا مع الحكومة، وأخيرا سيادة القانون.

التوصية: دعم مساهمات الزعامات الدينية التقليدية المحلية في التحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية من خلال مساعدتهم على تعزيز ثقة العمل في المجتمعات من خلال الحوار والعمل المشترك الذي يتوخى إذابة الانقسامات.[73] ويشمل ذلك بناء استراتيجيات اتصال فعالة تعزز الثقة من خلال الشفافية في العمل سواء مع وسائل الإعلام أم مع المجالس المحلية وإنفاذ القانون. وبغية تحقيق الاستدامة وزيادة عدد الزعامات المحلية المستعدة للاضطلاع بهذه المهام، هناك حاجة لإنشاء آليات لحماية العاملين في المصالحة والوساطة المحلية.

المعتقدات والولاءات

لا يزال العديد من الجماعات المسلحة التي ظهرت في أعقاب 2011 يتحرك بنشاط ملحوظ. بعضها يمارس أدوارا مهمة على مستوى الأمن في ظل استمرار غياب الأمن والقانون والنظام، لكن البعض الآخر اتُّهم بانتهاك حقوق الإنسان وأخذ القانون بأيديهم. قد يكون من المغري بالنسبة لبعض الباحثين ربط كتائب معينة بأيديولوجية دينية معينة، على أن ذلك أمرا مجانبا لجادة الصواب والحكمة. لقد أظهر المسح الذي أجري في 2014 أن أطراف النزاع - أعضاء الكتائب والسياسيون وغيرهم – لديهم علاقات متداخلة مع الجماعات الدينية والأيديولوجيات. لذلك يصعب تحديد أي علاقة واضحة وثابتة بين إيديولوجية دينية معينة وكتائب بعينها أثناء الصراع.

ليس صحيحا أن جميع السلفيين على توافق مع «مجلس النواب» والفريق «حفتر» وعملية الكرامة»، وليس العكس صحيحا كذلك. فليس صحيحا أن السلفيين جميعا على توافق مع المؤتمر الوطني العام وعملية فجر ليبيا و»حكومة الوفاق الوطني». تتسم قيادة الزعامات الدينية للكتائب المسلحة باللامركزية، وكل كتيبة تميل لأن يكون لها شيخها الخاص، الذي لا يقتصر دوره على التوجيه الديني، بل إنه يقود الكتيبة نفسها. وفي ذلك نلحظ أن كتائب متشددة مثل أنصار الشريعة ليست على توافق مع المؤتمر الوطني العام، مع أن المرء قد يفترض أن الأمر كذلك. كما نلحظ أن أسلوب تنظيم كتائب أنصار الشريعة في بنغازي يختلف عن أسلوب تنظيمها في طرابلس، ويختلف عن أسلوب انتظامها في درنة. والكتائب عرضة لتغيير الولاءات في أي لحظة سواء نتيجة حصول حادثة أو موت واحد من القادة أو نشوء صراع على الموارد والغنائم. وينطبق الشيء نفسه على المدخلية السلفية في الشرق والمدخلية السلفية في الغرب. باختصار، ليس بوسع الانتماء الأيديولوجي الديني في حد ذاته، وليس بوسع الانتماء القبلي أو الجغرافي، تفسير كيفية نشوء الولاءات وتغيرها أو كيفية إبرام المصالحات المحلية أو كيفية اشتعال الصراعات.

التوصية: فيما يتصل بدعم جهود السلام والمصالحة، ينبغي تجنب الافتراضات المسبقة حول إمكانية وجود تحالفات أو ولاءات. إن المنظورات والتجارب المحلية هي العوامل الأشد تأثيرا في التحالفات. وفي الواقع أن هناك حاجة لمزيد من الأبحاث حول التغيرات في المواقف وتبدل التحالفات ضمن الطيف السلفي قبل العمل مع أي مجموعات حول بناء السلام. هناك حاجة ماسة للعمل مع شركاء محليين لتحديد الفروق الدقيقة التي تميز الفاعلين المختلفين المؤثرين في النزاع محليا ورصد التحالفات وخطوط الصراع. إن قدرة أي طرف على التوسط في الصراع في بنغازي لا تعني بالضرورة قدرة الطرف نفسه على فعل الشيء نفسه في درنة، حتى لو بدا أن هناك تشابهات بين أطراف النزاع.

دور المؤسسات الدينية

مع أن غالبية من أجريت معهم المقابلات في الاستبيان الذي أجري في 2014 (70%) رأوا أن دار الإفتاء لم تساعد في تعزيز السلام، فإن معظم هؤلاء (73%) رأوا أن المؤسسات الدينية لها دور هام أساسا من خلال التعليم. لقد لوحظ أن الكثير من الذين أجريت معهم المقابلات أشارت، سواء بشكل صريح أو ضمني، إلى المساهمة الإيجابية التي يمكن أن تقدمها المؤسسات الدينية إذا ما روجت لعقيدة دينية تشجع التسامح والمصالحة. وقد رأى ما يقرب من ثلاثة من بين كل أربعة مشاركين (74%) في الاستبيان الذي أجري في 2014 أنه ينبغي إشراك إحدى المؤسسات الدينية الحكومية إلى حد ما في تنظيم التعليم الديني، وتعزيز النظرة الوسطية ومواجهة التطرف العنيف.

- قال أحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو موظف حكومي في دائرة الأوقاف والشؤون الدينية في بنغازي: «يمكن أن تكون المؤسسات الدينية أقوى الأطر وأشدها تأثيرا فيما يتصل بتوطيد أركان عملية بناء السلام من خلال التعاليم الدينية المتسامحة وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الجهاد.»
- أحد الذين أجريت معهم المقابلات، وهو زعيم كتائب قبلية تعد جزءا من حرس الحدود الليبي في الجنوب، يضع الأمر على هذا النحو:

> المؤسسات الدينية لها دور كبير في نشر المفاهيم الأساسية من خلال تعليم الشباب، لكنها لا تؤدي هذا الدور، ولذلك نرى عددا غفيرا من المتطرفين بسبب غسل الأدمغة ونقص الوعي ... لكن من المفترض أن تتعاون جميع المؤسسات الدينية لاستخدام البرامج التعليمية والدينية لتعزيز المصالحة الوطنية من أجل تحقيق المزيد من الخير.

- أحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو ناشط في مجال المجتمع المدني من سبها عبر عن تطلعه أن يرى تعاونا بين وزارة التربية والتعليم والمؤسسات الدينية في تطوير منهاج دراسي وسطي:

> إن وجود بنية أساسية إسلامية سليمة سيفرز الشيوخ والعلماء الذين ينشدهم المجتمع والذين يسعون إلى الإصلاح وتعزيز الفهم الوسطي للإسلام. أعتقد أنه يجب أن يكون هناك تعاون بين المؤسسات الدينية ووزارة التربية لتطوير برنامج تعليمي متكامل واحد ينتج جيلا شابا يتسم بالوسطية وتحمل المسؤولية.

ومع أن نشطاء المجتمع المدني والزعامات الدينية غالبا ما يكونون على خلاف حول حقوق الإنسان، فإن معظم المجيبين (75%) رأوا أنه يجب على نشطاء حقوق الإنسان الانخراط والتعاون مع الزعامات الدينية التقليدية في بناء السلام.

التوصيات: بغية استعادة الخطاب الديني، هناك حاجة إلى اجتهاد وسطي جديد يستند إلى مختلف المدارس التراثية من أجل إعادة تفسير القرآن والحديث.[74] ينبغي صياغة وتنفيذ سرديات بديلة طويلة الأجل من خلال المؤسسات التعليمية. كما يجب صياغة سرديات بديلة قصيرة المدى باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. على أنه لا ينبغي للمجتمع الدولي أن ينخرط في دعم التعليم الديني الوسطي ونشر السرديات البديلة لأن مثل هذا التدخل الأجنبي سيقوض مصداقية وفعالية الرسالة الوسطية. لذلك فمن الأهمية بمكان تعزيز ودعم التحالفات بين المؤسسات الدينية الليبية والمؤسسات الإسلامية الموثوق بها مثل جامعة الأزهر وجامعة الزيتونة لتطوير المناهج التي تعزز التسامح والسلام وتمنع التطرف العنيف.

ممثلو المجتمع الديني والمدني

لقد تضمن الاستبيان الذي أجري في 2014 سؤال من أجريت معهم المقابلات أن يحددوا الطرق التي اعتمدتها الزعامات الدينية في بناء التسامح وتعزيز عمليات السلام التضمينية. ومن بين الذين أجابوا، رأى ما يزيد على النصف بقليل أن الزعامات الدينية لعبت دورا إيجابيا في مجال الدفاع عن حقوق المرأة (55%) وفي مجال الدفاع عن حقوق الأقليات العرقية والدينية (54%)

- أشار أحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو عضو في واحدة من الكتائب وأستاذ للعلوم السياسية في بنغازي إلى أن الجماعات الدينية وزعمائها « قد طوروا فهمًا لقضايا المرأة. وفق هذا الفهم، يجري التعامل مع النساء كشريكات للرجال إذا كانت القضية تتعلق بمسألة الانتخابات المتعلقة بالتصويت.»
- أحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو ناشط في المجتمع المدني وأستاذ في التربية من درنة شرح الأمر على النحو الآتي: «إن الشخصيات الدينية التي ترتكز جهودها على الإسلام الصحيح لا تجد أي غضاضة في تحقيق المساواة بين الجنسين وإعطاء المرأة حقوقها لأن الإسلام حافظ على كرامة المرأة وحريتها». كما أن الإسلام حافظ للأقليات والأجانب على حقوقهم.
- واحدة من الذين أجريت معها المقابلات وهي ناشطة في حقوق المرأة من بنغازي عبرت عن وجهة نظر معارضة قائلة:

> طبعا، الشخصيات الدينية الحالية لها دور في الحرب ضد النساء في ليبيا هذه الأيام. إن التيار الديني الحالي، وأولئك الذين يعملون باسم الدين، يحاربون النساء ويدعون إلى عودتها إلى الجبهة الداخلية. الاعتدال وتنوع النهج مهم جدا في ليبيا. أما بالنسبة للأقليات، فإن دورهم لم يظهر بعد.

ومع أن نشطاء المجتمع المدني والزعامات الدينية غالبا ما يكونون على خلاف حول حقوق الإنسان، فإن معظم المجيبين ـــ 75% ـــ رأوا أنه يجب على نشطاء حقوق الإنسان الانخراط والتعاون مع الزعامات الدينية التقليدية في بناء السلام. واحد فقط من بين كل عشرة (10%) رأى أنه من غير الممكن، في ظل الظروف الحالية، العمل معا.

وعند سؤال الذين أجريت معهم المقابلات عما إذا كان التماسك الاجتماعي والسلام والعدالة في ليبيا ممكنا، أبدى ثلاثة من كل أربعة تفاؤلهم في المسح الذي أجري في 2014 حول تحقيق التماسك الاجتماعي، بينما أبدى واحد فقط من كل عشرة تشاؤمهم بإزاء ذلك. أما في الاستبيان الذي أجري في 2016، فقد أبدى معظم الذين أجريت معهم المقابلات (85%) تفاؤلهم بأن التماسك الاجتماعي يمكن أن يتحقق إذا تبدلت القيادة في ليبيا، بينما رأى 5% فقط أنه غير ممكن.

- أحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو عضو بحزب العدالة والبناء وناشط من سبها علق قائلا: من أجل إيجاد بنية اجتماعية متماسكة تسهم في أن تصبح ليبيا آمنة وعادلة، عليك التأكد من مشاركة الجميع. عندئذ لن يكون هناك تهميش أو استبعاد، ومن ثم، ستصبح عملية صنع القرار قوية ويتحقق السلام.
- أحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو من ناشطي المجتمع المدني من سبها رأى

> أن جميع أطياف المجتمع يجب أن تتضافر جهودها جميعا دون استثناء؛ وإلا لن تكون هناك نتيجة مثمرة لأي مسعى ... إن [إيجاد] بنية اجتماعية متماسكة في السعي من أجل ليبيا سلمية وعادلة تعني تضافر جهود الجميع، دون استبعاد أي طرف أو تغيب أي طرف؛ [هذا النهج] سيقودنا إلى السلامة والسلام من خلال المشاركة الجماعية ومن ثم إرضاء الجميع.

- أحد الذين أجريت معهم المقابلات وهو عضو في كتيبة مسلحة من سبها: «أعتقد أنه يمكن تحقيق الترابط الاجتماعي من خلال حوار جدي وبنَّاء ينتج عنه أرضية صلبة للسلام والاستقرار، وهذا سيحدث عندما يكون هناك تعاون.»
- إحدى الذين أجريت معهم المقابلات وهي ناشطة في مجال حقوق المرأة من بنغازي قررت:

> [إنها فكرة جيدة] أن يجري التواصل مع الزعامات الدينية لفتح باب للحوار حول إقرار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والمرأة من خلال حلقات عمل تُعرض فيها آراء جميع الأطراف للوصول إلى فهم مشترك حول هذه المبادئ العامة. إن تبني مبدأ الحوار و[عقد] الاجتماعات مع مختلف الأطراف من مختلف التوجهات الدينية والمجتمع المدني والأكاديميين المتخصصين سيفتح آفاقا جديدة تعكس وجهات نظر متعددة. ومن خلال [هذه المقاربة، يمكننا] أن نصل إلى حل وسط . . . وأن نسهم في تقليص النزاع، خاصة إذا كانت هذه الإجراءات مدعومة من قبل وسائل الإعلام.

التوصيات: إدراك أن الليبيين منفتحون للشراكة المدنية الدينية. ودعم هذا التطور بين المجتمع المدني (ولا سيما حقوق المرأة ونشطاء الشباب) والزعامات الدينية التقليدية لاجتراح خطط عمل وطنية تتعلق بحقوق الإنسان وحقوق المرأة والسلام والوساطة. دعم عملية بناء الأمة من خلال إنشاء منصة للحوار بين الزعامات الدينية التقليدية وقادة المجتمع المدني، وخاصة النساء والأقليات، لاجتراح عملية سلام شاملة وتحقيق التماسك الاجتماعي.

المراجع والملاحظات

1. Amr Ali Bennis, “Libya: Factors of an (Un?) Democratic Transition” (thesis, Harvard University, March 2015), 8.
2. Rana Jawad, “Libya Conflict: Rival Lawmakers Sign Deal in Morocco,” BBC News, December 17, 2015, www.bbc.com/news/world-africa-35121414.
3. الكثير من هذه المعلومات والمعلومات الأساسية الأخرى الواردة في هذا التقرير هي من ورقة منى صالح المعنونة «تقرير مكتبي أولي عن القطاع الديني الليبي»، التي وضعتها عام 2014 وهي غير منشورة. وقد وضعتها بناء على تكليف من برنامج الدين وبناء السلام، معهد الولايات المتحدة للسلام.
4. هذا الأمر يستند في الأصل إلى مذكرات الملك إدريس. خطوة فصل الطريقة الصوفية عن السياسة تناولها عدد من المصادر التاريخية عن ليبيا. ومن بين هؤلاء كتاب حقيقة الملك إدريس: وثائق وأسوار وأسرار (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1976)؛ Dirk Vandewalle, A History of Modern Libya (Cambridge: Cambridge University Press, 2006); and Denis Sammut, “Libya and the Islamic Challenge,” The World Today 50, no. 10 (1994): 198–200.
5. Ronald Bruce St. John, Historical Dictionary of Libya, 4th ed. (Lanham, MD: Scarecrow Press, 2006); Karim Mezran, “Constitutionalism and Islam in Libya,” in Constitutionalism in Islamic Countries: Between Upheaval and Continuity, ed. Rainer Grote and Tilmann Roder (Oxford: Oxford University Press, 2011).
6. Saleh, “Preliminary Desk Report”; Lisa Anderson, “Religion and State in Libya: The Struggle for Legitimacy and Power,” Annals of the American Academy of Political and Social Science 483 (1986): 61–71.
7. فرضت الظروف الأمنية المتدهورة ومناخ الاستقطاب قيودا على المسح. على سبيل المثال، أجريت بعض المقابلات عبر Skype والبريد الإلكتروني عوضا عن إجرائها وجها لوجه.
8. كانت الكلمة المستخدمة في الاستبيان شبه التوجيهي هي «الاتجاهات» التي من معانيها التوجهات أو الحركات أو التيارات أو القناعات. مع أن غالبية الليبيين يعدون أنفسهم مسلمين سنة، ومع أن شريحة من الأمازيغ تنتمي للمذهب الإباضي، فقد كانت غاية الدراسة أن تستجلي انتشار مستويات أخرى من الفكر الديني في المجتمع الليبي. لقد أتاح الاستبيان شبه التوجيهي أمثلة لهذه الاتجاهات والتوجهات للباحثين، كالسلفية والصوفية والإخوان المسلمين لمساعدتهم على فهم مستوى الفكر الديني الذي كانت الدراسة تحاول تحديده. معظم التوجهات برزت عند نقاط تقاطع ما هو ديني وما هو سياسي، وهذا هو ما أدى إلى رصد الاتجاه الليبرالي المدني، الذي لم نتوقع أن يذكره المجيبون عن الأسئلة.
9. السنة هي تعاليم الرسول.
10. Trevor Stanley, “Understanding the Origins of Wahabism and Salafism,” Terrorism Monitor 3 no. 14 (July 15, 2005), www.jamestown.org/programs/tm/single/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=528 #.V3Fe18_4_cs.
11. معنى مصطلح «الولاء والبراء» معاضدة كل من يرضي الله، ومعارضة كل من لا يرضي الله، أي الكفار (غير المؤمنين) الذين يجدر بُغضُهم إرضاءً لله.
12. Omar Ashour, “Libyan Islamists Unpacked,” Brookings Policy Briefing, May 2012, www.brookings.edu/research/libyan-islamists-unpacked-rise-transformation-and-future/.
13. Jean-Nicolas Bitter and Owen Frazer, “Promoting Salafi Political Participation,” Policy Perspectives 4 no. 5 (April 2016), www.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies /pdfs/PP4-5.pdf. المجموعات الجامية المدخلية ليست بالضرورة لاعنفية. في ليبيا، مثل هذه الجماعات شكلت مؤخرا مجموعات مسلحة لدعم اللواء حفتر.
14. الشيخ هو لقب تستخدمه الشخصيات الدينية.
15. محمد فريزر – رحيم، رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى المؤلفتين، 8 أكتوبر 2015.
16. قوة الردع الخاصة ـــ وهي مجموعة مدخلية سلفية لا تزال تفترض لنفسها دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي تقبض على من يشرب الخمر ويتعاطى المخدرات أو يتاجر بالبشر. وقد منحهم هذا الأمر شعبية إلى أن أقدموا على انتهاك حرمة الأضرحة التي يجلها المتصوفة، وقتلوا بعضا من سجنائهم.
17. Fredric Wehrey, “Quiet No More?” Diwan (Carnegie Middle East Center), October 13, 2014, http://carnegie-mec.org/diwan/64846.
18. Reza Shah Kazemi, “Recollecting the Spirit of Jihad,” in Islam, Fundamentalism, and the Betrayal of Tradition (Bloomington, IN: World Wisdom Press, 2004), 121–42.
19. فريزر- رحيم. رسالة عبر البريد الإلكتروني للمؤلفتين.
20. Camille Tawil, “Tripoli’s Islamist Militia Leader Turns to Politics in the New Libya,” Terrorism Monitor 10, no. 11 (June 2012), www.jamestown.org/program/tripolis-islamist-militia-leader-turns-to-politics-in-the-new-libya/.
21. Aaron Y. Zelin, “Know Your Ansar al-Sharia,” Foreign Policy, September 21, 2012, www.foreignpolicy .com/articles/2012/09/21/know_your_ansar_al_sharia.
22. Libya Channel, “Ajdabiya elders resist local insurgent group, call for army support,” May 31, 2015, http://en.libyaschannel.com/2015/05/31ajdabiya-elders-resist-local-insurgent-group-call-for-army-support/.

23. Libya Channel, "Ajdabiya militants pledge allegiance to IS amid local power struggles," January 4, 2016, http://en.libyaschannel.com/2016/01/04/ajdabiya-militants-pledge-allegiance-to-is-amid-local-power-struggles/.
24. Timothy J. Winter, "The Poverty of Fanaticism," in Islam, Fundamentalism and the Betrayal of Tradition, 311.
25. Khaled Abou El Fadl, The Great Theft (New York: HarperCollins, 2009), 100–1.
26. Khaled Abou El Fadl, Reasoning with God (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2014), 214.
27. John Gray, Al Qaeda and What It Means to Be Modern (New York: The New Press, 2005).
28. Paul Berman, "The Philosopher of Islamic Terror," New York Times Magazine, March 23, 2003, www.nytimes.com/2003/03/23/magazine/the-philosopher-of-islamic-terror.html.
29. بناء على المقابلات التي أجريت ضمن سياق استطلاع 2014. انظر أيضا:
Agence France-Presse, "Al-Qaeda Sets Up 'Islamic Emirate' in Eastern Libya," Hurriyet Daily News, February 23, 2011, www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=qaeda-sets-up-islamic-emirate-in-eastern-libya-2011-02-23.
30. مع أن القذافي اضطهد الإخوان المسلمين فقد استخدم مقاربات مماثلة.
31. Joseph Lumbard, "Decline of Knowledge and the Rise of Ideology," in Islam, Fundamentalism and the Betrayal of Tradition (Bloomington, IN: World Wisdom, 2009), 40, 68.
32. تألف اتحاد العلماء المسلمين في عام 2003 أثناء غزو العراق. وقد كانت الفتوى الأولى التي أصدرها الاتحاد هي جواز انضمام الأمريكيين المسلمين إلى الجيش الأمريكي في غزوه للعراق بناء على الاعتقاد بأن المواطنة هي أساس للدين. ولا يزال يرأس الاتحاد يوسف القرضاوي. ويضم الاتحاد أعضاء بارزين من الإخوان المسلمين في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2011، قال سالم الشيخي في مقابلة إن الضربات الجوية التي يشنها حلف شمال الأطلنطي في ليبيا تشبه الطير الأبابيل. وبالمثل، قال ونيس المبروك إنه لو أن النبي نفسه كان موجودا اليوم لتحالف مع حلف شمال الأطلسي.
33. Ashour, "Libyan Islamists Unpacked."
34. Oded Berkowitz. "Libya's New Unity Government Is Anything But," The National Interest, May 3, 2016, http://nationalinterest.org/feature/libyas-new-unity-government-anything-16036?page=2.
35. Titus Burckhart, Introduction to Sufi Doctrine (Bloomington, IN: World Wisdom Press, 2008), 3.
36. Eric Geoffroy, Introduction to Sufism: The Inner Path of Islam (Bloomington, IN: World Wisdom Press, 2010), 2.
37. Burckhart, Introduction to Sufi Doctrine, 4.
38. William Chittick, foreword, Introduction to Sufi Doctrine, x.
39. Helen Chapin Metz, ed., Libya: A Country Study (Washington, DC: Field Research Division, Library of Congress, 1987), 22.
40. Frederick de Jong and Bernd Radtke, eds., *Islamic Mysticism Contested*: *Thirteen Centuries of Controversies and Polemics* (New York: Brill Academic, 1999), 207.
41. لمزيد من المناقشة، انظر علي عبد اللطيف أحميدة، The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization, and Resistance, 1830–1932 (New York: SUNY Press, 1994)؛ المجتمع والدولة والاستعمار: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ والمقاومة والاستعمار، 1830-1932. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.
42. Ibn Khaldun, The Muqaddimah: *An Introduction to History*, translated by Franz Rosenthal, edited by N.J. Dawood (London: Routledge & K. Paul, 1967), 4.
43. Kevin Shillington, ed., *Encyclopedia of African History*, 3 vols. (New York: Taylor & Francis Group, 2005), 831.
44. لم نتطرق إلى الدور الذي لعبته الطرق الصوفية - وهو موضوع يحتاج إلى مزيد من البحث بشكل عام.
45. الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية [ليبيا]، http://awqaf.gov.ly
46. Mohamed Eljarh, "Is Libya's Top Cleric Undermining Democracy?" *Foreign Policy*, February 17, 2014, www.foreignpolicy.com/2014/02/17/is-libyas-top-cleric-undermining-democracy/.
47. عمران شعبان كان من مصراتة وقد قبض عليه وعذب وقتل على يد الموالين للقذافي. كان يعد بطلا لأنه كان واحدا من أولئك الذين قبضوا على القذافي.
48. "Women's Rights" *World Report*: *Libya* (New York: Human Rights Watch, 2014).
كانت إحدى نتائج هذا الحظر هو جعل الحصول على قروض أصعب بكثير، وهو قيدٌ شعرت به الطبقة المتوسطة بشكل خاص.
49. حظر قانون العزل السياسي الذي صدر في مايو/أيار 2013 مشاركة أي شخص كان جزءا من نظام القذافي في الحكومة الجديدة. انظر
See Roman David and Houda Mzioudet, "Personnel Change or Personal Change? Rethinking Libya's Political Isolation Law," Project on Arab Transitions Paper no. 4 (Washington, DC: Brookings Institution, www.brookings.edu/research/papers/2014/03/17-libya-lustration-david-mzioudet
50. Eljarh, "Is Libya's Top Cleric Undermining Democracy?" Al-Monitor Iraq Pulse, January 8, 2015, www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/01/islamic-state-kjarijites-continuation.html.
51. الخوارج هم مجموعة من المسلمين ثارت في القرن السابع ضد علي بن أبي طالب ثم ضد الخلافة الأموية والعباسية. انظر Ali Mamouri, "Who are the Kharijites and what do they have to do with is?"

52. يشير مصطلح أهل الحل والعقد إلى مجموعة الأشخاص المؤهلين لانتخاب أو إقالة خليفة باسم المجتمع الإسلامي. في الفكر السياسي الإسلامي الحديث، يخضع الحاكم لهذه المجموعة، التي تعبر عن إرادة المجتمع في مسائل السياسة العامة والقانون. تشيع المطابقة بين أهل الحل والعقد والبرلمان في النمط الأوروبي.

53. أصدر المجلس بيانا على موقعه الإلكتروني http://aifta.net

54. الأشعرية هي مدرسة في علم العقيدة، يعارضها السلفيون، تعتمد على العقلانية في تفسير القرآن والسنة. الأقلية الإباضية في ليبيا تعيش في جبال نفوسة ومعظمها من قبيلة الأمازيغ، التي تشكل حوالي 10% من سكان ليبيا. مدرسة الفكر الإباضي أقدم من مدارس الفكر السني والشيعي. تألفت بعد عشرين سنة فقط من وفاة النبي محمد. رفض أولئك الذين تبنوا الفكر الإباضي وجهة النظر القائلة إن جميع المسلمين الذين يحملون وجهات نظر مختلفة هم كفار ويجب أن يعارضونها بعنف. اليوم، ما زال الإباضيون يفضلون حل النزاعات من خلال الاحترام والحوار بدلا من المواجهة العنيفة. انظر Karlos Zurutuza, "Libya's Ibadi Muslims Survived Qaddafi but Now Face the New Threat of Islamic State," *Vice News*, March 22, 2016, https://news.vice.com/article/libyas-ibadi-muslims-survived-qaddafi-but-now-face-the-new-threat-of-islamic-state. See Aref Ali Nayed, "From Revolutionary Legitimacy to Constitutional Legitimacy," KRM Monograph Series no. 9 (Abu Dhabi: Kalam Research & Media, 2014), https://issuu.com/kalamresearch/docs/legitimacymonograph.

55. League of Libyan Ulema, "Chairman: Accusations Against the Mufti Do Not Represent Us," *Libyan Observer*, June 21, 2016, www.libyaobserver.ly/news/league-libyan-ulema-chairman-accusations-against-mufti-do-not-represent-us.

56. Moutaz Ali, "Man Confesses to Omrani Murder, Links to Rada Alleged," *Libya Herald*, November 21, 2016, www.libyaherald.com/2016/11/21/man-confesses-to-omrani-murder-links-to-rada-alleged/.

57. «تقرير حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في فبراير/شباط قال إنه على الرغم من الاشتباه في ارتكاب جميع أطراف النزاع الليبي جرائم حرب، فقد أدرج القائمون على عملية فجر ليبيا والمفتي إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية لإساءتهم معاملة النساء».
(Jacob Wirtschafter, "Libyan Cleric Seen as Barrier to Reunification and Fight against ISIS," *Jerusalem Post*, April 2, 2016) www.jpost.com/Middle-East/Libyan-Cleric-seen-as-barrier-to -reunification-and-fight-against-ISIS-450035)

58. Josh Halliday and Chris Stephen, "Libya's Highest Spiritual Leader Banned from UK over Support to Islamists," *Guardian*, October 30, 2014. www.theguardian.com/world/2014/oct/30/libya-spiritual-leader-banned-uk-islamists.

59. المرجع السابق.

60. Wolfram Lacher, "Fault Lines of the Revolution: Political Actors, Camps and Conflicts in the New Libya Revolution" (research paper prepared for the Stiftung Wissenschaft und Politik/ German Institute for International and Security Affairs, Berlin, May 2013), www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/research_papers/2013_RP04_lac.pdf.

61. Media With Conscience, "Libyan UN-Backed Government Starts Work from Naval Base," MWC News, April 1, 2016, http://mwcnews.net/news/africa/58117-libyan-un-backed-government.html; Jason Ditz, "'Unity Govt' Threatens Top Libya Cleric," *Antiwar.com*, April 3. 2016, http://news.antiwar .com/2016/04/03/unity-govt-threatens-top-libya-cleric-accuses-him-of-impeding-democracy/.

62. Omar Ashour, "Between ISIS and a Failed State: The Saga of Libyan Islamists" (working paper, Rethinking Political Islam Series, Brookings Institution, Washington, DC, August 2015), www.brookings.edu/~/media/Research/Files/Reports/2015/07/rethinking-political-islam/Libya_Ashour-FINALE.pdf?la=en.

63. Lacher, "Fault Lines of the Revolution."

64. J. Millard Burr, "Libya-Ali al-Salabi and the Re-Emerging Muslim Brotherhood" (New York: American Center for Democracy, October 13, 2014, http://acdemocracy.org/libya-ali-al-salabi-and-the -re-emerging-muslim-brotherhood/.

65. المرجع السابق.

66. المرجع السابق.

67. فريزر – رحيم رسالة عبر البريد الإلكتروني للمؤلفتين.

68. المرجع السابق.

69. لم يقتصر عدد من الذين أجريت معهم المقابلات عن التعبير عن ضيقهم بالزعامات الدينية القمعية، بل على مفهوم التسلسل الهرمي للقيادة الدينية. وقد رأى إمام من بنغازي أنه «لا يوجد زعيم ديني وحيد مهيمن في ليبيا، لكن هناك دعاة وعلماء دين يدعون للإسلام ولتطبيقه، ويعطون آرائهم عندما يُسألون».

70. «عمليات التحول الديمقراطي» تتضمن عمليات شاملة للمصالحة الوطنية، والمشاورات الدستورية، والمشاركة السياسية، وصنع القوانين.

71. الزهراء لنقي، «بناء الأمة ورأس المال الاجتماعي في ليبيا» (منبر المرأة الليبية من أجل السلام، 2016)، 24-30. أوضحت استطلاعات الرأي أن الثقة بالقادة الدينيين التقليديين أكبر من الثقة في الزعامات الدينية التي تميل لتبني أيديولوجية سياسية. أيضا، تختلف الثقة في الزعامات الدينية القبلية والتقليدية من منطقة إلى أخرى. على سبيل المثال، في الجنوب أو المجتمعات التي يغلب فيها المكون القبيلي مثل سبها، تكون الثقة في الزعامات الدينية القبلية والتقليدية أعلى من المجتمعات الحضرية الكوزموبوليتانية مثل طرابلس وبنغازي.

72. جرى تحليل «الخطاب الديني» في المقابلات التي أجريت في 2014 استنادا إلى المعيار الذي مفاده أن الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات استخدموا لغة إيمانية صريحة لوصف الأحداث وأدوار الناس، بما في ذلك الإشارة إلى آيات القرآن،

والإشارات إلى الله وعلاقة الله بالخلق، والإشارات إلى تقاليد النبي. هذا، ويعكس الخطاب الديني الذي يستخدمه الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات منظورهم ونظرتهم الكلية المستقاة من الدين، وليس بالضرورة التدين. لم يقتصر التحليل على الوضع الاجتماعي للتعيين كزعيم ديني، أو باحث، أو سلطة، ولكن بناءً على اللغة التي استخدمها الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات. انظر Palwasha Kakar and Melissa Nozell. "Engaging the Religious Sector for Peace and Justice in Libya: Analysis of Current Discourses," Journal of Religion and Violence 4, no. 1 (May 2016): 59–83.

73. Lauren Van Metre, "Resilience as Peacebuilding Practice: To Realism from Idealism" (Washington, DC: U.S. Institute of Peace, 2015), www.usip.org/insights-newsletter/resilience-peacebuilding-practice-realism-idealism. https://www.usip.org/sites/default/files/2017-10/pw124-libya-religious-sector-and-peacebuilding-efforts.pdf

74. الاجتهاد هو مصطلح فقهي ومعناه إعمال النظر والمنطق في استخلاص أحكام جديدة غير متضمنة مباشرة في القرآن أو السنة. هنا، يشير مصطلح «الاجتهاد» بشكل خاص إلى الحاجة إلى وضع أحكام جديدة لمواجهة التغيرات والظروف الجديدة والتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية العالمية.

نبذة عن المعهد

معهد الولايات المتحدة للسلام هو مؤسسة مستقلة غير هادفة للربح أسسها ويقوم بتمويلها الكونجرس. وتتمثل أهدافه في المساعدة في منع نشوب النزاعات العنيفة وحلها، وتعزيز عملية بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، وزيادة القدرة على إدارة النزاع وأدوات تلك الإدارة ورأس مالها الفكري في جميع أنحاء العالم. وفي سبيل ذلك، يقوم المعهد بتسليح الآخرين بالمعرفة والمهارات والموارد، فضلاً عن مشاركته المباشرة في المناطق التي تشهد نزاعات في كل مكان في العالم.

رئيس مجلس الإدارة: **ستيفن جي هادلي**
نائب الرئيس: **جورج إ. موس**
الرئيس: **نانسي ليندبورج**
المدير المالي: **مايكل غراهام**

مجلس الإدارة

ستيفن جي هادلي (رئيسًا)، المدير، RiceHadleyGates، LLC، واشنطن العاصمة • **جورج إ. موس** (نائب الرئيس)، أستاذ مساعد ممارس، جامعة جورج واشنطن، واشنطن العاصمة • **جودي أنسلي**، المساعد السابق للرئيس ونائب مستشار الأمن القومي في ظل حكم جورج دبليو بوش، واشنطن العاصمة • **إيريك إيديلمان**، هيرتوغ ممارس مزاول للمهنة، جونز هوبكنز جامعة ومدرسة الدراسات العليا الدولية، واشنطن العاصمة • **جوزيف إيلدريدج**، مسؤول كبير بالجامعة وأحد كبار الأساتذة المساعدين، مدرسة الخدمات الدولية، الجامعة الأمريكية • **كيري كينيدي**، رئيس، مركز روبرت إف. كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان، واشنطن العاصمة • **إكرام يو. خان**، رئيس، Quality Care Consultants، شركة ذات مسؤولية محدودة، لاس فيغاس، نيفادا • **ستيفن دي. كراسنير**، غراهام هـ. ستيوارت أستاذ العلاقات الدولية، جامعة ستانفورد، بالو ألتو، كاليفورنيا • **جون ايه. لانكستر**، المدير التنفيذي السابق، المجلس الدولي المعني بالعيش المستقل، بوتسدام، نيويورك • **جيريمي ايه. رابكين**، أستاذ قانون، جامعة جورج ميسن، فيرفاكس، فيرجينيا • **ج. روبنسون ويست**، رئيس، PFC Energy، واشنطن العاصمة • **نانسي زيركين**، نائب الرئيس التنفيذي، ومؤتمر القيادة بشأن الحقوق المدنية وحقوق الإنسان، واشنطن العاصمة.

أعضاء شرفيون

جون كيري، وزير الخارجية • **آشتون كارتر**، وزير الدفاع • **جريج إف. مارتن**، لواء جنرال، الجيش الأمريكي؛ رئيس، جامعة الدفاع الوطني • **نانسي ليندبورج**، رئيس، معهد الولايات المتحدة للسلام (بدون تصويت)

منذ اندلاع ثورة فبراير 2011، أدت الحروب الأهلية إلى تحويل المشهد السياسي الليبي المتجانس نسبيا إلى خليط من الأيديولوجيات المتنافسة والمسيسة إلى حد كبير. كما أدت إلى تصاعد العنف. هذا مع أن الخريطة الدينية التقليدية في ليبيا ظلت تتسم بالاعتدال. لكن في عهد القذافي، وبعد الإطاحة به، برزت في البلاد مجموعات دينية أقل تسامحا بكثير بجانب جماعة الإخوان المسلمين المؤثرة سياسيا. وفي ضوء استبيانين أجريا في 2014 و2016، يرصد هذا التقرير خريطة هذا المشهد الديناميكي، ويستعرض آراء قادة الفكر الليبي حول مساهمات الاتجاهات الدينية المختلفة، المؤسسات والقادة في بناء السلام والتحول الديمقراطي. الليبيون لا يزالون مقتنعين بأن للدين والجهات الدينية الفاعلة دورا حاسما تلعبه في التوسط في النزاعات، وتعزيز المصالحة الوطنية، وتشكيل الهوية السياسية والدستورية للبلد.

مطبوعات أخرى لمعهد الولايات المتحدة للسلام

- *Prioritizing Security Sector Reform: A New U.S. Approach* edited by Querine Hanlon and Richard H. Shultz, Jr. (USIP Press, March 2016)
- *Prisons and Detention in Libya* by Fiona Mangan and Rebecca Murray (Peaceworks, September 2016)
- *Tribe, Security, Justice, and Peace in Libya Today* by Peter Cole with Fiona Mangan (Peaceworks, September 2016)
- *Policing Libya: Form and Function of Policing Since the 2011 Revolution* by Peter Cole with Fiona Mangan (Peaceworks, August 2016)
- *Peacebuilding in Libya: Cross-Border Transactions and the Civil Society Landscape* by Sherine N. El Taraboulsi (Peace Brief, June 2016)
- *Regional Security through Inclusive Reform in the Maghreb and the Sahel* by Querine Hanlon and Joyce Kasee (Peace Brief, December 2015)